رؤية برنامج

الحزب الإشتراكى المصرى

الحزب الإشتراكى المصرى

EGYPTIAN SOCIALIST PARTY

عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية

يناير ٢٠١٩

أولا

الرؤية السياسية والاقتصادية

الرؤية السياسية: مقدمة

تأسس الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف عام ٢٠١١ وكنتيجة مباشرة لثورة ٢٥ يناير، حيث شعر مؤسسوه بالمسئولية التاريخية عن مساهمة اليسار فى صنع مستقبل مصر، عن طريق بلورة حزب يسعى لاحتضان أمانى شعبها فى الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كما نادت شعارات الثورة، والسعى لتحقيقها بشعب مصر ومن أجل شعب مصر.

مقدمات الثورة

لقد مَثَّلت ثورة ٢٥ يناير علامة فارقة فى تاريخ مصر الحديث، وسيظل هذا الحدث محفوراً فى وعى وذاكرة الشعب المصرى باعتباره أكبر خروج جماهيرى حديث ضد القهر والاستغلال والتبعية والفساد والاستبداد. لقد مثلت هذه الثورة حلقة هامة فى الوعى الجماهيرى، من حيث الإدراك الواسع بفساد نظام "مبارك"، الناتج عن تزاوج رأس المال مع السلطة السياسية، والذى تكَثَّف منذ حكم لجنة سياسات "جمال مبارك" عام ٢٠٠٢. إن قسوة الاستغلال، وغياب أبسط الحريات، وتعسُّف وفساد وعنف جهاز الشرطة، والوضع الاستبدادى الخانق، والتزوير الفج لآخر انتخابات لمجلس الشعب فى عهد مبارك فى أواخر عام ٢٠١٠ انتزع آخر بقايا الصبر من المصريين. كما تدهور مستوى المعيشة بفعل تكثيف استغلال الجماهير، بالذات مع الإيغال فى سياسات التبعية الاقتصادية وسيادة السياسات "النيوليبرالية"، التى فرضتها

مؤسسات التمويل الدولية منذ الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، واندفع فيها بشدة قيادات لجنة سياسات "جمال مبارك" ووزارة "نظيف" المعروفة بوزارة رجال الأعمال (٢٠٠٤- ٢٠١٠)، وهو ما دفع الشعب لإسقاط نظام "مبارك" سياسيا ومعنويا، بعد انتشرت شعارات «يسقط يسقط حكم مبارك» بتأثير موجة الغلاء الناتجة عن تخفيض الجنيه المصرى كأول قرار اقتصادى للجنة السياسات، أى منذ يناير ٢٠٠٣.

ومنذ ذلك الوقت تطورت الحركة الجماهيرية الاحتجاجية، والإضرابية العمالية والفئوية، لتصبح ملمحاً ثابتا فى السياسة اليومية، كما نشطت الحركات السياسية المعارضة لنظام «مبارك" ومن أبرزها «حركة كفاية» منذ نشأتها عام ٢٠٠٤. لعبت ثورة تونس دوراً ملهما للشعب المصرى، وخرج الشعب فى ٢٥ يناير ينادى بأهدافه، رافعا شعارات الثورة: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»، مُصمماً على عدم التراجع عن الهدف الثورى: الشعب يريد إسقاط النظام.

نظرة طائر إلى خلفيات الوضع قبل الثورة

يقتضى فهم الوقائع المتواترة فى الفترة الأخيرة، على صعيد الصراعات السياسية والاجتماعية فى بلادنا، والتى كانت ذروتها أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلقاء «نظرة طائر»على التطور التاريخى للسلطة الحاكمة وملامحها الطبقية، فى طورها الحديث، الذى شكّل صعود «محمد على» إلى دست الحكم، عام ١٨٠٥، بداياته التاريخية.

لقد جرى، فى سياق سعى «محمد على» لبناء الدولة الحديثة، وضع اللبنات الأولى للرأسمالية المصرية بإنشاء الصناعة، وتطوير الزراعة والتعليم، بمايخدم مشروعه الخاص فى إنشاء هذه الدولة، ومحاولة الخروج من عباءة الخلافة العثمانية، حيث أنشأ جيشاً تتجاوز قدراته حدود الدولة المصرية، باتت قوته مصدراً لتهديد مصالح الإمبراطوريات الاستعمارية، وفى مقدمتها:

البريطانية والفرنسية، الأمر الذى دفع إلى تحالف هذه القوى، على ماكان بينهما من تنافس استعمارى، لضرب هذه التجربة وإخضاعها لسيطرتهم.

ولقد تعددت محاولات الطبقة الرأسمالية المصرية الوليدة، فى سعيها من أجل استكمال مقوماتها الأساسية، ومحاولة الاستقلال بسوقها الوطنى، وتمثلت هذه المحاولات فى «الثورة العُرابيّة» ـ ١٨٨١، وثورة ١٩١٩، ونظام ٢٤ يوليو ١٩٥٢، باعتبارها سلسلة متصلة من الحلقات، على مسار تحقيق هدف الاستقلال.

لقد نشأت الطبقة الرأسمالية المصرية من رحم كبار مُلاّك الأراضى المصرية، (الإقطاع)، الذين سعوا لاستثمار فوائضهم المالية، وفى ظل هيمنة الاحتلال البريطانى، ولذا فقد لازمتها صفاتها الرجعية والمحافظة والمهادنة، على العكس من الرأسمالية الأوروبية، التى تكوَّنت فى سياق الصراع ضد الإقطاع، وتمرداً على الكهنوت الدينى، كما فرضت الهيمنة الاستعمارية عليها منظومة الإلحاق والتبعية، وأبقتها فى وضعية مُقيدة وهشة، أعجزتها عن تطوير علاقات الإنتاج اللازمة للانطلاق والنمو، فضلاً عن أن هذه النشأة وسمتها بالمهادنة، وافتقاد الثورية، والخشية الدائمة من «راديكالية» الجماهير، وجهدها المستمر لقمع التحركات الشعبية.

لقد ظلّت البرجوازية المصرية، بحكم طبيعة نشأتها، والتقسيم الدولى للعمل، وارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية، رأسمالية تابعة، وضعيفة، وعاجزة عن تحرير سوقها، وفضّلت أقسام منها العمل كوكيل للشركات الرأسمالية العالمية (كمبرادور)، فعجزت عن تطوير أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية وتوسيع وتطوير سوقها، ومن ثم فقد غدت غير مؤهلة لقيادة حركة تغيير حقيقى فى المجتمع المصرى، تواكبها حركة جماهيرية داعمة ومتفاعلة.

ونتيجةً لهذه الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وأيضاً لعجز قوى التقدُّم (الطبقة العاملة وحلفائها)، عن المبادرة لإزاحة الطبقة الحاكمة شبه

الإقطاعية شبه الرأسمالية، قام تنظيم «الضباط الأحرار» بالاستيلاء على السلطة، واتجه تدريجيا إلى هدم أسس النظام القديم، والعمل على تطوير علاقات الإنتاج الرأسمالية، وخلق قاعدة صناعية، وإصلاح جوانب عديدة فى البنية الاقتصادية للنظام، بدءاً بقانون الإصلاح الزراعى (رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) الذى استهدف توزيع الملكية الكبيرة للأرض بهدف توسيع السوق أمام الصناعة التى بدأت تعانى من الكساد بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً من أجل خلق قوة شرائية جديدة، تسمح بتوسيع السوق المحلى.

كما لجأ نظام ٢٣ يوليو، من أجل توفير الفوائض المالية اللازمة لخلق قاعدة اقتصادية قوية تتيح دفع المجتمع إلى الأمام، إلى إجراءات «التمصير» و«التأميم»، بعد أن تقاعست الرأسمالية المصرية عن أداء هذا الدور، رغم كل الإغراءات والتسهيلات المُقدمة لها، مفضلةً الاستثمار فى العمليات التى تدر عوائد سريعة!

ورغم الجماهيرية الجارفة للرئيس إلاّ أن الطبيعة الاستبدادية البيروقراطية للسلطة، وعدم الثقه فى الشعب، والعجز عن تنظيم صفوفه، مكّنت القوى الاستعمارية والرجعية المضادة، المتربصة بالنظام ورمزه، من توجيه ضربة قاصمة إليه، وإلى توجُهاته الوطنية والعروبية والتحررية فى يونيو ١٩٦٧.

وماكان لهذه الهجمة أن تنجح فى تحقيق أغراضها إلاّ بدعم من عناصر «الطبقة الجديدة»، التى تشكّلت فى رحم النظام الناصرى، من قسمين:

القسم الأول: بقايا الطبقات القديمة، الحاقدة على «عبد الناصر» وإجراءاته وتجربته، والقسم الثانى: المتحالف مع هذه البقايا، الشرائح الجديدة من قمم الجهاز البيروقراطى الناصرى التى كوّنت فوائض مالية كبيرة لواقع هيمنة أفرادها على المؤسسات الاقتصادية العامة. وليصعد «أنور السادات» إلى سدة الحكم، ممثلاً للاتجاه الجديد للطبقة الحاكمة فى الظروف الدولية والمحلية الجديدة بعد هزيمة ١٩٦٧.

الثورة

وإذا استبقنا الأحداث لنتأمل فى حالة الإحباط الراهنة عند قطاعات واسعة من الشباب والجماهير والإحساس بفشل الثورة وبعودة النظام القديم الذى قد يفوق فى بعض مساوئه نظام "مبارك"، فإن هذا يؤكد على أهمية فهم طبيعة الثورة، وتطور توازن القوى بداخلها حتى وصلنا إلى ما نحن فيه الآن، من أجل استشراف الطريق لبناء مستقبل تحقيق أهداف شعبنا التى نادى بها فى الثورة، إذ لا يمكن مقاومة ذلك الإحباط دون تأمُل مسار الحركة السياسية فى بلادنا، وتفاعل وتوازن القوى بينها، ومعرفة نقاط القوة التى ستظل ذخراً فى وعى الشعب، وزاداً ينهل منه ليصنع مستقبله مهما زادت العقبات، وإدراك نواحى الضعف وأسباب تدهور الوضع فى مصر. إن الدراسة المسلحة بالوعى العلمى بقوانين الثورات هى ما يحمينا من السقوط فى وهدة اليأس.

عندما تخرج ثورة عارمة تشمل الملايين من أبناء الشعب المصرى، كما حدث فى ٢٥ يناير وتقدم مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وتشمل عملياً جميع محافظات مصر، فليس أمامها، مثل أى ثورة، سوى أحد ثلاث نتائج:

١. الأول: أن تنجح الثورة بما يعنيه هذا من انتقال للسلطة إلى يد الثوار، فقضية الثورة هى قضية السلطة فى المحل الأول.

٢. الثانى: أن يلجأ النظام القائم، (بخاصةً فى حالة انهيار جهاز الشرطة ونزول الجيش للشارع كما حدث عندنا)، إلى القيام بمذبحة ضخمة للشعب الثائر.

٣. الثالث: فى حالة توازن قوى لا يسمح بأى من الحلين السابقين، أن يضطر النظام القديم إلى تقديم تنازلات أمام الثورة، تمهيدا للالتفاف عليها فى وقت لاحق حسب توازن القوى بين قوى الثورة والنظام القديم. وهذا هو ما حدث عندنا فى ثورة ٢٥ يناير.

فرغم المغزى الثورى الهائل لهذا الخروج الجماهيرى الواسع بعد عقود طويلة

من غياب وتغييب دور الجماهير فى التأثير فى صنع حياتها، إلا أنه لم يكن ممكناً أن تنتهى الثورة بالانتصار الكامل على النظام القديم بسبب من ضعف قوتها، فقوتها ليست سوى مستوى وعى وتسييس الشعب، ومستوى نضج تنظيماته السياسية والنقابية، ومستوى بلورة قيادات واعية وكفؤة ومُجمَع عليها من أغلبية مكونات الحركة السياسية والجماهيرية.

ولابد بعد عقود من تغييب الحياة السياسية أن يكون مستوى وعى الشعب مُنخفضاً. وإذا كانت قيمة الثورة هى أنها تعنى أن الشعب قد وعى بانفصاله السياسى عن النظام الذى لا يحقق له أمانيه، وعن واجب إسقاطه، فهى لا تعنى تلقائيا الوعى بتفاصيل النظام السياسى البديل وسِماته. كما أن محدودية حريات التعبير والأحزاب قبل الثورة تعنى غياب إمكانيّة تبلور حزب جماهيرى قيادى، وغياب وجود قيادات جماهيرية يجمع عليها الشعب، فإن هذا الوضع يتطلب فسحة تاريخية تتاح خلالها الفرصة للشعب، لكى يختبر بشكل ملموس مواقف وسياسات مختلف القوى فى الممارسة السياسية.

ليس هناك ارتباط ضرورى بين مستوى الحركة الجماهيرية، وحتى انفجارها فى ثورات، وبين مستوى تبلور القوى والتيارات السياسية وامتلاكها لأحزاب جماهيرية. فى بلادنا ثار شعبنا فى ثورة مجيدة ولم يكن حزب "الوفد" قد تكون إلا قبلها بشهور معدودة، وكان هناك تبلور جماهيرى واسع لقيادته وتأييد لشعاراته فى الاستقلال والدستور، بينما ساد الشعور بالإحباط وفشل الثورة فى تحقيق أهدافها بعدها بعشر سنوات، حين كان يُفترض أن الخبرة التاريخية قد أنضجت كل من الحزب والجمهور.

إذن، فقد كان مسار الثورة الأول، المتمثل فى نجاح كامل للثورة بانتقال السلطة للثوار، غير ممكن للأسباب السابقة.

فماذا عن مسار قمع الثورة؟

كان مما رددته بعض الأصوات شبه الرسميّة فى مصر، أنه إذا قامت مظاهرات يُشارك فيها مليون مواطن فإنه يتوجب على الحكومة إعلان حالة الطوارئ الكاملة، وتجنيد كل قوى الشرطة والأمن المركزى فى الشوارع، وإنه إذا استمرت تلك المظاهرات المليونية فى الشوارع أكثر من ثلاثة أيام سينهار جهاز الشرطة، حيث إن الحد الأقصى الذى يستطيع جنود الأمن المركزى بقاءه فى الشارع بدون نوم هو ثلاثة أيام. وهو ما حدث فى الساعة الخامسة من مساء ٢٨ يناير حيث انهار جهاز الشرطة. ولم يبق أمام النظام من ملجأ سوى نزول الجيش، قوة الأمن الاحتياطية الاستراتيجيّة، مما يطرح الاحتمال الثانى بذبح الثورة. جرت تجارب لمحاولة النظام القديم ذبح الثورة تمثّلت فى "موقعة الجمل" فى ٢ فبراير، وفى اختراق طائرات السوخوى لحاجز الصوت فوق المتظاهرين فى ميدان التحرير لإرهابهم وترويعهم. هنا كان يجب على النظام القديم أن يتخذ قراراً بالإقدام على ذبح الثورة أم يُقَدم تنازلات جوهرية؟ أورد الكاتب «مصطفى بكرى» فى كتابه عن الثورة نقاشا هاما نشأ بين «مبارك» والفريق "طنطاوى" وزير الدفاع أثناء أيام الثورة، بدا فيها «انحياز مبارك» لقمع الثورة بينما تَحَفَّظَ «طنطاوى» على هذا التكتيك. قال مبارك: ليس أمامك سوى أن تحمى الشرعية (حماية النظام القائم بذبح الثورة) أو أن «تشيل إنت الشيلة»، بما يعنى عزل "مبارك" وتولى المجلس العسكرى السلطة ومسؤولية مواجهة الوضع!.

بالطبع يمكن لثورة أن تُذبح، وكم حدث هذا فى التاريخ، ولكن هذا لا يمر بسهولة، سواء من زاوية تأثير هذا على وعى الشعب الذى يسترجع قواه لثورة أشد فيما بعد، أو فى احتمال تأثير تلك المذبحة على انشقاق القوات المُكَلَّفة بالمذبحة وانضمام جزء منها للشعب.

ولهذا كان مسار ثورة يناير هو المسار الثالث الذى تم بالفعل: قرار النظام القديم بتقديم تنازلات جوهريّة للثورة، بالضغط على مبارك للاستقالة والاستجابة لمطالب الثوار. لكن هذا لم يكن نهاية للثورة ولا للنظام القديم،

فالمعركة بينهما معركة بالنقاط وليست مباراة تنتهى بسهولة بالضربة القاضية الفنية فى جولة واحدة.

مسار الثورة بعد عزل مبارك:

يمكن تقسيم الفترة منذ عزل مبارك وحتى الآن إلى أربع مراحل.

- امتدت المرحلة الأولى لمدة عام من فبراير ٢٠١١ وحتى فبراير ٢٠١٢، وبرز فيها تحالف "المجلس العسكرى" مع "الإخوان".
- والمرحلة الثانية هى مرحلة صدام "المجلس العسكرى" مع "الإخوان"، الذى بدأ منذ فبراير ٢٠١٢ ليصل إلى ذروته بعزل مرسى بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.
- أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة الخلاف السياسى الكبير الذى حدث بين النظام وبين أمريكا والغرب فى أعقاب إسقاط حكم "الإخوان"، واستمر لمدة عام ونصف من يونيو ٢٠١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٤.
- وتبدأ المرحلة الرابعة، مرحلة استعادة تثبيت أركان النظام القديم، والممتدة منذ أول عام ٢٠١٥ وحتى الآن.

مرحلة تعاون المجلس العسكرى والإخوان

لعب المجلس العسكرى وأجهزة الأمن المختلفة، وهى محترفة فى هذا المجال، الدور الرئيسى. وبينما كان يسود انطباع لدى الجماهير بأن مهمة الجيش الوحيدة هى الدفاع عن حدود الوطن، فإن الواقع مختلف بعض الشيئ: فالذى يُدَرَّس فى مدارس أركان الحرب هو "نظرية الأمن القومى"، ومهمة الجيش هى الدفاع عن كل المخاطر التى تهدد الوطن/ النظام، سواء من العدو الخارجى أو من الثورات الداخلية التى تسعى إلى تغيير النظام. كما يُدَرَّس أيضا «علم» مواجهة الثورات: إما بالقمع أو الاحتواء والتبريد.

صبيحة تنحية "مبارك" تم الإعلان عن عدم حل مجلس الشعب، وكأن الاكتفاء بعزل "مبارك" وتحية الثوار هو آخر تنازلات النظام القديم أمام الثورة. حدد "المجلس العسكرى" فى الأيام القليلة التالية ما هو مستعد لتقديمه من تنازلات، ورأى وحده أنها كافية، وتتمثّل فيما أعلنه من تحديد مدة الرئاسة بمدتين فقط تمتد كل منهما لمدة أربع سنوات. بالطبع لم يُقنِع هذا الثوار: قررت الحكومة فوراً حل "مجلس الشعب" الذى تم انتخابه بالتزوير الفج قبل ثلاثة أشهر، على يد «أحمد» عز وزبانية لجنة السياسات.

ولكن لم تتم الاستجابة لمطالب الثورة فى عزل وزارة "أحمد شفيق" إلا بعد نحو الشهر، وبعد مليونيتى ٢٥ فبراير و٤ مارس التى هدد الشعب فيها بالاعتصام فى التحرير إذا لم يتم عزل رئيس الوزراء، فصدر قرار إقالته فى ٣ مارس!

وبالمثل اقتضى الأمر مليونيتين فى ١ و٨ إبريل، لكى يتم استباق مليونية ٨ إبريل بإصدار قرار تحديد إقامة "مبارك"، والقبض على أبنائه وعلى كبار رجال نظامه شاملاً رئيس الوزراء "نظيف" ورئيس مجلس الشعب "فتحى سرور" وغيرهم، عن طريق تحقيق هدف المليونية القادمة.

وجاءت أكبر موجة ثورية فى يوليو واعتصام التحرير لكى يجبر النظام على حل المحليات، وعلى السير أسرع فى المحاكمات، (على الأقل من حيث

الشكل بعد التباطؤ) واستدعاء "مبارك" من شرم الشيخ وحبسه فى المستشفى فى القاهرة.

ستة أشهر من المعركة بالنقاط بين الشعب الثائر والنظام القديم كسب الشعب فيهم عدداً من التنازلات، بينما استمرت جهود الدولة العميقة فى تكتيك "تبريد الثورة"، ومحاولة حصر التنازلات فى أضيق الحدود. كانت أقسى الفترات على الثورة هى فترة تعاون "المجلس العسكرى" مع "الإخوان" بعد الثورة وحتى فبراير ٢٠١٢، والتى قدّمت فيها قوى الثورة أشد أنواع الصمود والبسالة فى المواجهات الدامية، فى "العباسية" و"ماسبيرو" و"محمد محمود" و"مجلس الوزراء"، طوال النصف الثانى من عام ٢٠١١.

لجأ النظام القديم فى مواجهة الثورة للتحالف مع قوة رجعية ولكنها ذات جماهيرية هى "الإخوان المسلمين" والإسلام السياسى. بدأ هذا بتغيير "لجنة التعديلات الدستورية" لكى يرأسها ويدخل فى عضويتها أعضاء تابعون للتيار الإسلامى، ثم تعاون "الإخوان" والنظام القديم فى الاستفتاء فى ١٩ مارس، متفقين على أن تكون الانتخابات أولاً قبل الدستور، فحازت المعارضة نحو ربع الأصوات بينما كسب النظام القديم والإسلام السياسى الثلاثة أرباع.

فى انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ٢٠١١ ترك "المجلس العسكرى" الحبل على الغارب لـ"الإخوان" والإسلام السياسى، لممارسة الدعاية والتجاوزات فى الشارع حتى خلال فترات الصمت الانتخابى، وإلى حد ممارسة البلطجة داخل اللجان الانتخابية. برز تحالف "الإخوان" و"المجلس العسكرى" حيث قدّم "الإخوان" الدعم السياسى للنظام بمقاومة الثوار فى الشارع، وسهّل "المجلس العسكرى" لهم التمكن من السلطة التشريعية، كان تكتيك "المجلس العسكرى" هو مواجهة الثورة بالتحالف مع قسم من الطبقات المالكة الكبيرة لم يكن مشاركاً فى السلطة السياسية، من قبل تيار الإسلام السياسى، فى مقابل مساعدة "الإخوان" له فى مواجهة الثوار.

كانت الشروط المستنتجة من السلوك الفعلى لكل من "المجلس العسكرى" و"الإخوان" هى أن يتعاونوا لاستعادة الاستقرار والنظام القديم والتحجيم التدريجى للثورة، وعلى أساس أن "المجلس العسكرى" قد وافق على إشراك "الإخوان" فى السلطة بنصيب أغلبية السلطة التشريعية، على أن تترك السلطة التنفيذية ذات الثقل الأهم فى كل دولة تخلو من الحريات لكى يحددها المجلس العسكرى، وبالذات المتمثلة فى منصب رئيس الجمهورية.

وتعهد مرشد الإخوان «محمد بديع»، تعهداً صريحاً فى صيف ٢٠١١، فى سياق حديثه عن موقف "الإخوان" من الانتخابات الرئاسية، بألا يُقَدِّموا مرشحاً لرئاسة الجمهورية. «تقطع أصابعى ولا أعود فى عهدٍ قطعتهُ على نفسى». كانت النتيجة أن حاز "الإخوان" حوالى ٤٤٪ من مقاعد مجلس الشعب، والسلفيين ٢٢%، ليصبح للإسلاميين ٦٦٪ من المقاعد، فى أول انتخابات بعد الثورة فى نوفمبر ٢٠١١.

تصاعد الصدام بين «الإخوان» والسلطة الممثلة فى «الدولة العميقة»

استمرت تلك الفترة من بدء عام ٢٠١٢ وحتى سقوط "الإخوان" فى يونيو ٢٠١٣. بدأ "الإخوان" فى نقض الصفقة بعد أن اغترّوا بنفوذهم فى البرلمان وبعمق علاقتهم بأمريكا، وقرّروا اقتحام السلطة التنفيذية بجانب استيلائهم على السلطة التشريعية. فى فبراير ٢٠١٢ طالبوا بأربع وزارات فى التشكيل الوزارى، ثم قرّروا المنافسة بمرشح رئاسى، "خيرت الشاطر" أولا ثم "محمد مرسى".

وقف "المجلس العسكرى فى مواجهتهم"، وفى معركة الإعادة للانتخابات الرئاسية بين "أحمد شفيق"، مرشح "المجلس العسكرى" وبين "محمد مرسى" مرشح "الإخوان" والاتجاهات الإسلامية، تدخّلت الولايات المتحدة للضغط

بكل قوة من أجل إنجاح "مرسى"، إلى درجة التهديد بتكوين لجنة من أعضاء الكونجرس الأمريكية، تطالب بوقف المعونة العسكرية لمصر، إلى حين تقديم كشف حساب بأوجه إنفاق تلك المعونة خلال الأعوام الأربعة والعشرين السابقة! وما أن تحقق المطلب الأمريكى بإعلان نجاح مرسى حتى انتهت لجنة الكونجرس، وأعلنت الحكومة الأمريكية أنه ليس من سياستها التدخل فى الأمور الداخلية مثل أوجَه صرف المعونة العسكرية!

حصَن "المجلس العسكرى" نفسه بإعلان دستورى يجعل تعيين وزير الدفاع فى يده وحده، ولا يملك رئيس الجمهورية فرضه على المجلس. طمح «المجلس العسكرى» بأن "الإخوان" سيشاركون مع النظام القديم على الأسس المشتركة بينهما، والتى لا تتضمن ديمقراطية عميقة، ولا تتناقض مع السياسات الليبرالية الاقتصادية. إلا أن "الإخوان" كان لهم رأى آخر.

لم يكتفِ "الإخوان" بالمشاركة مع النظام القديم، وفى القلب منه «المجلس العسكرى»، فى السلطة، بل وسعى للانفراد بها. قام «مرسى» بإلغاء إعلان المجلس «المجلس العسكرى» الدستورى، وانتهز فرصة الاعتداء الإرهابى على قوات مصرية فى سيناء لعزل "المجلس العسكرى"، وقام بتعيين وزير للدفاع، «عبد الفتاح السيسى»، وفق تصور أنه الأكثر قُرباً له نسبياً من «طنطاوى» وباقى أعضاء المجلس. ثم قام «مرسى» بإصدار إعلانه الدستورى فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ مُعلناً الحرب على السلطة القضائية، التى أصدرت حكماً بحل "البرلمان" الإخوانى فى يونيو ٢٠١٢. قام "الإخوان"، لبسط سيطرتهم على القضاء، بمحاولة عزل أغلبية القضاه، عن طريق تخفيض سن الإحالة للمعاش، وتعيين محامين من «الجماعة» محلّهم. كما أعلن نظام "الإخوان" الحرب على الإعلام، وقاموا بحصار "مدينة الإنتاج الإعلامى". كما شرعوا فى تنفيذ "مخطط التمكين" و"أخونة" الدولة، بتعيين ثلاثة عشر ألفاً من أعوانهم، فى وزارتىَ التعليم والمحليات وبعض الأماكن الأخرى، وهم المتحكمون فى تشكيل لجان الانتخابات.

لقد اتضح مخطط "الإخوان" بالسعى للانفراد بالحكم، و"أخونة" جهاز

الدولة، وتصفية كل معارضة، ومحاولة تأسيس دولة للخلافة الإسلامية بما يعنه هذا من تدمير الدولة المدنية الحديثة فى مصر. وحاول «الإخوان» بسط سيطرتهم على أجهزة الأمن مثل المخابرات وأمن الدولة. بل سرَّبت صحف معارضة مصرية فى تلك الفترة نبأ تنظيم «الإخوان» لمعسكر سرِّى لتدريب آلاف المقاتلين، يضافون إلى ميليشياتهم المسلحة استعداداً لمواجهة محتملة مع الجيش. بالطبع لم يكونوا يتخيلون أن بإمكانهم هزيمة الجيش فى معركة مكشوفة، ولكن يكفى أن تنشأ معركة قويَة بشكل يُمَكِّن الغرب من التدخَل تدخَلاً عسكرياً مسلحاً لنصرتهم وتثبيتهم فى الحكم وانفرادهم به، لتأسيس استبدادية «إسلامية» على غرار ما جرى فى ليبيا وسوريا.

أدرك "المجلس العسكرى" متأخراً فشل تكتيك التحالف مع «الإخوان» وتيارات الإسلام السياسى لترويض الثورة، كما أدركوا تآمرهم مع مخطط تفتيت مصر والوطن العربى بالمشاركة مع الغرب. وذُكِر أن عدد الإرهابيين الذين وطَّنهم «مرسى» فى سيناء وصل إلى ثلاثين ألفاً من المصريين ومختلف جنسيات العالم، أتوا من إرهابيى الجماعات الإسلامية الذين أصدر «مرسى» عفوا عن المسجونين منهم وأرسلهم إلى سيناء، والإرهابيين القادمين من ليبيا، ومن غزة عبر أنفاق "حماس"، و«من العائدين من أفغانستان» غير عناصرهم المحليَة من مختلف القوى.

انفجرت حركة شعبية ضد «الإخوان» فى جميع أنحاء مصر عملت على عرقلة مخططاتهم ومواجهتها. انعكس إدراك "المجلس العسكرى" لطبيعة المخطط الإخوانى الاستعمارى، على تخفيف قمع الحركة الجماهيرية. وأدى افتضاح مخطط «الإخوان» إلى تراخى القبضة الأمنية فى مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية ضد «مرسى» ونظامه.

نشأ فى تلك الفترة نوع من العمل المشترك أو وحدة الهدف المؤقتة بين "الدولة العميقة" وأجهزتها وبين الحركة الجماهيرية المعادية لاستبداد «الإخوان»، حيث رأت الجماهير فيهم العدو الرئيسى فى تلك الفترة. كان العمل المشترك ضد «الإخوان» مفيداً للطرفين: فإن مواجهة الحركة الجماهيرية

وحدها لحكم الإخوان والإسلاميين شديدى التنظيم، والذى يتجاوز تنظيمهم العسكرى ربما عشرات الآلاف من الشباب المدربين والمسلحين، يقتضى وقتاً طويلاً وجهوداً جبارة وتضحيات جمّة، بينما لم يكن من الممكن، فى ظل سطوة الغرب الذى ساهم فى فرض هيمنة «الإخوان» والإسلام السياسى، إزاحتهما بانقلاب عسكرى، وإلا كان هذا الانقلاب مُبرراً للتدخل الأجنبى.

منذ إعلان «مرسى» الدستورى، فى نوفمبر ٢٠١٢، نشأت «جبهة الإنقاذ» وشملت التيارات اليسارية والجماهيرية والتيارات الليبرالية وشخصيات قريبة من السلطة القديمة. ونشأت حركة "تمرد" فى أبريل ٢٠١٣، وجمعت أكثر من عشرين مليون توقيع بعزل "مرسى" وإسقاط دولة «الإخوان». وكانت ذروة تلك المرحلة هى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التى أطاحت بسلطتهم.

مرحلة إسقاط الإخوان والشقاق بين النظام والغرب

استمرت تلك الفترة لمدة عام ونصف من يونيو ٢٠١٣ وحتى نهاية ٢٠١٤. بعد ثورة ٣٠ يونيو حدث صدام مسلح بين النظام و"الإخوان" فى اعتصامى "رابعة" و"النهضة" المدججين بالسلاح، بالإضافة إلى تفجُر الإرهاب فى سيناء وفى كافة أرجاء القطر. وشن الغرب كله بزعامة أمريكا حملة شعواء لإدانة ما أسموه بـ "الانقلاب العسكرى"، وتنحية الرئيس "الشرعى" المنتخب ديمقراطياً. وضغط الغرب بكل الوسائل الاقتصادية والسياسية والإعلامية على النظام القائم لإعادة "الإخوان" للحكم، ثم على الأقل فيما بعد، للمصالحة معها، بينما وقف الشعب بمعظمه ضد استعادة حكم الإرهاب الإخوانى.

وقد أدى التوازن السياسى والاجتماعى الذى أعقب ٣٠ يونيو إلى تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار «عدلى منصور»، رئيساً للجمهورية، كما جاء بالدكتور "حازم الببلاوى" رئيسا لوزارة تقاسم عضويتها رجال "مبارك" والعهد السابق، والمعارضة الليبرالية أيام "مبارك" التى تجسدت فى أحزاب "الدستور" و"المصرى الديمقراطى الاجتماعى"، حيث تمثل الحزب الأول

بنائب رئيس الجمهورية الدكتور "محمد البرادعى" بينما تميز الحزب الثانى باحتلال موقع رئيس ونائب رئيس الوزراء، " دكتور حازم الببلاوى"، و"دكتور زياد بهاء الدين"، بالإضافة إلى قلة نادرة من ممثلى أحزاب شعبية. جسّدت تلك الوزارة محاولة "المجلس العسكرى" والدولة العميقة التحالف مع قسم آخر من المعارضة، المعارضة الليبرالية، حيث توسموا فيهم عدم الاختلاف معهم، لا على الالتزام بالليبرالية الاقتصادية وسياسة السوق الحر، ولا على الحدود التى يحاولون جميعا فرضها على الديمقراطية، وتقليصها إلى حدود الانتخابات البرلمانية، والحريات المحدودة، التى تستبعد الحريات الجماهيرية المتمثلة فى حقوق التنظيم والاجتماع والتظاهر والإضراب، وغيرها.

ترددت فئات من التحالف الحاكم الجديد فى الحسم العسكرى للاعتصامين المسلحين فى "رابعة" و"النهضة"، وساهم فى هذا التردد أعضاء الحزبين الليبراليين، "الدستور" و"المصرى الديمقراطى الاجتماعى". ومعروف دور "البرادعى" وموقفه من الإخوان، بل واستقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية، وخروجه من مصر، ومهاجمة النظام من الخارج بعد فض الاعتصامين، وكذلك الدور اللاحق لـ "زياد بهاء الدين"، والمبادرة التى قدّمها للصلح مع "الإخوان" فى قمة اصطدام الإرهاب الإسلامى مع النظام، وسط تأييد الشعب للقوات المسلحة فى مواجهتها ضد الإرهاب، والتى أيد فيها الشعب بدون تحفظ تكتيك تصفيته.

بدا تأثير هذا التردد فى تأخير تصفية الاعتصامين المسلحين لمدة شهر ونصف، مما مكّنَ الإرهاب من دعم صفوفه وتسَليح فيها نفسه جيداً، وأقام التحصينات الخرسانية! واحتاج حسم هذا التردد إلى لجوء السيسى للشعب لمنحه تفويضاً، وهو ما أدى لخروج مليونية فى ٢٦ يوليو مع تصفية الإرهاب. خاض النظام معارك قاسية ضد الإرهاب الإسلامى فى سيناء وعلى ساحة القطر كله، وتحمّل أقباط الوطن إجرام الإسلاميين المتطرفين وهجومهم على الكنائس وحرقها، وقال "البابا تواضروس" قولته الوطنية الباسلة حول «إن وطناً بلا كنائس خير من كنائس بلا وطن».

فى ظل هذا التوازن الاجتماعى، برز نضج الشعب، الذى آثر، رغم عدم تحقيق

أهداف ثورته كاملةً، البُعد عن أشكال التحركات الثورية من مظاهرات ومليونيات واحتجاجات جماهيرية واسعة، تاركاً الساحة أمام الحُكم لمواجهة عنف الإرهاب. تميّزت تلك الفترة بنوع من ديمقراطية الأمر الواقع، حيث اتسع فيها نشاط الأحزاب المُشهرة وتلك التى تحت التأسيس، وانتشرت النقابات المستقلة العمالية والمهنية، وساد نوع من الهدوء والارتياح المجتمعى، بالابتعاد عن مناخ العنف السلطوى ضد القوى الثورية، الذى عَمَّ فى النصف الثانى من عام ٢٠١١، ويبتعد بالتأكيد عن عنف واستبداد "الإخوان المسلمين" وقت حُكم "مرسى".

كانت قمة مكاسب تلك الفترة هى الدستور الذى أُقرَ فى يناير ٢٠١٤، وهو أفضل دستور فى تاريخ مصر من زاوية إقراره بأوسع حريات قياساً لما سبق، وهى تشمل: حق تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات بالإخطار، مع تأمين حقوق الاجتماع والتظاهر والإضراب، وكذلك من زاوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجماهير، التى شملت الحق فى التعليم والصحة والسكن والتأمين الاجتماعى والعدالة الضريبية بإقرار ضرائب تصاعدية. بالطبع تأتى تلك التنازلات فى إطار صراع قوى الثورة مع النظام القديم، الذى كان يحاول تقليص التنازلات للثورة فى أضيق الحدود، ولكن ميزان القوى آنذاك كان يتميز أيضا باحتياج النظام لتأييد الجماهير له، بالذات فى معركته مع الإرهاب، وفى الصراع الخارجى ضد الغرب الذى عادى النظام بشدة مؤيدا لنظام الإرهاب الإخوانى المخلوع.

ولم يكن الإقرار بتلك المكاسب للشعب فى الدستور ضمانة لتحققها بالطبع، فقد كانت هناك مرحلة تحويل تلك القواعد الدستورية إلى قوانين تشريعية، ثم تفعيل تنفيذ تلك القوانين، وهو ما لم يحدث بعد ذلك، إلا أن كسب حلقة الدستور يُعَدّ مكسبا هاما للشعب يدعمه فى نضاله اللاحق. تمكن النظام بفضل سياسته تلك فى تحقيق انجازات كبيرة فى استقرار نظام حكمه، فقد تم تحجيم الإرهاب حتى تقلص حجمه تدريجيا طوال عام ٢٠١٤، كما نجح فى إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس "السيسى"

بأغلبية ساحقة (٩٧٪)، وتم انتخاب مجلس النواب الجديد.

يهمُنا هنا ملاحظة مغزى حل حكومة التحالف مع الليبراليين، حكومة الدكتور "حازم الببلاوى"، وتعيين حكومة تكنوقراط برئاسة المنهدس "إبراهيم محلب" فى فبراير ٢٠١٤. السبب الرئيسى فى فض هذا التحالف فى رأينا هو نشاط القوى الليبرالية فى السعى للمصالحة مع "الإخوان"، وتقليل التناقض بين النظام وبين الإسلام السياسى من ناحية، والغرب الاستعمارى الذى يضغط من أجل هذه الغاية من ناحية أخرى.

دخل النظام فى تناقض وشِقاق هام مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب من تأييدهما لـ «الإخوان" رغم علاقاته السياسية الاقتصادية الوثيقة التابعة لهذا الغرب. لقد ارتبط النظام المصرى بالغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على نحو وثيق ومتزايد منذ تبنى سياسة الانفتاح والسلام مع إسرائيل بدءا من العام ١٩٧٤. وقد برز هذا التناقض عندما اكتشف النظام أن الغرب قد قرَرَ استبداله بنظام "الإخوان" والإسلام السياسى، واعتزامهما تفتيت الوطن العربى قومياً وعرقياً ودينياً.

وفى المقابل استند النظام فى مواجهة الغرب إلى مساندة دول الخليج. كان سبب وقوف الأنظمة الخليجية مع النظام هو إدراكها أن أمريكا والغرب قد دعما الاتجاهات الإسلامية للوصول للسلطة فى دول الخليج أيضاً، رغم علاقتها الوثيقة بالغرب وأمريكا، وتم الكشف عن خلية إخوانية إماراتية مصرية تعمل داخل الإمارات لقلب نظام الحكم، كما تسربت معلومات عن كشف اختراق إخوانى فى العائلة المالكة السعودية.

وقد استفاد النظام المصرى من بزوغ العالم المتعدد الأقطاب ودور روسيا والصين، فاستعان بهما لمواجهة الحصار الغربى، وعَقَدَ اتفاقيات تسليح متقدم مع روسيا شملت صواريخ (S-٣٠٠)، و(ميج ٢٩)، غير اتفاقيات مفاعلات توليد القوى الكهربية النووية. وهذا لم يكن يعنى طلاقاً دائماً بين النظام وأمريكا والغرب، لكنه تناقض هام ترتَّبَ عليه ظواهر سياسية شديدة الأهمية كما سنرى.

مرحلة العودة لتعميق التبعية للغرب من باب الأزمة الاقتصادية، والاستعادة التدريجية للنظام القديم

خلال المرحلة التى مضت، من ثورة يونيو ٢٠١٣ وحتى نهاية ٢٠١٤، كان النظام قد ثبّت أقدامه وحقق انتصارات ضخمة على الإرهاب حجَّمته بشدة. كما كان النظام قد استفاد من التأييد الداخلى له فى أعقاب الإطاحة بـ"الإخوان"، بالإضافة إلى معركته ضد الإرهاب، التى أشعرت الشعب المصرى أنه بلاده أوشكت أن تنزلق إلى مصير ليبيا وسوريا، فأيَّد النظام وتوقفت أنشطة الثورة، بما سمح بتمكن النظام من تأسيس شرعيته بعد إقرار الدستور فى يناير ٢٠١٤، وإنجاز الانتخابات الرئاسية فى يونيو ٢٠١٤، ثم الانتخابات البرلمانية أواخر العام.

قرر الغرب منذ أوائل عام ٢٠١٥ تغيير تكتيكه تجاه النظام المصرى، بعد أن وجد استحالة فعلية لإعادة "الإخوان" للحكم، أو حتى للإفراج عنهم وعودتهم لممارسة الحياة السياسية فى المدى المباشر، بسبب توازن القوى الجديد فى المجتمع والهزائم التى لحقت بالإرهاب، بالإضافة إلى قدرة النظام على تثبيت وضعه الداخلى والدولى. وقد وجد أن النظام يوغل بعيدا عنه نسبيا فى علاقاته بالقوى البازغة الجديدة. قرر الغرب أن يستعيد علاقات أقوى مع النظام، فأعطى الضوء الأخضر لمؤسسات التمويل الدولية، بالذات "البنك الدولى" و"صندوق النقد الدولى"، لاستئناف العلاقات الاقتصادية مع مصر، مُدركا ومُستفيداً من عُمق الأزمة الاقتصادية التى تمر بها.

استجابت مصر بحماسة وتلقَّت عدة مليارات من القروض لمشروعات من "البنك الدولى" خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٥، ومهَّدَ هذا الوضع للاتفاق مع المؤسسات الدولية، انتهاءً بالاتفاق مع "صندوق النقد الدولى" عام ٢٠١٦ على نحو ما سيتم تفصيله لاحقا فى القسم الاقتصادى.

لقد كان محصلة ما تم فى تلك المراحل على المستوى السياسى، وكذلك

الاقتصادى،هو استعادة معظم ملامح النظام السابق. ليست فقط عبر استرجاع أسس نظام مبارك بوجوهٍ جديدة، ولكن أيضاً بالاستفادة من كل عناصر قوة النظام الحالى من زاوية الوضع الدولى، والسماح الشعبى له بالعمل بدرجة من الحرية نتيجةً للصدام مع الإرهاب، لمواجهة وتصفية ما اعتبره النظام العناصر التى مَهَّدت لثورة ٢٥ يناير.

وقد تمت العودة تدريجيا عن الكثير من مقومات ديمقراطية الأمر الواقع التى اكتسبتها الجماهير. واستعادة مسار "نظام مبارك" فى تكثيف الاستغلال، وإفقار جماهير شعبنا، والتمسك بالسياسات "النيوليبرالية"، والخضوع لمؤسسات التمويل الدولية.

وكذلك فقد تم حصار التجربة الحزبيّة، وعَدَلَ النظام عن الترخيص لأحزاب جديدة. كما تم الهجوم على ما سُمِّىَ بـ "الأحزاب الكرتونية"، واستعادت لجنة الأحزاب نفوذها المباركى لكى ترفض أحزابا بدعاوٍ شكليّة، مثل «تماثل برامجها مع برامج قائمة». وانتشرت فى الدوائر البرلمانيّة والإعلاميّة الموالية للنظام، دعوة فاشية لدمج الأحزاب فى عدد محدود (حزبين معارضين إلى ما لا يتجاوز العشرة!) لكى تزداد فاعليتها(؟!) كما نشَّطت أجهزة الأمن، استعانة بخبراتها منذ عهد "مبارك"، فى التخريب الداخلى للإحزاب، واصطناع انشقاقات فى أحزاب المعارضة الرئيسية.

كما تم حصار تجربة التعدديّة النقابيّة، والتضييق الكامل على التحركات والحريات العماليّة، وهو ما أدى فى النهاية إلى أن يظل على قمة هرم التنظيم النقابى العمالى نفس القادة النقابيين الصُفر، الذين عهدناهم فى أغلب العهود السابقة، كما أتوا أيضاً بأنجالهم!

وكذلك فقد تم الهجوم على النقابات المهنيّة المعارضة بقسوة، وتغيير بعض قياداتها بحشد أعضاء النقابات من العاملين فى مؤسسات الدولة وفى القوات المسلحة، على نحو ما تم فى نقابات الصحفيين والمهندسين والأطباء، لمحاصرة نفوذ المعارضين أو استئصاله إذا أمكن!

ومن جهة أخرى فقد جرى حصار وترويض الإعلام بوسائل متعددة، وتصعيد الحملات الإعلاميّة التى تستهدف حريّة الصحافة، وتُحَرِّض ضد الآراء التى تنتقد برامج النظام. وتم السيطرة على وسائل الإعلام من صحافة وقنوات فضائية، لإغلاقها أمام الآراء المعارضة التى كانت تجد مجالاً لها فى تلك الصحف أو القنوات التلفزيونية. وكذلك تم حظر ظهور معظم رموز المعارضة، الذين احتلوا مساحات بارزة فى إعلام ما بعد الثورة. كما تم تكوين وتفعيل "المجلس الأعلى للإعلام"، ويتبعه "الهيئة الوطنية للإعلام" و"الهيئة الوطنية للصحافة"، لكى يمارسا دورها الرقابى فى تضييق الخناق على حريّة الرأى والتعبير وحصارهما.

وأيضا فقد تم سنُّ قوانين جديدة لتقييد شديد لحريات التعبير على الإنترنت، وحتى على الحسابات الشخصية للأفراد. ونشطت وتوسعت أجهزة الأمن فى إلقاء القبض على الكثير من الشباب والناشطين، وعادت الانتهاكات الأمنيّة للسلامة الشخصيّة للعديد من المقبوض عليهم، سياسياً أو جنائياً، فى ممارسات استبداديّة، استدعت صور أسوأ ممارسات عهد "مبارك" فى السجون وأقسام البوليس. بل تم أيضا التوسع فى استخدام "الحبس الاحتياطى" على ذمة القضايا، حتى صارت عقوبةً فى حد ذاتها، بزيادة مُدَّته إلى ٢٤ شهراً، بل تم تجاوزها فى أحيان عديدة، لكى تتحول إلى ما يشبه اعتقال مُقَنَّع دون سند من القانون.

نجحت النظام فى استعادة معظم بنود استبداد النظام المباركى، ومعظم جوانب حكمه المعادى للشعب. ليس هذا فحسب، بل جرى تجاوز حدود الكثير من الإجراءات الاستبداديّة التى سادت فى عهد "مبارك" الديكتاتورى والانتقال إلى إجراءات أكثر استبداداً بكثر. التفسير المقبول لذلك هو أن "مبارك" قد وصل إلى الحكم بعد أن قامت قوى الإرهاب الإسلامى الاستبدادية باغتيال "السادات"، لذا كان من المنطقى أن يلجأ، من أجل تثبيت شرعيته وحصار نفوذ التيار الإرهابى الإسلامى ـ جهة التهديد الأساسية لحكمه ـ إلى استعادة تجربة "السادات"، (١٩٧٤ـ١٩٧٧) فى التعدديّة المقيَّدة، فيُخرج

قادة الرأى والأحزاب من السجن إلى القصر الجمهورىَ، فى حركةٍ مسرحَية، ثم يلجأ إلى نوع من المحاولات الحكومية لإتاحة المجال نسبياً، لمواجهة فكر الإرهاب، عن طريق التوسُع فى الإعلام وإنشاء قنوات إعلامية إقليمية فى كل المحافظات، لكى تزيد عدد القنوات التلفزيونية المحليَة من ثلاثة إلى ثمانية، وتنفيذ مشروعات ثقافيَة من نوع "مكتبة الأسرة" وغيرها. كل هذا فى إطار تكثيف القمع ضد الإرهاب الإسلامى، ومغازلة المعارضة المدنيَة، دون تجاوز حدود التعدديَة المُقيَدة، ودون الوصول بها حتى إلى ما يشبه الممارسة الديمقراطية المعروفة.

أما النظام الحالى فقد وصل إلى السلطة، وتمكَّنَ من تثبيت أقدامه فيها، فى أعقاب ثورتين شعبيتين هائلتين، فى ظل الاقتناع بأن ما هدَّدَ استقرار حكم "مبارك" وتسبب فى الثورة عليه، هو درجة سماحه ببعض الحريات للمعارضة. وقد توصلت قراءة النظام الحالى لأسباب الثورة وممهداتها، والتى يسعى إلى منعها لضمان تأمين نظامه من أى ثورة مُقبلة، إلى أن درجة حرية التعبير النسبى، التى انتزعتها الحركة الجماهيرية والسياسية بجهودها وتضحياتها، أواخر عهد "مبارك" كانت أهم العوامل التى مهَّدت لانفجار الثورة. كما أوضحت رؤى وكتابات إعلاميين وصحفيين، موالين للنظام، عن انتقاد كبير لـ"تَسَيُب" "مبارك"، وإتاحته قدراً من الحريات التى سمحت بنشوء حركة مثل "كفاية"، وظهور معارضين فى وسائل الإعلام، وتوافر منابر لعرض آرائهم مثل نقابة الصحفيين وغيرها، لذا عمل النظام بدأبٍ شديد، عبر الفترة التى نتحدث عنها، ٢٠١٥ وحتى الآن، لقطع الطريق على هذا القدر المحدود من الممارسات السياسيَة، واستعادة أوضاع الديكتاتوريَة.

وفى مجلس النوَاب جرى تمرير كل برامج وسياسات الحكم، وإسباغ شرعية شكليَة عليها، كما تصاعدت أيضا وتيرة إرهاب النوَاب المعارضين والتهديد بفصلهم. ثم انتقل الهجوم إلى دستور عام ٢٠١٤، الذى أقرَه الشعب بأغلبية حاسمة، حيث جرى انتقاده بزعم أنه «تم عمله بحسن نية»!، وتصاعدت حملات التهيئة لتمرير تعديلات دستوريَة جديدة، على حساب

المكاسب الديمقراطيّة وحقوق الشعب الاقتصاديّة والاجتماعيّة التى ضمنها الدستور، رغم أنها لم تُفعَّل أو تترجم إلى قوانين وتشريعات وسلوك حكومى، ولصالح تمديد فترات الرئاسة، كما يبدو من التمهيدات الإعلامية للدوائر القريبة من النظام.

الإرهاب ومواجهته

لايرجع بروز الظاهرة الإرهابية فى مصر، إلى النتائج التى ترتبت عل إزاحة حكم جماعة الإخوان، فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وإنما إلى بداية حقبة السبعينات من القرن الماضى حينما تواطأ نظام الرئيس الأسبق «أنور السادات»، مع جماعة "الإخوان المسلمين"، لاستخدامهم فى حربه ضد اليسار والناصريين، فأطلق سراحهم من السجون، وأعاد لهم الأموال والمقار المُصادرة، وسمح لهم باستئناف الإصدار الدينى ـ السياسى لمجلتهم "الدعوة"، وإعطائهم حرية حركة واسعة على المستويين: السياسي والاقتصادي، حتى تمكّنوا من التغول داخل العديد من مؤسسات التعليم، وسيطروا على الجامعات واتحادات الطلاب، واخترقوا الكثير من مؤسسات الدولة، وتغلغلوا فى العديد من الوزارات، وهيمنوا على النقابات المهنيّة، وتوسعوا إلى حد غير مسبوق فى النشاط الاقتصادى.

ساعدهم على هذا التغلغل الفكرى، الفراغ الإيديولوجى الناجم عن انتكاس حركة التحرر الوطنى وفكرها، إضافةً إلى ضعف وقمع الفكر التقدمى طوال عقود، فساد الغموض الإيديولوجى، وانتشرت العودة للأصول الدينية والإثنية فى أقصى معانيها تخلفاً.

كما راكمت جماعة "الإخوان المسلمين" المليارات، بتواطؤ واضح، من السلطات، لهم وللجماعات المتطرفة الأخرى، وخاصةً "السلفيين"، التي تدفقت من دول النفط (وبالذات المملكة السعودية)، وسمحت لهم الأجهزة بالعمل دون عوائق، فنشروا دعواتهم المسمومة فى أرجاء البلاد، بالذات فى مناطق الفقر

وأحزمة البؤس، والمناطق المهملة والمُهَشة والنائية، وفى أعماق الريف والصعيد، والتى أصبحت بؤراً للعنف والتكفير!

وجاء اغتيال وزير الأوقاف "الشيخ محمد الذهبى"، ورئيس مجلس الشعب "د. رفعت المحجوب"، كحافز جديد يُبرر دعم النظام للإخوان، بادعاء، أو توهم، أنهم «صمام أمان ضد الإسلاميين المتطرفين»!، وحتى بعد اغتيال "السادات"، فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ على يد "إسلاميين"، لم يتوقف النظام عن ممارسة مهادنة جماعة "الإخوان"، وإن تطورت إلى سياسات "الاحتواء"، بعد أن أصبح أمر حصار خطرهم صعب المنال، وتراوحت مسألة الشد والجذب بين الطرفين، حتى استقرت عند نوع من التقاسم الموضوعى للسلطة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد، وهو ماسمح للإخوان بالتمدد أفقياً ورأسياً، إلى حد التطلع (المشروع، من وجهة نظرها)، إلى حكم البلاد، وهو ماتحقق بعد ٢٥ يناير، فى إطار السعى إلى حصار الثورة وإخماد جذوتها، وبدعم أطراف داخلية وخارجية، على نحو ما تم تناوله سابقاً.

وكنتيجة لوضع شبه جزيرة سيناء، تحت الاحتلال بعد حرب ١٩٦٧، ثم على إثر توقيع اتفاقية "كامب ديفيد"، التى أقرت بوجود مناطق فى سيناء لا تخضع لسيطرة مسلحة مصرية، تسنى لجماعات الإرهاب الإسلامية التمركز والانتشار وتجميع الأنصار وحشد الإمكانات، وساعدها فى ذلك أخطاء متراكمة فى التعامل مع وضع وأهل المنطقة، والفراغ الديموغرافى الكبير الذى هيأ لها الهيمنة على مساحات شاسعة من الأراضى، برضا وقبول إسرائيل!

وفى ظل حكم "الإخوان"، عاد إلى البلاد أكثر من ٣٠٠٠ إرهابى ممن تدربوا واكتسبوا خبرةً قتاليةً كبيرة فى ماسُمَىَ "الجهاد" ضد الجيش السوفيتى فى أفغانستان، بموجب اتفاق «ساداتى - سعودى - باكستانى - أمريكى»، كانوا قد خرجوا إلى جبال "تورا بورا"، وغيرها، بموافقة النظام المصرى، وبإشراف "لجنة الإغاثة الإسلامية"، التى عملت من خلال "نقابة الأطباء"، بقيادة الطبيبين: "عبد المنعم أبو الفتوح"، و"عصام العريان"، على

تنظيم عمليات السفر والإعاشة، وبمباركة الجهات الرسمية فى الدولة، والمؤسسة الدينية، والإعلام المصرى فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات!.

ثم أفرج "محمد مرسى"، حين اغتصبت الجماعة حكم البلاد، عن قيادات الجماعات الإرهابية، وأطلق سراحهم من المعتقلات والسجون، لكى تكتمل مقومات حروب الإرهاب والتكفير، التى تفجّرت فى أعقاب الإطاحة بحكم جماعات "الإسلام السياسى" فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨، مدعومة، هذه المرّة، وبشكل علنى، من دول وأجهزة مخابرات (الولايات المتحدة، وتركيا، وقطر وغيرهم)، بهدف هدم استقرار البلاد، وإعادة جماعة "الإخوان" الإرهابيّة إلى سُدّة الحُكم، وفرض وجودهم على الدولة والمجتمع، وهو ماقوبل برفض كبير من عامة المواطنين والدولة، وأدى إلى انفجار الصراع على النحو المعروف.

ورغم عِظم التضحيات التى تقدمها القوات المسلحة والأمن، والثمن الباهظ المدفوع على كل المستويات، لحصار ظاهرة الإرهاب، وتقليص قدراة الجماعات الإرهابية، فقد ظل هناك بعدٌ غائبٌ، بالغ الأهميّة، وضرورى لقطع دابر الإرهاب، واستئصال شأفته، هو البُعد الاجتماعى والفكرى والثقافى.

فظاهرة الإرهاب ترعرعت فى بيئة من الفقر والبؤس والعشوائية والجهل، وفى ظل نظم أدمنت معاداة الحريّة وحاربت استقلال الفكر، ونشرت التسلّط والاستبداد فى ربوع المجتمع، وهو ما يَسَّرَ استغلال الإرهابيين للعاطفة الدينيّة لدى عوام المصريين، بعد أن أجادوا اللعب على فكر وإدراك قطاع كبير من المواطنين، وبالذات الشباب، ومارسوا عملية ممنهجة لتزييف وعيهم، ولاستبدال ثقافتهم التاريخية، وهويتهم الوطنية الجامعة، بأخرى زائفة وهجين، لا تؤمن بالوطن، ولا قداسة أرضه، ولا كرامته وحريته!، وفى هذا السياق يرى حزبنا أن:

- الحفاظ على الدولة الوطنية، وعلى استقرار مكوناتها، والزود عن الهوية الوطنية، والشخصية المصرية بثرائها وتعدد روافدها وعناصرها الحضارية، ضرورة لا بديل عنها، وغاية يتوجب على كل الأطراف الوطنية أن تضعها قيد ناظريها.

- الإيمان بأن دور الشعب المصرى رئيسىَ ولا غنى عنه للانتصار فى المعركة ضد الإرهاب، على نحو مافعل فى مواجهة هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهو ما يستوجب إطلاق حوار مجتمعىَ موضوعىَ، وصريح، مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى والتنظيملت الجماهيرية والنقابات واتحادات الطلاب والتجمعات الشعبية ، ... إلخ، لقطع الطريق على مخططات عصابات التكفير والتخريب.

- تحقيق العدالة الاجتماعية الناجزة، وتوجيه جهد الدولة ومستهدفات الاقتصاد، للتخفيف عن كاهلة، وخدمة الأغلبية الكبرى فيه، من الفقراء والمعدمين ومحدودى الدخل، ضمانة الصمود وتماسك الصف الوطنى، ولسد الثغرات أمام محاولات اختراق الجبهة الداخلية.

- كسب المعركة ضد الإرهاب يحتاج إلى النظر إليها والتفاعل معها باعتبارها "حربا شاملة"، يتطلب الانتصار الحاسم فيها أن تُخاض على كل الجبهات: العسكرية والأمنية والاقتصادية والفكرية والثقافية والدينية والإعلامية، ... إلخ.

- الانتصار فى الحرب ضد الإرهاب يستوجب تجفيف منابعه المتمثلة فى الفقر والأميّة والتخلف والتبعية وتردى نظم التعليم ، ... إلخ، لأن هذه الأوضاع تمثل البيئة الحاضنة للأفكار التكفيرية، وتجنيد الأتباع والأنصار.

- التطبيق الصارم لمبدأ "المواطنة"، والحفاظ على اللُحمة الوطنية، وتنفيذ بنود الدستور التى تُجرِّم التمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العرق، دون تلكؤ أو ميوعة، لأن هذا كله أدوات رئيسية لحسم المعركة ضد الإرهاب.

- ضمان الحريات الخاصة والعامة للقوى والأحزاب السياسية السلميّة، ولكل الأفكار التى تسعى لتطوير الواقع عبر العمل السياسى

السلمى، لهو أمرٌ ضرورىَ لحصار بؤر الإرهاب وتقريب لحظة هزيمته.

- الوقوف ضد الفساد والبروقراطية والاستبداد باعتبارها كلها عناصر داعمة للتطرف والتكفير، ولابد من مواجهة هذه الظواهر المخربة، للانتصار فى الحرب ضد الإرهاب!

- الخطاب الدينى الراهن بجموده، وانتشار الفكر السلفى والتكفيرى بين ثنايا مؤسساته، والخطاب الإعلامى بسطحيته وابتذاله، يشكلان بيئة مواتية لانتعاش فكر التطرف والإرهاب، وهو ما يستوجب إعادة النظر الكاملة لمكوناتهما.

خلاصة واستنتاجات

إن برنامج الحزب، أى حزب، ليس مجرد نِقاط ومطالب فى الحريات أو فى قضايا الاستقلال الوطنى أو العدالة الاجتماعيَة، وإن كان يشملها بالضرورة. فبرنامج الحزب هو رؤيته، استراتيجيته وتكتيكه، هو تحليله لتناقضات اللحظة التاريخية الراهنة، وطرح سياسات للخروج منها وتطويرها وصولا لتحقيق آمال شعبنا.

وقد بلورت ثورة ٢٥ يناير أهداف الثورة فى «الديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية»، وهى لا تتحقق إلا بالتنمية المستقلة، ونفى التخلف، بما يعنيه من تبعيَة للغرب: سياسيَة واقتصاديَة. وفكريَة واجتماعيَة، والتصدى للعقبات الرئيسية التى تعوق تحقيق المستقبل الذى نرجوه لوطننا.

وإذا كانت اللحظة الراهنة تتسم بإحباطات واسعة بين قطاعات ليست بالقليلة من الشباب والجماهير، فإن مهمتنا الحاسمة تتركَز فى التغلُب على ذلك الإحباط، بالفهم العلمى لتعقيدات الوضع الراهن، وتحليل تاريخه

القريب على الأقل، وفهم كيف نشأ وتطور، ومعرفة السبيل إلى مواجهته، من أجل تطوير اللحظة الراهنة، والتحرّك إلى الأمام. والسلاح الرئيسى فى حالتنا لتفسير ومواجهة الإحباط الراهن هو فهم "قوانين الثورات". ويجدر الإشارة إلى أن قضية الثورة هى قضية السلطة، وأن نجاح الثورة يتمثل فى وصول الثوار إلى السلطة السياسية.

فى دراسة غربية وصفيَة للثورات، اتضح أن نسبة الثورات التى تنتهى بوصول الثوار للسلطة لا تتجاوز ثُلث الثورات. ومن هذا الثُلث لا يتجاوز نسبة الثوّار، الذين يحتفظون بالسلطة لأكثر من ثلاث سنوات، ثُلث هذا الثُلث، أى التُسع. لا يعنى هذا بالقطع أن ثمانية أتساع الثورات فاشلة، فالثورة قفزة ضخمة للأمام فى وعى ونضال وحياة الشعوب، يبقى ميراثها دائماً فى الوجدان الجمعى. وقليلة هى الثورات التى تحقق أهدافها بضربة واحدة، ولكنَ كل ثورة تمثل خطوة فى سياق مسار الشعب التاريخى لتحقيق أهدافه.

وتاريخ نضال شعبنا يمنحنا درساً عميقاً عن مفهوم نجاح الثورات فى المدى الزمنى الطويل نسبياً، رغم عدم تحقيق أهدافها مع أول معركة كبرى من أجل تلك الأهداف. فقد انفجرت فى عام ١٩١٩ ثورة عظيمة شعارها الاستقلال والدستور، وكان مكسبها المباشر تحوُل مصر من سلطنة ومحميَة بريطانية إلى ملكيَة دستوريَة مستقلة ولو شكلاً، وكسبت مصر دستور ١٩٢٣ المُتَقَدِّم. وفى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات ساد إحساس بفشل الثورة، وعمَ إحباطٌ مثل إحباط الكثيرين من المصريين الآن: فالاستقلال شكلىَ لأن القوات الإنجليزية مازالت ترتع فى بلادنا، وتم تجميد، ثم إلغاء دستور ١٩٢٣. ولكننا نعرف الآن أن استقلال مصر قد تحقَّقَ فعلاً، وكانت الحلقة الأولى لتحقيقه هى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كمكسب مباشر لثورة ١٩١٩، بينما كانت الحلقة الثانية هى معاهدة ١٩٣٦ التى تحققت بعد الهبَة الجماهيرية الكبرى (أعوام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦)، والحلقة الثالثة فى أعقاب الهبَة الثوريَة الضخمة فى مصر بعد نهاية الحرب العالمية الثانيَة فى ١٩٤٥، والتى أسقطت مشروع "معاهدة صدقى ـ بيفن". وتمثلت الحلقة الرابعة فى اتفاقية الجلاء

مع انجلترا عام ١٩٥٤، وبعد نضال الفدائيين فى القنال، بينما تمثلت الحلقة الخامسة والأخيرة فى إلغاء تلك المعاهدة بعد عدوان ١٩٥٦.

إنّ جوهر الصراع فى كل ثورة، وفى أعقابها، هو الصراع بين الثورة والنظام القديم، بين قوى التغيير الثائرة الجديدة وبين النظام الذى تَفَجَّرت الثورة ضده. وثورة يناير لم تنته بوصول الثوار للسلطة، كما لم تنته بالقضاء على الثورة، لأن شروطها الموضوعيّة لا زالت قائمة، ولكنها استمرت كمعركة بالنقاط طوال عمر الثورة، الذى نقدره بثلاث سنوات حتى أوائل عام ٢٠١٤.

اكتسبت الثورة خلال تلك السنوات الثلاث الكثير من الوعى والخبرات التنظيمية، وارتقى إدراكها لطبيعة النظام وتمسُّكه بالاستبداد والاستغلال. وإذا كان الشعب قد اكتسب وعيه بتناقضه الجذرىّ مع نظام "مبارك" فقام بثورته، فهو لم يكن قد امتلك وعياً بالتمييز بين اتجاهات المعارضة المختلفة، حيث لم يُفَرِّق بين ثلاثة أنواع من المعارضة: المعارضة الثورية، ومعارضة تيارات الإسلام السياسى وجماعات الإرهاب، والمعارضة الليبراليّة التى تستغل حركة الشعب لكى تمرر نفس سياسات الليبرالية الاقتصاديّة التى ينتهجها النظام، وتحصر الديمقراطية فى الحدود البرلمانية الضيِّقة دون توسيعها للسماح بالحريات الشعبيّة فى التعبير. لهذا انتخب الشعب أغلبية من تيارات الإسلام السياسى فى أول انتخابات بعد الثورة، ولم يكتشف شعبنا أنها أسوأ من النظام السابق إلاّ بعد أن تعرَّفَ عليها بشكل ملموس عبر ممارساتها السياسية بعد الثورة، وبالذات وهى فى الحكم فى فترة رئاسة "مرسى". لقد اتضح أنها لا تؤمن بالوطن، ولا العَلَم ولا التراب الوطنى، وتعتبرهم أصناماً تُعَبِّرُ عن جاهلية القرن العشرين. كما تكشَّف له أنها قوة عميلة للاستعمار، وعلى استعداد للمشاركة مع الإمبرياليّة فى مخططات تفتيت الوطن مقابل دعم الغرب لها فى السيطرة على السلطة. كما أنها قوة فاشيّة وعدوة للدولة الحديثة، ولقيم الانتماء والمواطنة، وتمثّل ردة حضارية هائلة للخلف. لهذا ثارت عشرات الملايين من شعبنا ضدها وأسقطتها فى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٤. وكان من أهم مكاسب الثورة هو دستور ٢٠١٤ كأول دستور يُقر بحقوق الجماهير الاقتصاديّة والاجتماعيّة وبحرياتها الأساسيّة.

لم تبق سوى نقاط قليلة يمكن فيها اعتبار عدد من سياسات النظام إيجابية حتى بالقياس لاتجاهات كثيرة فى المعارضة الليبرالية، وهى تمسكه بمقاومة جماعات الإرهاب عسكريا بالأساس داخليا وإقليميا (بالذات فى ليبيا وسوريا)، ورفض مطالب بانتهاج "ديمقراطية لا تقوم على الإقصاء" كما يسميها الغرب الاستعمارى (المعنى: رفض الغرب لإقصاء "الإخوان"، والضغط لإطلاق سراحهم من السجون، وعودة حزبهم، "الحرية والعدالة" لممارسة النشاط السياسى، وعودة جماعة "الإخوان المسلمين" لممارسة النشاط الدعوى!)، وكذلك محاولة العودة لأفريقيا بعد مرحلة القطيعة التى طالت، وبالذات خلال حُكم "مبارك"، ومحاولة الاستفادة من العالم المتعدد الأقطاب فى امتلاك مستوى من التقدم التكنولوجى مثلما حدث فى المحطات النوويّة الروسيّة.

إلا أن الخطر الذى يُهَدد ذلك كله هو تسليم الاقتصاد بالكامل لخطط وسياسات "النيوليبرالية"، والوقوع بالكامل فى براثن "صندوق النقد" وغيره من مؤسسات التمويل الغربيّة، وخصخصة وبيع أصول الدولة الإنتاجيّة والخدميّة، وتخفيض قيمة العملة الوطنيّة، وما ينتج عن تلك السياسات من تضخُم وإفقار لشعبنا، وانهيار مستوى حياته المعيشيّة، وتدهور الخدمات الصحيّة والتعليميّة والاجتماعيّة المقدمة له.

والاستراتيجيّة التى يطرحها "الحزب الاشتراكى المصرى" هى التأكيد على شعارات ثورة يناير فى «العيش والحرية، والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية»، وهى الشعارات التى لا يمكن تحقيقها إلا بالانفصال عن التبعيّة الاقتصاديّة والسياسيّة للغرب، وتجد تحقّقها الأمثل ببناء المجتمع الاشتراكى فى مصر الذى ينتفى فيه الاستغلال ويتحقق فيه الاستقلال السياسى والاقتصادى الكاملين.

أما تكتيك "الحزب الاشتراكى المصرى" فينبع من إدراك أن وسائل الكفاح التى ينتهجها الحزب لابد أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بميزان القوى الاجتماعيّة الراهن. وبالطبع لم تعد الوسائل الثوريّة لسنوات الثورة الثلاث، ٢٠١١ـ ٢٠١٤ (من مظاهرات ضخمة، ومليونيات حاشدة، واحتلال لميادين) وسائل مناسبة

للوضع الراهن. ولكن هذا لا يجب أن يدفع للإحباط واليأس من الواقع، بل لابد أن يحفز على السعى للارتباط بجماهير شعبنا عبر مختلف الأشكال المناسبة، والدفاع عن كل حقوق الشعب الملموسة فى الحريّات وفى الكرامة وفى الصحة والتعليم وكافة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مع التبشير بالمثل الأعلى للمجتمع الاشتراكى الذى نريده. ولهذا يسعى حزبنا مع كل القوى الوطنيّة إلى استعادة الحياة السياسيّة الديمقراطيّة، والحد من التبعيّة لمؤسسات التمويل الدوليّة، وتطوير مستوى معيشة الجماهير، وترابط نضاله هذا مع نضال الشعوب العربيّة والعالميّة فى اتجاه التحرر من التبعيّة والاستغلال والاستبداد.

الوضع الدولى

- مخططات تفتيت دول المنطقة، ودور "الإسلام السياسى":

كما تبلور فى سياق تلك السياسة الإمبرياليّة المُغرقة فى عدوانيتها مخطط تفتيت الدول طائفياً وعرقياً فى منطقتنا، وإعادة رسم خرائطها لخدمة المصالح الأمريكيّة / الصهيونيّة، باستخدام تيار الإسلام السياسى بكل أجنحته، واستخدام نفوذ وقوة الدول الإقليميّة ذات التأثير الكبير والدائرة فى فلك الإمبرياليّة العالميّة مثل إسرائيل وتركيا. بدا هذا واضحا منذ تصريحات "كوندوليزا رايس"، وزيرة الخارجية الأمريكيّة، عام ٢٠٠٦، تعقيباً على غزو إسرائيل للبنان، بأن هذا هو بداية خلق «الشرق الأوسط الجديد".

منذ أوائل الثمانينات تتحدث إسرائيل عما تسميه "خطأ سايكس بيكو التاريخى"، وهو الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩١٦، الذى قسَمَ الدول العربيّة، والذى ترى إسرائيل أنه غير ديمقراطى (!) لأنه يجمع فى كل دولة العديد من الاقليّات القوميّة والدينيّة، والحل من وجهة نظر إسرائيل هو تفتيت تلك الدول بتقسيم سوريا إلى دولة علويّة ودولة مسيحيّة ودولة درزيّة ودولة سُنيّة، وكذلك العراق والأردن والسعوديّة ومصر! يجسد هذا الطموح الاستعمارى الحد

الأقصى لتفتيت وإضعاف الدول العربيّة تحقيقاً لهيمنة إسرائيل عليها، ولكى يكون ضمانا لئلا تنشأ أى دول قوميّة، تُهدّدها على غرار مصر الناصريّة. تلك الأفكار التى يرددها "برنارد لويس" المفكر الأمريكى الإنجليزى الأصل اليهودى الصهيونى المتعصب منذ سبعينات القرن العشرين.

كانت تلك التصورات تُعتبر أموراً خُرافيّة، قبل أن يتم تبنيها من القيادة السياسية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣، حينما تبنى المحافظون الجدد أفكار "برنارد لويس" بشأن التفتيت الإقليمى للمنطقة بالمشاركة مع الإخوان المسلمين متطابقين مع إسرائيل فى هذا الصدد.

وقد مثّلت قوى الإسلام السياسى حصان طروادة داخل الدول العربيّة لتحقيق تلك التصورات، والتى جمعها بهذه الأفكار أنها لا تؤمن بالوطن ولا بالتراب ولا بالعَلَم، وتدعو إلى خلافة إسلامية تتجاوز الأوطان، لكى يتسع مخططها لرابطة إسلامية شكليّة فى دول مفتّتة عِرقياً فى منطقتنا العربية، تعبيراً عن اتفاقها مع المخطط الإمبريالى، فى مقابل أن تساعدها الإمبريالية فى الوصول إلى السلطة السياسية فى البلاد العربية!

وقد تجلّت النزعة العدوانيّة العسكريّة للإمبرياليّة فى تلك الفترة، بأبرز ما يمكن، فى حربين عدوانيتين بارزتين انتهيتا باحتلال أفغانستان عسكريا عام ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، بما يعنيه ذلك، ليس فقط من قهر وسلب شعوب هذين البلدين، ولكن أيضا من تمدد سيطرة الإمبريالية وقدرتها على بسط سلطتها فى هاتين المنطقتين الاستراتيجيتين: منطقة بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربى، وهما أهم منطقتين بتروليتين فى العالم، فضلاً عن أهميتهما الاستراتيجية فى طرق التجارة العالمية.

كما تمثّلت تلك السطوة الإمبرياليّة، اقتصادياً، فى توحّش الرأسماليّة بتأسيس "منظمة التجارة العالمية"، عام ١٩٩٥، كأحد أهم المؤسسات لنشر سياسات الليبرالية الاقتصادية التى تستعبد الشعوب، بجانب المؤسسات التقليدية وأهمها "البنك الدولى" و"صندوق النقد الدولى"، و"المفوضية

الأوروبية" بأذرعها الاقتصادية. لقد عملت تلك المؤسسات جميعاً على نشر ما يسمى بـ "الحرية التجارية"، المتمثلة فى تحرير التجارة وتبادل السلع، وتحرير الاستثمار الأجنبى، وتصدير رؤوس الأموال لدولنا فى شكل قروض واستثمارات، وفرض تبعية العملات المحلية للدولار، وتحرير وتعويم العملات المحلية، مع فرض الحظر على انتقال الأفراد للعمل، وبعد انتشار الإرهاب، فُرضت القيود على انتقال الأفراد أيضاً.

بدأ هذا الوضع فى التغيُّر تدريجياً حتى تبلور بالتدريج عالم جديد متعدد الأقطاب فى بداية العقد الثانى من القرن العشرين. العنصران الهامان فى تطور وضع التوازن الدولى بانتقاله إلى وضع العالم متعدد الأقطاب هو استعادة تماسك روسيا وصعود الصين الاقتصادى.

بعد عقدٍ من الانهيار فى عهد "يلتسين"، بدأت روسيا فى استعادة تماسُكها، ومواجهة سعى الغرب للهيمنة الاستراتيجيّة عليها بالتسلل إلى أوروبا الشرقيّة، وضم دُولها تباعاً لحلف الأطلنطى، على عكس التعهُّد الشفوىّ الذى قدمه "ريجان" وقادة الغرب لـ"جورباتشوف" عند حل حلف وارسو، بأن حلف الأطلنطى لن يمد نفوذه إلى أوروبا الشرقيّة. واجهت روسيا محاولات الغرب لضم جورجيا ثم أوكرانيا، وهى الخطوة التى وصفها "كيسنجر" بمحاولة الغرب تحويل روسيا من قوة دوليّة إلى قوة إقليميّة أوروبيّة، بعزلها عن المياه الدافئة فى البحر الأسود عن طريق حرمانها من قواعدها فى القرم (!) وساعدها على ذلك استعادة التوازن الاستراتيجى مع الولايات المتحدة عسكريا عام ٢٠١٢. وقد ردَّت روسيا بضم القرم إليها عسكرياً، وإجراء استفتاء وافق فيه ٩٧٪ من السكان على العودة لروسيا.

ومن جهة أخرى فقد واصلت الصين صعودها الاقتصادى الصاروخى، حيث وصلت بالتدريج خلال العقد الثانى من هذا القرن إلى أن تصبح الاقتصاد الثانى فى العالم من حيث الناتج المحلى الإجمالى (بل والاقتصاد الأول عالميا إذا قُدِّرَ الناتج المحلى بحساب تعادل القوة الشرائية PPP)، والدولة الأولى عالمياً فى التجارة الخارجيّة، والثالثة فى ميزان القوى الاستراتيجيّة بعد أمريكا

وروسيا، وساهم فى هذا إنفاقها العسكرى الهائل نتيجةً لتبنيها تغيير عقيدتها العسكرية عام ٢٠٠٩، من عقيدة دفاعيّة إلى عقيدة هجوميّة، ولذا سارعت إلى تَمَلُّك حاملات الطائرات، وإنشاء قاعدة عسكرية فى جيبوتى بأفريقيا عام ٢٠١٥ (افتتحت ٢٠١٧)، وزرع الجزر فى بحر الصين الجنوبى، مُتحدّيةً للهيمنة العسكريّة الأمريكية فيه.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك التمدُّد الاقتصادى السياسى العسكرى الروسى والصينى، لا يتطابق بالقطع مع دور الاتحاد السوفيتى السابق والصين الاشتراكية فى التصدى للإمبريالية ودعم دول حركة التحرر الوطنى، فهو يقوم على المشاركة فى تعزيز قيَم الحريّة الليبرالية وتحرير السوق أمام تجارتهما واستثماراتهما وتداول عُملاتهما، ولكنه يتصدى للمنافس الغربى بتقديم فرص أفضل لدول العالم (الثالث)، فيسمح لها بالتصدى للمخططات الإمبريالية لتفتيتها (على غرار سوريا وليبيا)، ويوفر لها من التكنولوجيا المتقدمة ما يمنعه الغرب عنها، على غرار المحطات النووية الروسية لمصر(مع السماح بنقل التكنولوجيا وتصنيع جزء من المفاعلات محلياً).

وفى ظل هذه المتغيرات نمت معارضة أكثر جذريّة للنفوذ الإمبريالى بنمو الحركة الجماهيريّة المُعَارِضة للعولمة، حيث تجسّدت العولمة أيضا فى تكثيف الاستغلال الإمبريالى داخل الدول الإمبرياليّة والعدوان على مكتسبات دولة الرفاه الاجتماعى. قرّبت الحركات التقدمية المعاديّة للعولمة بين حركة شعوب الشمال وبين حركات الجنوب، ورأينا مثلاً بارزاً لها فى ملتقيات القمم الاجتماعية ضد العولمة بدءًا من عام ٢٠٠٠. وبعد فترة من تقارب الحزبين الكبيرين فى كل من أمريكا وانجلترا وفرنسا، بدأت بوادر انشقاقات على يسار أحزاب رسميّة تمثلت فى موجة صعود "جيرمى كوربين" من "حزب العمال البريطانى" فى انجلترا، و"جاك لوك ميلونشون"، حركة "فرنسا الأبيّة" فى فرنسا، و"جيمى ساندرز" من "الحزب الديمقراطى" فى أمريكا، الذين ينتقدون بقسوة جوانب رئيسية فى الرأسماليّة. مثّل هذا استقطاباً حاداً بعد بروز الأحزاب الشعبويّة والفاشيّة واليمينيّة المتطرّفة

فى أوربا، والقوى المحافظة والشخصيات الشعبويّة فى أمريكا، كما بدأ هذا التيار فى اقتحام أمريكا الجنوبية، بفوز "جايير بولسونار" مُرَشّحَ اليمين المتطرّف فى الانتخابات الرئاسية البرازيليّة.

الوضع الإقليمى

هناك أربع قوى إقليمية حولنا تملك كل منها عدداً مهما من عناصر القوة الاستراتيجيّة المعترف بها دولياً، كما تُمارس تأثيراً إقليمياً على منطقتنا، وتتقاطع بالضرورة مع سياسة ومصالح شعبنا فى مصر، بما يجعل واجباً علينا فهمها وتحديد موقف استراتيجى منها، وهى بالطبع قوى مختلفة فى اتجاهها وتأثيرها. تلك القوى هى إسرائيل، وتركيا، وإيران والمملكة العربية السعودية.

» إسرائيل

لا شك أن أهم وأخطر تلك القوى على وجودنا واستقرارنا ومصالحنا، هى إسرائيل التى تلعب دور المفرزة الأمامية للإمبرياليّة فى منطقتنا، وتتصدى لحراسة مصالح الغرب البترولية وغيرها، وهى تمثل آخر استعمار استيطانى لازال مستمراً حتى القرن الواحد والعشرين، ينهب أرض وحقوق الشعب الفلسطينى، كما أنها تمثل استعماراً إمبريالياً ذو ميول توسعية، يسعى لإخضاع الدول العربية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

وفى الفترة الأخيرة، واستغلالا لظروف تفكك الدول العربية وهشاشة الوضع العربى برمته، وبعد ضمان إضعاف القضية الفلسطينية وتهميشها على نحو غير مسبوق، بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، وإيقاف التمويل الأمريكى لمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، وبحث ملف "توطين اللاجئين" مع الدول العربية المعنية، وهرولة الدول الخليجية إلى التسابق فى تطبيع العلاقات علنيا هذه المرة مع إسرائيل، طرح الرئيس الأمريكى "دونالد

ترامب" مشروعا أسماه "صفقة القرن"، وصفه الرئيس الفلسطينى "أبو مازن" عن حق بأنه صفعة القرن.

وهذا المشروع يهدف إلى دفع الفلسطينيين للقبول ب"تسوية تاريخية"، هى فى جوهرها الأدق: "تصفية كاملة ونهائية للقضية" تتضمن تنازلهم الكامل عن "حق العودة"، الثابت حتى فى قرارات الأمم المتحدة، والقبول بالوضعية الجديدة للقدس الموحدة، كعاصمة للدولة اليهودية الصهيونية العنصرية الخالصة، التى أُعلن عنها مؤخرا، فى إطار عملية تبادل لمساحات من الأراضى المصرية (من سيناء)، تضاف إلى غزة، مقابل مساحات موازية من صحراء النقب، حتى يمكن ترحيل، أى "طرد الفلسطينيين" الموجودين داخل أراضى فلسطين ١٩٤٨ إلى هذا الشكل الفلسطينى الجديد الهجين، المنزوع الإرادة والسلاح، لضمان يهودية ونقاء عرق الدولة الصهيونية، مقابل بعض المساعدات المالية تدفعها دول النفط للفلسطينيين يصرف منها على الدويلة المسخ الوليدة، وأيضا لقاء بعض الدعم المالى لمساعدة النظام المصرى على تخطى أزماته الاقتصادية.

أما الهدف الأبعد من وراء طرح مثل هذه التصورات فهو تشكيل حلف سُنِّى أمريكى إسرائيلى عربى ضد إيران (تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجى - ميسا)، فى مواجهة ما يوصف بالخطر "الشيعى الإيرانى" الذى تروج له الإدارة الأمريكية، وستشارك فيه مبدأيا حسبما أعلنت المصادر الأمريكية، واصفة إياه بالفرع السنى لحلف الأطلنتى - الناتو العربى، شاملا الولايات المتحدة وإسرائيل وثمانى دول عربية: مصر والسعودية والإمارات والكويت والبحرين وعمان وقطر والأردن. وسيكون هذا تجسيدا لإقرار التعاون والتكامل الاقتصادى بين ما اسماه "مناحم بيجن"، سابقاً، رأس المال العربى والعبقرية اليهودية واليد العاملة العربية، لكى ترتع فى استغلال ونهب المنطقة.

أما الهدف الأبعد من وراء طرح مثل هذه التصورات فهو محاولة القفز على العداء التاريخى بين المشروع الصهيونى الاستعمارى الاستيطانى التوسعى، وتجاهل اغتصاب فلسطين وإذلال أهلها، والدور الوظيفى للدولة الصهيونية المعادى لمطامح ومصالح شعوبنا، عن طريق تشكيل الحلف السُنِّى الأمريكى الإسرائيلى

الرجعى العربى ضد إيران، والذى يضم الولايات المتحدة وإسرائيل وثمانى دول عربية: مصر والسعودية والإمارات والكويت والبحرين وعُمان وقطر والأردن، بادِّعاء مواجهة الخطر الشيعى، تحت مُسمَّى «الناتو العربى»، أو «حلف الشرق الأوسط الاستراتيجى/ ميسا ـ Middle East Strategic Alliance/MESA» وكجزءٍ من "صفقة القرن"!، حيث سيكون تجسيداً لإنهاء القضية الفلسطينية، وتصفية حق عودة الشعب الفلسطينى لأرضه السليبة، ومدخلاً لإقرار التعاون والتكامل الاقتصادى الذى وصَفه "شمعون بيريز"، فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بين: «رأس المال العربى والعبقرية اليهودية واليد العاملة المصرية»، لكى ترتع فى استغلال ونهب ثروات المنطقة.

» تركيا

وثانى تلك القوى هى تركيا. نمت تركيا الحديثة منذ نشأتها، بعد ثورة "كمال أتاتورك" العلمانيّة فى عشرينات القرن الماضى، ونجاحها فى بناء صناعة وجيش على قدر من التطور، بحيث انضمت إلى الدول العشرين الأقوى اقتصاداً فى العالم بترتيب السابع عشر، كما تمتلك الجيش الثامن فى العالم والثانى فى حلف الأطلنطى. وارتبطت بالغرب كعضوٍ أساسي فى حلف شمال الأطلسى "الناتو" منذ إنشائه، وكانت ركيزة "حلف بغداد"، الذى تحوَّلَ إلى "الحلف المركزى" بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨. كما بنت تركيا علاقات متميزة بإسرائيل منذ إنشائها أيضاً. استند تيار العلمانية السائد منذ "أتاتورك" على الجيش، الذى تدخل فى الحكم بعدة انقلابات عندما كان يتزايد نفوذ المعارضة.

بدأ التيار الإسلامى فى التصاعد فى تركيا أواخر القرن العشرين، على يد "نجم الدين أربكان" فى البداية ثم على يد "عبد الله جولن" و"رجب طيب أردوجان"، ووصل "حزب العدالة والتنمية" إلى الحُكم، واستمر، بدون انقطاع لما يقرب من عقدٍ ونصف. صاغ "أحمد داوود أوغلو" سياسة التوجه نحو الشرق،

وارتبط هذا بمحاولات "أردوجان" إعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانيّة، بالمشاركة مع المُخطط الغربى لتفتيت الدول العربية، وبالتعاون مع تيارات الإسلام السياسى. لعبت تركيا دوراً رجعياً إمبريالياً فى مصر والمنطقة العربية، باستغلال ما صاحب الأوضاع والتطورات التى واكبت فترة الحِراك الثورى العربى، لمحاولة إسقاط النظام السورى، وتفتيت سوريا ودعم الإرهاب الإسلامى.

دخلت تركيا فى تناقض ذى وزن مع حلفائها الاستراتيجيين، أمريكا والناتو والغرب، حين تعارض مخطط التفتيت الإقليمى للدول العربية مع مصلحة تركيا فى عدم تمتُّع الأكراد فقط بالاستقلالية النسبيّة سواء فى العراق أو سوريا. ثم دُفِع التناقض للأمام بشدّة، عندما اكتشف "أردوجان" أدلة على تورط أمريكا فى محاولة الانقلاب العسكرى ضده عام ٢٠١٦، والدور الهام الذى لعبته قاعدة "إنجرليك" العسكريّة الأمريكيّة فى تركيا فى دعم الانقلاب، الأمر الذى ساعد فى توتر العلاقات بين الطرفين.

أصبحت تركيا وقطر القواعد الأساسية للتنظيم الدولى لـ "الإخوان المسلمين" والجماعات المضادة لمصر بعد سقوط "مرسى"، وهى تمدُّهم بالمال والسلاح، وتُنفق على قنواتهم الفضائية، وتحتضن كوادرهم، وترسل قوات عسكريّة إلى قطر لمساندتها ضد تحرك السعوديّة فى مواجهتها، وتساندها عند قطع العلاقات الدبلوماسية معها من قبل القوى الأربع السعودية ومصر والبحرين والكويت.

يتبدى الضعف الداخلى لنظام "أردوجان" فى ضِيق قاعدته الشعبية التى لم تتجاوز نصف المجتمع، يمثّل الشق المتخلف (تاريخياً) المستند إلى فلاحى الأناضول، فى مقابل القوى العلمانيّة للساحل الغربى والقسم الأوروبى من تركيا. ولكن الانقلاب لم يأتِ من جانب العلمانيين، بل من داخل المعسكر الإسلامى، من شِقّه التابع للمُعارض الإسلامى المقيم فى الولايات المتحدة، "عبدالله جولن".

» إيران

مثّلت ثورة عام ١٩٧٩ ضربةً هامة لمثلث القوة الأمريكي في المنطقة المتجسّد في إيران الشاه وتركيا وإسرائيل. والوجه الرئيسي للنظام الإيراني هو أنه نظام وطني معادٍ للاستعمار، يحمل الكثير من ملامح النظام الناصري، ويقود المجتمع صوب بناء دولة عصرية حديثة بالتصنيع والتعليم الحديث وتحديث جهاز الدولة، ولكن هذه التوجُهات مصحوبة بغياب الديمقراطية.

ولعل النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي نجح في استغلال عوائد النفط في الدخول إلى مجال التصنيع الثقيل، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة، مثل اقتحام مجال التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الفضاء والصواريخ والأقمار الصناعية، وحقق عام ٢٠٠٩ اكتفاءً ذاتياً غذائياً (بنسبة ٩٦٪)، وصناعياً (٨١٪)، (والنسبة الإجمالية ٩٠٪). وكانت أدوات تلك النهضة الاقتصادية هي تشكيل قطاع عام قوي وتأميم البنوك وفرض الرقابة على الصرف وتأميم التجارة الخارجيّة.

ولم يكن هذا هو الوجه الوحيد للنظام الإيراني، فقد ارتبط ذلك بقمع الحريات الديمقراطية سواء لأعداء الثورة من اليمين، أو للحركة الجماهيرية ولعدد من التنظيمات التقدمية الشعبية على اليسار، شملت "حزب تودة الشيوعي" ومنظمات "مجاهدي خلق" و"فدائيي خلق"، تلك التنظيمات الشعبيّة التي شاركت بنشاط في إسقاط الشاه. تم تقسيم السلطة في إيران بين قسم رئيسي ديني مُغلق، يستند إلى مبدأ "ولاية الفقيه"، وبين قسم يسمح بديمقراطية محدودة تشتمل على تداول محدود للسلطة بين الاتجاه المتشدّد (الأشدّ في كل من معاداة الإمبريالية والتحمس لتقييد الديمقراطية)، والاتجاه المُسمّى بالمعتدل، الذي يتميّز بتخفيف العداء للإمبريالية، مع توسيع مُقيّد في مجال الحرّيات. وكان الأساس للديكتاتورية الحاكمة متمثلا في مبدأ «ولاية الفقيه»، الذي يمنح الدور الرئيسي لرجال الدين و«مجلس تشخيص مصلحة النظام»، وكلهم من الملالي. كما كان أحد الأوجه السلبيّة الهامة

للنظام الإيرانى هو وراثة المطامح الإمبراطورية لنظام الشاه، والتمسُك باحتلال جزر الخليج الثلاث، وانتهاج ما سُمِّىَ بمنهج "تصدير الثورة"، الذى زاوج بين مقاومة مخططات الاستعمار والرجعية العربية، وبين تكوين قواعد لنفوذه الإقليمى فى إطار سعيه للهيمنة الإقليمية.

حطم الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣ نظام صدام حسين، منافس وعدو إيران الإقليمى الرئيسى، ولكن هدفه الأساسى كان يتمثل فى السعى للسيطرة على قوس نفط المنطقة، من بحر قزوين إلى الخليج العربى ومركزه بغداد. مثَّلَ الاحتلال أيضاً تحدياً جيوبوليتيكياً وإضعافاً استراتيجياً لأعداء أمريكا وإسرائيل: إيران وسوريا. واجهت إيران ذلك الظرف بدعم مقاومة كل الاتجاهات العراقية المواجهة للاستعمار الأمريكى، بكل مكوناتها، من اتجاهات تقدميَة ووطنيَة وبعثيَة وطائفيَة ورجعيَة إسلاميَة، بما فيها تنظيم "القاعدة" وفرعها المستقبلى «داعش"!

رغم أن الوجه الرئيسى للثورات العربيَة التى انفجرت منذ عام ٢٠١١ هو الوجه الإيجابى، لدخول الشعوب العربية كفاعل جديد قوي طال غيابه فى تقرير مستقبله، إلا أن إضعاف تلك الثورات لنظام الدول العربية كان مناسبة لممارسة الطموحات الاستعمارية للتدخل فى تحديد مصائر الدول العربية فى المحل الأول، والإقليمية فى المحل الثانى.

تدخَّلت إيران فى كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان، تدخُّلاً يحمل وجهاً إيجابياً مُناهضاً للمخططات الاستعمارية، ووجهاً سلبياً لدعم نفوذها الإقليمى.

كما بدأ النظام الإيرانى فى العقد الأخير سياسات تسوية وسطيَة مع الولايات المتحدة والغرب، بدت فى صفقة الاتفاق مع أمريكا على الانسحاب من العراق، وترك ساحة نفوذ سياسى هام فيها، فى مقابل استمرار دعم إيران للنظام السياسى العراقى الذى تشكَّلَ تحت الرعاية الأمريكيَة، وإيقاف الدعم الإيرانى لقوى المقاومة ضد الولايات المتحدة الأمريكيَة للاحتلال

العراقى، والحفاظ على استمراريّة المصالح الأمريكية النفطيّة والاستثماريّة فى العراق. وتوّجت تلك الفترة بالاتفاق النووى الذى عقدته مع "أمريكا أوباما" وخمس دول عظمى أخرى مع إيران.

ولكن فترة "ترامب" حملت تصعيداً خطيراً ضد إيران، اقتصادياً وعسكرياً، الأمر الذى دفعها نحو التشدد فى مواجهة المخططات الاستعماريّة، وتدعيم التحالف مع روسيا والصين، مع الاستمرار فى البحث عن سُبل لتسويات مع أمريكا برعاية روسيا وغيرها.

ورغم إدراكنا للمطامح الإيرانية فى المنطقة، الناجمة عن الفراغ الخطير الذى تعيشه بعد تراجع الدور المصرى، والمتغيرات التالية، إلا أننا لا يمكن ألا أن نُعارض بكل شدّة مخططات شيطنة إيران، وتحويلها إلى العدو الجديد للمنطقة بدلاً من إسرائيل، وتشكيل التحالف السُنّى الرجعى (الأمريكى الإسرائيلى؟!) ضدها، والذى سبق الإشارة له.

» المملكة العربية السعودية

أما المملكة العربية السعودية فقد مثّلت طوال عمرها محور الرجعية الخليجية التى لعبت دور السند الرئيسى للتحالف الغربى (أمريكا، أوروبا الغربية، إسرائيل). واجهت السعودية فى الخمسينات والستينات موجة المد القومى العربى المعادى للاستعمار وإسرائيل، ووصل الأمر، كما كُشف مؤخراً، إلى حد الاستعانة بسرب طائرات إسرائيلية لضرب قوات مصر فى اليمن قبل حرب ١٩٦٧. وعملت أيضا فى فترة لاحقة على احتضان وتسهيل عودة الدول المعادية للاستعمار تدريجياً إلى أحضان النظام الاستعمارى كما ظهر واضحا فى سياستها مع الرئيس السادات. ويجدر الإشارة إلى تصريح "محمد بن سلمان" فى أحاديث صحفية أثناء زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، عندما سأله أحد الصحفيين عن دعم السعودية للإرهاب ولتنظيم القاعدة، فقد صرح بأنه كان هناك اتفاق بين السعودية والغرب لتأسيس ودعم الحركات الإرهابية المسلحة،

وعلى رأسها تنظيم "القاعدة" للتصدى للسوفيت فى أفغانستان، كضرورة من ضرورات الحرب الباردة، ولم تقم السعودية بهذا بمفردها!

وجاء تحدى الثورات العربية أمام كل الأنظمة الرجعيَة العربيَة وعلى رأسها السعودية، مع خوفها على عروشها التى نجت بالكاد من فترة المد القومى بعد خسارة عروش العراق وليبيا، فحاولت تشكيل تحالف سُداسى يضم الملكيات الخليجية الأربعة، السعودية والإمارات والكويت وقطر، بالإضافة إلى الأردن والمغرب، بضمهما إلى "مجلس التعاون الخليجى". كما عملت السعودية بنشاط فى دعم الإرهاب الإسلامى بشكل هائل، من أجل إسقاط نظام "بشار الأسد" فى سوريا. كما لعبت الدور المباشر فى قمع الثورة البازغة فى البحرين. وأشرفت على إطفاء لهيب الثورة فى اليمن، التى استمرت لأكثر من ستة أشهر، بالضغط على كل الأطراف لإنهاء الثورة، فى صفقة تحافظ على النظام القديم، نظير تنحَى "على عبد الله صالح"، مع تأمين خروج آمن له من اليمن، وتحصينه هو وكل أقاربه وجماعته من المحاكمة، وتأمين استمرار النظام باختيار نائبه "عبد ربه منصور هادى" مرشحاً وحيداً للرئاسة، مع توسيع دائرة الحكم بمشاركة "الإخوان المسلمين" فيه، وتأمين قبول اليسار، بالذات "الحزب الاشتراكى اليمنى" للصفقة، بتعيين رئيسه وزيراً للثقافة لفترة. وعندما عاد "على عبد الله صالح" لمحاولة الوصول ثانية إلى السلطة بالتحالف مع الحوثيين وإيران، قادت "التحالف العربى" لقصف اليمن، وحاولت الضغط على مصر للتدخل البرّى معها. ثم اشترت ثانية ولاء "على عبدالله صالح". ورغم اغتياله، فإن خروج قواته من المعركة حول مسار الحرب فى اليمن من استنزاف طويل للطرفين إلى انتصارات ونجاحات لمعسكر السعوديَة، وتهاجم حاليا الحوثيين فى آخر معاقلهم بمحاولة اقتحام الحديدة، ميناءهم الوحيد لوصول الإمدادات العسكرية لهم، تمهيدا لدخول صنعاء.

وتعمل السعودية الآن بنشاط على تمرير "صفقة القرن"، وتشكيل "حلف سُنّى" فى مواجهة إيران الشيعية، يُضغط على مصر للانضمام إليه، ويتسع لإسرائيل وأمريكا، لتكون إيران العدو الجديد فى ظل السلام مع إسرائيل!

الحركات الثورية العربية عام ٢٠١١

ولكن أهم متغير ثورى فى العقد الأخير فى منطقتنا هو بلا شك الثورات العربية. لقد سعت شعوبنا العربية طوال القرن العشرين لصنع مستقبلها عن طريق النضال ضد المستعمرين وقاعدتهم المحلية، كبار الملاك الزراعيين، ومن أجل الديمقراطية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية وبناء دولة حديثة تنموية صناعية عصرية.

وبعد الحرب العالمية الثانية انفجرت حركات تحرر وطنى ضد الاستعمار، برز من بينها تياران رئيسيان: تيار شعبى ديمقراطى تقدمى أصيل، وتيار رأسمالى قومى تقدمى بالمعنى التاريخى، ويسعى لتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى، والانفراد بسوقه الوطنية، ولكنه يخشى من اشتداد ساعد الحركات الجماهيرية، التى تتجاوز فى حركتها حدود أهدافه الضيّقة فى الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى النسبى، بهيمنتة على سوقه القومية، حيث تخشى تلك الأنظمة من سعى الشعوب العربية لديمقراطية أصيلة وعدالة اجتماعية ناجزة. وفى الوقت الذى استعان فيه هذا التيار الأخير بالجماهير الشعبية فى صراعه مع الاستعمار، فقد برز خوفه من الحركات الجماهيرية المستقلة. وكانت محصلة الصراع بين هذين الاتجاهين هى انفراد الاتجاه القومى بالقيادة، وتنحيته للتيارات الديمقراطية واليسارية، وبناء دول وطنية حققت درجة من الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى ولكن على حساب تقييد حركة الجماهير المستقلة ومصادرة الديمقراطية، وفرض سياسة الحزب الواحد، وغياب حرية التنظيمات النقابية، والحريات الجماهيرية من حرية اجتماع وتظاهر وإضراب سلميين، وافتقاد حرية الصحافة، فيما سمى أحيانا "بتأميم الصراع الطبقى"!

وكان هذا الاستبداد بالطبع هو عنصر الضعف الرئيسى فى معاداة تلك الأنظمة للاستعمار، فقد حُرمت تلك الحركة من أهم قواها: الجماهير الواعية والمستقلة، واقتصرت الأنظمة فى عدائها للاستعمار على الجيوش النظاميّة من ناحية، وعلى الاستفادة من تناقضات الوضع الدولى ثنائى القطبية ومساعدة

المعسكر الاشتراكى لها من ناحية أخرى. كانت نتيجة تلك المرحلة هى الهزيمة العسكرية فى ستينيات القرن الماضى، التى قادت تدريجياً لعودة تلك الأنظمة إلى مسار التبعيّة للاستعمار الجديد سياسياً واقتصادياً، وفى أسوأ تجلياته فى بعض البلاد، قادت إلى احتلالها عسكرياً، أيضاً.

وأثّرَت فترة استبعاد الجماهير من الحياة السياسية ومصادرة أدواتها الديمقراطية، على عدم قدرة الجماهير على مواجهة بؤس واقع التبعيّة الجديدة ومقاومة أنظمة تابعة واستبدادية، تخضع تلك الجماهير للاستغلال والقهر الاستعمارى المزدوج. وانتشرت نتيجة لهذا الحال، الأفكار الدينيّة الغيبيّة الرجعيّة التى تُبعد الجماهير عن فهم أسباب بؤسها الحقيقية وأشكال مواجهته.

من هنا تنبع الأهمية التاريخية للثورات العربية التى انفجرت بدءاً من عام ٢٠١١. لقد مثّلت تلك الثورات إعلاناً من الجماهير لفشل الأنظمة القائمة، وعجزها عن إقامة نظام وطنى ديمقراطى تنموى يُقر نظاما للعدالة الاجتماعية، وسعى تلك الجماهير للدخول كطرف مستقل للمساهمة فى صنع مستقبلها بالطريق الثورى الذى جسّده شعار الثورة: "الشعب يريد إسقاط النظام". كما تحددت أهدافها فى الشعارات المشتركة لمعظم تلك الثورات فى "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية".

ورغم العلامة الفارقة التى شكلتها تلك الثورات فى صنع مستقبل الشعوب العربية، فإن مستقبل الشعوب لا يُصنع بضربة واحدة. إن حركة الجماهير هى الصانع الحقيقى للتاريخ، والمحدد الحاسم لهذا هو مستوى وعى وتنظيم تلك الجماهير، مستوى وعيها بأهدافها وتفاصيل تلك الأهداف فى مختلف المجالات، ومستوى وعيها بحلفائها وأعدائها، وبالنظام الذى تراه مُحقّقاً لأهدافها. وفى الوقت الذى مثّلت فيه الثورات انفصالا بين الجماهير والنظم القائمة، وفضح طابعها الرجعى الاستبدادى التابع، إلا أن الجماهير لم تمتلك الوعى الكافى بحقيقة أنه بين قوى الثورة وبين النظام القديم توجد قوى إسلامية معادية اختلطت بالمعارضة، تمثّلت فى تيار الإسلام السياسى الذى يسعى لتوظيف

تلك الثورات لمصلحة وصوله للسلطة، ومن ورائه قوى الاستعمار والاستغلال والتفتيت. وقوى وسطيّة تمثّلت كذلك فى المعارضة الليبرالية، التى تمثّل قطاعات من الطبقات المالكة الكبيرة التى تسعى للمشاركة فى السلطة، وحصر الديمقراطية التى تُطالب بها فى حدود البرلمانية، وحريات محدودة لا تتسع لحريات الجماهير فى التنظيم والتعبير والتظاهر والاعتصام والإضراب.

كلتا القوتين الإسلامية والليبرالية لا تطرحان فى برنامجيهما سوى الليبرالية الاقتصادية التى قادت وتقود دائما للتبعيّة للغرب، وتأبيد استغلال الجماهير وتغييب الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. وفى الوقت الذى تسعيان إلى درجة من الحريات البرلمانية الليبرالية فإنهما تحصران ذلك فى حدود تحقيق أهدافهما، مع حرمان الجماهير من ديمقراطيتها الجذريّة والعدالة الاجتماعيّة.

رغم تناقض المضمون الواضح بين الثورات العربية وبين برامج مختلف التيارات الإسلامية، فإن النتيجة المباشرة لتلك الثورات تمثّلت فى نجاحها فى أن تحوز الأغلبية فى كل الانتخابات فى بلدان الثورات من تونس لمصر لليبيا لليمن. وفيما يبدو فإن تلك كانت فترة ضرورية للجماهير الشعبية العربية، لكى تُدرك الوجه الحقيقى الرجعى لتلك التيارات الإسلاميّة، وبينما جاء فضح تلك الجماهير لها فى صورة التراجع الضخم فى شعبية التيارات الإسلامية فى ثانى موجة انتخابات بعد الثورات، فإن أضخم أمثلة ذلك الفضح الجماهيرى للإسلاميين جاء فى مصر بإسقاط حُكم "الإخوان" بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

والمتغير الآخر الهام الذى نتج عن الحركات الثورية العربية هو أن القوى الاستعمارية، سعت بقوة لاستغلال ذلك الإضعاف المؤقت للأنظمة العربية الرسمية بفعل الثورات، لتحقيق أهدافها فى محاولة إحلال الأنظمة الإسلامية محل الدول القوميّة القائمة، والاحتلال المباشر لها، والسعى لتفتيت الوحدة القومية لتلك الدول. وقد شهدنا من عواقب تلك الثورات عودة الاحتلال المباشر لقوات الأطلنطى لليبيا، ومحاولة إسقاط النظام السورى وتفتيت سوريا.

لهذا طرحت الثورات العربية تناقضاً خاصاً أمام الجماهير العربية: فالجماهير لم تكن تملك الوعى والاستقلال والقوة والقدرة على أن تكون العامل الرئيسى فى صنع مستقبلها، وواجهت القوى الإسلامية المنظمة والمتحالفة مع القوى الاستعمارية ممثلةً فى أمريكا وحلف الأطلنطى. وبالطبع واجهت سعى النظام القديم إلى الدفاع عن نفسه ووجوده ومصالحه، فيما كان يسعى ضد تفتيت دولته القوميّة واغتصابها، من قِبل الإسلام السياسى والغرب.

قاد هذا إلى نوع من الانقسام فى المعارضة الجماهيرية: فقسم منها قرر تأجيل التناقض مع النظام من أجل مواجهة العدو الأكبر: الإسلاميين والغرب، كما برز فى سوريا ومصر، وقسم رأى أن الخطر الرئيسى هو عودة النظام القديم، وقاومه حتى بالتحالف مع الإسلاميين والتعاون مع الدول الغربية.

إن إعادة صنع مستقبل الشعوب العربية لابد وأن يمر باستيعاب الجماهير العربية وقواها الديمقراطية الثورية الحيّة لتلك التناقضات، وعدم الإحباط من عدم تحقيق الثورات لأهدافها المباشرة، فتلك الأهداف العظيمة لا تتحقق بضربة واحدة. ولابد من مواجهة شاملة للمخططات الاستعماريّة، وللقوى الإسلاميّة المدعومة من قِبل دول الغرب، ولمحاولات أنظمة الحُكم القديمة، بعد فترة تنازلات ديمقراطيّة واجتماعيّة فرضتها ظروف الثورة، لإعادة بناء أنظمتها القديمة الاستبداديّة المستَغِلّة، مع الإغراق فى التبعيّة للقوى الرأسمالية الكبرى، خاصةً وأن أزماتها الاقتصادية تدفعها للسعى للحصول على القروض الغربية، والارتماء فى أحضان السياسات الليبراليّة الجديدة التى يفرضها "صندوق النقد" ومؤسسات التمويل الدولية، وتعميق تبعيتها للغرب، وزيادة بؤس الجماهير العربية.

خلاصة واستنتاجات: مصر فى محيطها العربى والإقليمى والعالمى

١. مصر دولة محورية كبرى فى المنطقة العربية والقارة الأفريقية و"الشرق الأوسط"، ولها دور حضارى، ومكانة معنوية، يفوقان حجمها وإمكاناتها، على المستوى العالمى.

٢. انعزال مصر عن هذه الدوائر الاستراتيجية، يُحاصر قدرتها على الفعل والتأثير، ويضرُ ضرراً بالغاً بالمصالح العليا والأمن القومى، وعُزلتها داخل حدودها، وامتناعها عن التواصل الإيجابى مع هذا المحيط، كما دعا ويدعو البعض، يُسبّب خسائر فادحة على المستوى الاستراتيجى، لا قِبل لها بتحمل نتائجها.

٣. تُمثل المنطقة العربية والقارة الأفريقية، بروابط مصر التاريخية بهما، وبدورها الحضارى فى تحررهما وتطوير أوضاعهما، مجالاً حيوياً للتأثير والتعاون، لا عن طريق القسر والعدوان، وإنما عن طريق تقديم نموذجاً ناهضاً حداثياً وإنسانياً، يجمع بين التقدم الحضارى، المادى، من جهة، والاحتفاظ بقيَم العدالة والمساندة والدعم النزيه، من جهة أخرى.

٤. أساس تعاوننا مع محيطنا الحيوى، العربى، والأفريقى، والأوسطى، هو السعى لتعظيم المصالح المشتركة، والتآزر فى مواجهة مخاطر البيئة (شح المياه، والتصحر، والأوبئة، والهجرة، .. وغيرها). وللحل السلمى للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٥. لا ينبع موقفنا المبدئى، المساند، شكلاً وموضوعاً، للقضية الفلسطينية، لاعتبارات تاريخية، وأخلاقية، وإنسانية وحسب، على أهمية هذه العناصر، وإنما بالأساس لارتباط أمن مصر القومى بأمن منطقة "الشام"، وفلسطين فى قلبها، وقد عبَرَ "سليمان باشا الفرنساوى" عن هذا الوضع، بتأكيده على أن أمن مصر يبدأ من "جبال طوروس"، على الحدود السورية التركية.

٦. الخطر الصهيونى لا يُهدد الشعب الفلسطينى وحده، وأطماع إسرائيل تتخطى "المحطة الفلسطينية"، والحروب المصرية الإسرائيلية لم يكن حافزها الدفاع

عن فلسطين وحسب، إنما الدفاع عن دور ومكانة مصر فى المنطقة، ومصالحها الاستراتيجية بها، فى مواجهة عقيدة إسرائيلية – إمبريالية ثابتة، مفادها: «لا يجب السماح لمصر بأن تصلب عودها، وتمتلك قوة عسكرية تسمح لها بدور خارج حدودها».

٧. اتفاقات الصلح مع العدو الصهيونى، اتفاقات إذعان، أضرّت ضرراً جسيماً بمصالح ودور مصر، ويجب التحرر النهائى من قيودها فور أن تسمح موازين القوى بذلك.

٨. ندعم بقوة عدم تورُّط الجيش المصرى فى معارك خارجية تستنفذ طاقته، وتبدد إمكانات المجتمع، وتؤدى إلى تراجع مكانة مصر وإمكاناتها، وبخاصة تلك الحروب التى لا تحوز رضى الشعوب الأخرى، ولا تحقق مصالحها، وتضعنا فى تناقض عدائى مع الشعوب.

٩. مصر جزء عضوى من معسكر شعوب العالم الطامحة إلى التحرر من التبعيّة، والانعتاق من قيود الاستعمار القديم، والإمبريالية الراهنة، ممثلةً فى "العولمة" الأمريكية، وسياسات "الليبرالية الجديدة"، والإلحاق الاقتصادى.

١٠. العالم يتحرك حثيثاً نحو توازن جديد للقوى، ينتهى فيه انفراد الولايات المتحدة الأمريكيّة، والغرب الرأسمالى، بمقادير البشرية، وبروز الصين بإمكاناتها الاقتصادية الفائقة، وتجمّعات "البريكس"، و"منظمة شنغهاى"، وغيرها من المؤسسات التى تتمتع بقدرات اقتصاديّة واستراتيجيّة كبيرة، فرصة لمصر وغيرها من بلدان العالم، لتعديل أوضاعها، والخروج من مستنقع التخلف.

١١. "الحزب الاشتراكى المصرى" فصيل تقدمى، يسعى لانتصار الاشتراكية فى مصر والمنطقة وسائر بلدان المعمورة، تحالفاته الأساسية مع القوى الاشتراكية واليسارية والتقدميّة، بمختلف تلاوينها فى العالم، ويسعى لبناء جبهة عربية مقاومة للصهيونيّة والاستعمار، وأخرى عالميّة مناهضة للتبعيّة والاستغلال و"العولمة المتوحشة"، وشروط وإملاءات المنظومة الرأسماليّة العالميّة.

التنمية المستقلة وأزمة التبعية للسوق العالمية

التعريف بالتنمية وهدفها

إن الهدف الأعز على شعبنا هو تنمية موارده وإشباع احتياجات سكانه ورفع مستوى رفاهية أغلبهم وتحقيق الحياة الكريمة لهم. وشعبنا شعبٌ عريق جدير بأن يتصدّر دول العالم فى مستوى معيشتها حينما ينجح فى تنمية بلاده.

والتنمية هى ببساطة إدارة موارد الشعب الطبيعيّة والبشريّة، وبالذات الزراعيّة والصناعيّة من أجل إشباع الاحتياجات الأساسية لأغلبيّة شعبنا، من الغذاء والمصنوعات الاستهلاكيّة، مع تكامل الهيكل الإنتاجى من صناعات خفيفة وثقيلة وصناعة الآلات وصناعات التكنولوجيا المتطورة. وتشمل التنمية أيضا التنمية البشرية للمواطنين، قوام الإنتاج الاجتماعى، والذين تزداد قدراتهم الإنتاجية كلما زاد تعليمهم وتدريبهم، وكلما تحسّنَ وضعهم الصحى. كما تشمل التنمية حُسن استغلال وإدارة مواردنا من أجل الأجيال الراهنة دون أن يأتى على حساب الأجيال المستقبليّة. وشعبنا يملك مقومات التنمية، وجدير بأن يعيش فى مستوى من أرقى مستويات البشر فى عالمنا.

إن أهم ثروة يملكها شعبنا هى سُكّانه الذين يبلغون المائة مليون الآن، حيث يمثل شعبنا الدولة الخامسة عشرة فى العالم من حيث عدد السُكّان. حقا إن الحكومة تعتبر أن حجم السكان الهائل هو العائق ضد التنمية وفق نظرة قاصرة ترى صعوبة توفير الغذاء والخدمات الأساسيّة من تعليم وصحة وغيرها لكل هذا العدد المتزايد باستمرار، إلا أن تلك النظرة تغفل الحقائق الأساسيّة التى يعرفها جميع المختصين: فالبشر هم أيضا القوة الإنتاجيّة الرئيسة، التى تُنتج الثروة التى تكفل مستوىً لائقاً لكى يحيا شعبنا حياة كريمة، ويرتفع مستوى إنتاجه وخدماته وحياته كلها إلى الوضع المكافئ لحضارة بلادنا العريقة. إن السياسة الاقتصادية الاجتماعية والتنمية، هى ببساطة طريقة

إدارة الموارد الطبيعيّة والبشريّة، بما يحولها إلى قوة إنتاجيّة بدلاً من أن تكون عبئاً.

إن منطق الدولة يتناسى الحقائق البديهيّة، التى تؤكد أن السكّان يكونون رافعة التنمية أو عبئاً عليها كما تدّعى، وفقا للنظام الاقتصادى الاجتماعى السائد وحسب، الذى يحوّل البشر إلى قوة إنتاجيّة، أو يُبقيهم عبئاً ينبغى إطعامه وتوفير الخدمات له. ألا نرى أن ما يُسمَّى بـ"الدول الصاعدة"، أو "البازغة" الجديدة، مثل مجموعة "البريكس"، الدول الخمس (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) أربع منها (ما عدا جنوب أفريقيا) تتفوق علينا فى عدد السكّان، بل إن منها أكبر دولتين فى العالم من حيث عدد السكان وهما الصين والهند، الذين يبلغ مجموع سكّانهما ثُلث سكّان العالم؟!

كما يملك شعبنا مساحة واسعة تقدر بمليون كيلومتر مربع تجعله الدولة التاسعة والعشرين بين دول العالم من حيث المساحة، بما يمثل، فى ظل حُسن استثمارها، مصدراً هائلا للثروات التى ينبغى إدارتها الاقتصادية بكفاءة، ووفق نظام يحقق مصلحة أغلبية سكانها، ولا يهدر إمكاناتها الواسعة، ويُركّز على إبراز مشاكلها، دون النجاح فى تقديم حلول علمية وتكنولوجيّة مبتكرة وممكنة، سبقتنا إلى تنفيذها الكثير من دول العالم.

تركز الحكومة مثلاً على صغر المساحة المزروعة بالنسبة لإجمالى المساحة، وعلى أننا من بلدان الفقر المائى، وبالتالى على أزمة الغذاء. وهذا رغم صحته إلا أنه لا يقوم حائلا أمام جهود تنمية الإنتاج الزراعى وتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى بتطوير البحث العلمى فى كل مجالاته، بدءًا من استنباط أصناف جديدة أعلى إنتاجيّة، إلى تلك التى تحتمل نسبة عالية من الملوحة، وحتى تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى التنمية المشتركة مع دول حوض نهر النيل، والسعى إلى زيادة حصة مصر من المياه بمشاريع على غرار قناة "جونقلى" التى توقّف العمل بها بعد إنجاز ثلاثة أرباعها بسبب الحروب الأهلية عند منابع نهر النيل. ليس هذا بدعة، فهذه هى الطريق التى اتبعتها دول أكثر منا كثافة مثل الصين والهند وإندونيسيا، غير الكثير من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا.

كما تمتلك مصر حوالى ثلاثة آلاف كيلومترٍ من الشواطئ، على البحرين الأبيض والأحمر، وثمانى بحيرات، ونهر النيل، ومع ذلك فإنتاجها من الأسماك بالغ التدنى، ونسبة إنتاجنا من المواد البروتينية ككل بالغ التدنى بالنسبة لاحتياجات مواطنينا، كما أن أسعارها مرتفعة.

وكذلك فإن صحراء مصر غنيّة بالمعادن، ومواقع المحاجر، والكثير من المواد الثمينة التى يمكن أن ترتكز عليها صناعات حديثة، وحتى بالرمال، التى تصلح لصناعات عديدة تبدأ بالزجاج ولا تنتهى بالسيليكون والمكونات الإليكترونية.

النشأة التاريخية للتخلُّف

لهذا يثور السؤال المشروع: لماذا لازالت مصر تعانى من التخلف رغم توافر كل تلك الإمكانيات التنموية؟ وما هو التخلُّف أصلا؟

إن التخلّف ليس شيئا سوى توجّه الإنتاج المحلّى أساسا إلى تلبية احتياجات السوق العالمى بدلاً من توجُّهه الأساسى لإشباع احتياجات أغلبيّة السُكّان. إنه نزح الفائض الاجتماعى للخارج مع تشوّه الهيكل الإنتاجى وعدم تكامله، واعتماده على الخارج بدلا من صنع مقوّمات استقلاله. ولا يعنى هذا الاستقلال بالطبع قطع كل علاقات مع الخارج، ولكنه يعنى التوجيه الأساسى للاقتصاد لإشباع احتياجات السُكّان حتى لا نكون تحت رحمة الخارج، مع العلاقة الندّية بالخارج، التى تقوم على فائض تصديرى من المواد التى لا يحتاجها الاستهلاك المحلى، واستيراد مقابلها كل ما يدفع بالتنمية المحلّية إلى الأمام. ويرجع سبب التخلف إلى فترة الاستعمار، والارتباط بالسوق العالميّة.

قدر مصر أن تكون فى قلب العالم القديم والحديث، فى ملتقى ثلاث قارات، وموقع تواصل تجارى بالغ الأهمية للعالم كله، منذ اكتشاف التجارة الدوليّة، ومركزاً لثروات ضخمة، سواءً قديماً (سلة غلال الإمبراطورية الرومانية مثلاً)،

أوحديثاً (البترول والمعادن، فضلاً عن السوق الهائلة لمائة مليون من السكان، التى يتلمظ عليها المنتجون لسلع الاستهلاك من دول العالم أجمع)، وهو مادعى "نابليون بونابارت" إلى التصريح بأن: "مصر أهم دولة فى العالم" (مذكورة فى مقدمة كتاب: "The Most Important Country" لـ «جون أونيل»، كاسل وشركاه، لندن، ١٩٥٧). وقد تسبب هذا الموقع فى طمع الدول الإمبريالية فيها، وتصدّيها لمحاولات تنميتها، وصولاً إلى زرع إسرائيل لاستنزافها.

لقد مرّت مصر، خلال القرنين الأخيرين، بأربع محاولات للنمو، وإن لم تبلغ درجة التنمية المتكاملة لنقائص كثيرة ليس هنا مجال استعراضها. حدث هذا فى عهد "محمد على"، والخديوى "إسماعيل"، وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ وإنشاء بنك مصر، وأخيراً فى مصر الناصريّة. ونحن نعرف بالطبع تدخل القوى الاستعمارية بعد الهزيمة العسكرية لتجربة "محمد على" وفرض سياسة "الباب المفتوح"، (الانفتاح التجارى والاستثمارى) عليه، وفخ الديون للخديوى "اسماعيل" وفرض الرقابة الاستعمارية على الماليّة المصريّة، انتهاءً بالاحتلال الانجليزى، وضرب بنك مصر و"طلعت حرب"، فى أعوام ١٩٣٩- ١٩٤١، وفرض تغيير إدارته وسياسته، وهو رمز محاولات الاستقلال الاقتصادى النسبى بعد ثورة ١٩١٩، وأخيرا ضرب التجربة الناصرية فى ١٩٦٧، كل هذا من أجل فرض التبعيّة للسوق الرأسماليّة العالميّة وتدمير مقومات الاستقلال الذاتى.

بالطبع لم يقتصر الموضوع على ضغط القوى العظمى الدولية بالخارج لمنع التنمية المصرية، ولفرض إدماجها فى السوق الرأسمالية العالمية، بل ساعده على ذلك طبقات محليّة، ذات مصالح معادية لجماهير الشعب، وتلعب دور الوكيل أو الشريك للمستغل الاستعمارى.

سياسات مؤسسات التمويل الدولية ودورها فى تعميق التخلف

ونكتفى بتلك الإشارات، المقتضبة بالضرورة، لكى ندخل بقدر من التفصيل فى تجربة مصر منذ سياسة "الانفتاح الاقتصادى" عام ١٩٧٤، وحصاد خمسة وأربعين عاماً من سياسات التبعيّة، والتعميق المتزايد للتبعيّة للغرب، حيث سادت السياسات التى تنفذ "روشتة" الإمبريالية الأمريكيّة، والغرب، التى فرضوها بالقوة، وبشروط الإذعان، على العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، المعروفة بسياسات "إجماع، أو توافق واشنطن"، (Washington Consensus)، وهو "التوافق" الذى يتضمن "أوامر"، أو "تعليمات" بتقليص دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى إلى الحد الأدنى، وبـ "خصخصة" وحدات القطاع العام، وسد عجز الموازنة عن طريق رفع الدعم عن السلع الأساسية، فضلاً عن إلغاء كل القيود الحمائية المُطبّقة، بهدف دعم المنتج الوطنى الضعيف فى مواجهة المنافسة غير المتكافئة للبضائع المستوردة، الأعلى إنتاجيّة وذات المستوى التكنولوجى المتقدم، وكذلك إزالة القيود التى تنظم أنشطة الاستثمار وحركة رأس المال، وما سُمّىَ "بتحرير التجارة استيراداً وتصديراً"، وكفالة الحرية الكاملة لـ"السوق" وقوانينه، وإطلاق مجالات العمل، بلا قيد أو شرط، للقطاع الخاص بشقيه: المحلى والأجنبى، وخصخصة الخدمات، التى كانت وقفاً فى السابق على الحكومة والقطاع العام، وانكماش دور التخطيط المركزى، الاقتصادى والتنموى، الذى كانت يتم من خلال أجهزة الدولة، وقصر دور الدولة على توفير "المناخ الاستثمارى" المناسب لتراكم رأس المال، المحلى والأجنبى، والتركيز على تطوير المرافق ... إلخ.

ينطلق منطق "صندوق النقد الدولى" فى علاجه للأزمة الاقتصادية فى مصر من تشخيصها باعتبارها أزمة ماليّة ونقديّة، بعجز داخلى ضخم فى الموازنة العامة للدولة، وعجز خارجى ضخم أيضاً فى ميزان المدفوعات الخارجية. ويقترح سياسات وإجراءات محددة لحل هذا العجز المزدوج، وتقوم الحكومة المصرية بتقديم تلك السياسات المتفق عليها، كخطاب نوايا موقّع عليه من قِبَل الحكومة المصرية، ويقوم الصندوق بناء على ذلك بالموافقة على القرض.

وسياسات الصندوق المسماه بسياسات الإصلاح الاقتصادى تدور فى فلك عقيدة الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية، سياسات "الليبرالية الجديدة". ولعل أبرز توضيح لسياسات الصندوق وخطرها هو شروط اتفاقه الأخير مع مصر عام ٢٠١٦ حول قرض الـ ١٢ مليار دولار مقابل الاندفاع فى تنفيذ ذلك النوع من السياسات "النيوليبرالية" إلى حدوده القصوى.

يقترح الصندوق سياسات ماليَة ونقديَة إنكماشية معادية للتنمية، تؤدى إلى الإفراط فى قسوة حرمان الجماهير من الدعم، وتقليل نسبة الأجور للدخل القومى، وخصخصة القطاع العام والمرافق الخدميَة، وغيرها من الإجراءات التى تسبب التضخُم، ويترتب عليها زيادة ثراء الأغنياء بالارتباط مع زيادة فقر الفقراء.

يقترح الصندوق فى السياسات المالية سياسات تقشفيَة انكماشية، تقوم على تقليص الإنفاق الحكومى بتخفيض نسبة إجمالى بند الأجور إلى الدخل القومى، وتخفيض الدعم، وعدم زيادة نسبة ميزانية الخدمات، وزيادة الإيرادات الحكومية أساسًا من الضرائب غير المباشرة. تَمَثَّلَ هذا فى رفع أسعار الوقود من كهرباء وغاز وبنزين ومشتقات البترول، على مراحل، بحيث تكافئ أسعار تلك المواد كلها الأسعار العالمية.

ولابد لنا هنا من وقفة لكى نشرح خرافة ما يسمى بالأسعار العالمية، لماذا؟ وما هو المنطق وراء جعل الأسعار عالمية؟ إن المضمون الوحيد لهذه الدعوة الفاسدة هو إدماج الاقتصاد المصرى الكامل فى السوق الرأسمالية العالمية، و "حرية" انتقال السلع والبضائع عبر الأسواق. ويدّعى الصندوق أن هذا المنهج يجعل كل دولة تتخصص فى الأشياء التى تنتجها أرخص، وبالتالى تكون هذه طريقة للتوزيع العقلانى للموارد، وألا تقوم الدول "بحماية إنتاجها القومى" عن طريق عزل سوقها بحواجز جمركيَة، أو تمكين أى دولة من وضع نظام تسعير خاص بها، وإنما يتوجب إطلاق قوى السوق الحر لنهايتها، مع استبعاد كل أشكال الدعم.

لكن الحاسم هنا هو كفاءة الاقتصاد المحلى وإنتاجيته، التى تتخلف بكثير عن إنتاجية الدول المتقدمة، وبالتالى فإن نتيجة فتح الأسواق على السوق العالمى وتوحيد الأسعار، حتماً، هو تدمير الإنتاج المحلى لصالح الدول الإمبريالية التى تسعى إلى تسويق إنتاجها المتراكم. والنتيجة الأخرى الخطيرة لموضوع الأسعار العالمية إنه إذا كانت الأجور المحلية تمثل نسبة ضئيلة من متوسط الأجور العالمية، فماذا تعنى سياسة الأسعار العالمية غير تدهور مستوى معيشة الجماهير، وانتشار التضخم الذى يُعيد توزيع الدخل لصالح الأغنياء، وبما يؤدى إلى التزايد السريع لأعداد الفقراء! وبما يعنى إلغاء الدعم فقط عن فقراء الشعب، مع الإبقاء على "دعم الشعب للحكومة"، بالفرق بين أجوره المحلية الضئيلة والأجور العالمية المرتفعة!

كذلك فرضت سياسات الصندوق الضريبيّة تطبيق وزيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة "القيمة المُضافة"، والضرائب على مبيعات البترول ومشتقاته. وفى الوقت الذى يتحدث فيه الصندوق عن زيادة الضرائب غير المباشرة' التى تتحملها جماهير الشعب، فإنه يتغاضى عن رفع قيمة الضرائب المباشرة على دخل الأغنياء، فى تحيزٍ واضح لهم.

كما يقترح الصندوق <u>سياسات نقديّة</u>، تقوم على إجراء تخفيض كبير على سعر الصرف بـ "تعويم الجنيه"، الذى يعنى فى ظل الأزمة الاقتصادية تخفيضاً كبيراً فى قيمة العملة المحليّة، بدعوى أن هذا المسلك يحفز الصادرات ويقلّص الواردات، أى يحل مشاكل عجز ميزان المدفوعات. كما يُطالب برفع سعر الفائدة لمواجهة التضخُم وامتصاص فائض السيولة. وقد أدى "التعويم"، مع رفع أسعار الوقود والطاقة، ورفع الدعم، وتطبيق المرحلة الأخيرة من "ضريبة المبيعات"، إلى أن قفز التضخُم فى العام التالى، ٢٠١٧، إلى نسبة ٣٣٪ ، بينما ذكرَ الصندوق أنه توقّع ألا يؤدى الاتفاق إلاّ لارتفاع نسبة التضخم إلى ١٨٪ فقط؟!

ويطرح الصندوق طرحاً هاماً، فيما يخص <u>سياسات الخصخصة</u>: حيث يتم خصخصة المشروعات الحكومية بدعوى تقليص دور الدولة فى عملية

الإنتاج، بل وفى عملية تقديم مختلف الخدمات من مرافق (كهرباء ومياه وصرف صحى وطرق وكبارى) وتعليم وصحة. وبالطبع فإن تقليص دور الدولة يرتبط ببيع تلك الأصول، كما يرتبط تحرير الاستثمار بما يُسمَى "الفرص المتساوية دون تفريق" بين المستثمرين المحليين والأجانب، فى شراء تلك الأصول التى يتم خصخصتها، وهو ما سنعرض له تفصيلا فيما سيلى.

ولعله من المفيد الآن تتبع مراحل تدمير الدرجة المتحققة من الاستقلال الاقتصادى النسبى فى ظل المرحلة الناصرية، عن طريق سياسة "الانفتاح الاقتصادى"، وتطور سياسات التبعيَة للسوق الرأسمالية العالمية، وبالتالى تطور عملية التخلف التاريخية فى مصر.

مراحل الانفتاح الاقتصادى الخمس منذ عام ١٩٧٤ إلى الآن:

١- بدأت المرحلة الأولى من سياسة الانفتاح الاقتصادى والإدماج التدريجى للاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية، وتدمير قدراته الإنتاجية الموجَهة لإشباع احتياجاته الأساسيَة، منذ عام ١٩٧٤، حيث حددت ملامحها ورقة أكتوبر (يناير ١٩٧٤).

اشتملت تلك الورقة، والسياسات الاقتصادية التالية لها، على ما يُسمَى بـ"الحريات الأربع": حرية التجارة تصديرا واستيراداً، وحرية الاستثمار لرأس المال المصرى والعربى والأجنبى، وحرية تحويل العملة المصرية للعملة الأجنبية بسماح تبديل الجنيه والدولار، وهو لازمة ضرورية لتحرير تجارة الاستيراد والتصدير وكذلك لتسهيل دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية، وتحويل أرباحها للخارج، و"حرية" استغلال اليد العاملة المصرية بتخفيف الضمانات القانونية التى تحمى الحريات والحقوق العمالية.

وبالطبع، فقد تحقَق هذا بالتدرج، عبر زيادة السلع المسموح باستيرادها وتصديرها بقوائم متزايدة الاتساع، حتى وصل الأمر فى النهاية إلى إباحة التجارة

كلياً، ماعدا سبع سلع استراتيجيّة مثل القمح وغيرها، وصولاً فى النهاية إلى إلغاء تلك القائمة أيضا. كما أخذ تحرير تبادل العملة هو الأخر منحىً متدرجاً ،بدأ منذ يوليو ١٩٧٣ بإنشاء "السوق الموازية" التى تشترى فيها الحكومة الدولار من المستوردين بسعر ٥٥ قرشاً (وكان سعره الرسمى حوالى ٤٠ قرشاً). كان هذا تخليا عن سيادة الجنيه المصرى كعملة الدفع الوحيدة فى السوق الداخلية، وهو النظام السائد منذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى عهد حكومة "النقراشى"، والخاص بالرقابة على الصرف. تلك الرقابة التى تم التخفف التدريجى منها، وصولا إلى "التعويم المحكوم" للجنيه، ثم "التعويم الكامل" مع اتفاق ٢٠١٦، كما رأينا.

٢- بدأت المرحلة الثانية بعد اتفاقى "التثبيت الاقتصادى" و"التكيف الهيكلى"، المعقودين مع "صندوق النقد" و"البنك" الدوليين عام ١٩٩١. تميزت تلك المرحلة بالبدء بتخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار، كما اتسمت أساساً ببدء تنفيذ الخصخصة، حيث جرى، فى ظلهما، الاتفاق على إصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، الذى حوَلَ "القطاع العام" إلى "قطاع الأعمال العام"، وخَفَضَ قيمة الجنيه أمام الدولار، وأدخل لأول مرة فى الكيان القانونى المصرى "الشركات القابضة"، التى تحل محل المؤسسات العامة (للصناعات المعدنية، والغزل والنسيج....الخ) لكى تتوقف إدارة القطاع العام بسياسة موحَدة، وتتحول إلى شركات منفردة، ضعيفة بالضرورة فى المنافسة مع القطاع الخاص المحلى والأجنبى، كما أباح النظام القانونى المصرى للشركات القابضة بيع الشركات التابعة كأداة للخصخصة.

وصدر أيضا القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتطوير "البورصة المصرية"، وتفعيلها لتكون أداة رئيسية لشراء المستثمرين الخاصين، المحليين والأجانب للقطاع العام، ومثلما حدث مع التحرير المتزايد للتجارة ولتحويل العملة فى المرحلة السابقة، والذى بدأ خجولاً ليتوسع تدريجياً، فقد بدأت الخصخصة الخجولة فعلياً منذ العام ١٩٩٤ ولكى تصل إلى قمتها فى المرحلة التالية، فى عهد وزارة "نظيف"، كما سنرى.

٣- بدأت المرحلة الثالثة مع إنشاء لجنة السياسات (لجنة "جمال مبارك"

وشركائه من رجال الأعمال المصريين والأجانب بصفته رئيسا للجنة رجال الأعمال المصرية الأمريكية)، فى سبتمبر ٢٠٠٢، وكان أول قراراتها فى ٣٠ يناير ٢٠٠٣ هو تخفيض قيمة الجنيه المصرى (حيث وصل الدولار لأكثر قليلا من ثلاث جنيهات) مع التعويم المحكوم للجنيه المصرى. ثم أتت تلك اللجنة بوزارتى نظيف (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)، وهى الوزارة المعروفة بوزارة رجال الأعمال، حيث كان فيها وزير السياحة (أحمد المغربى)، مثلاً، صاحب أحد أكبر الشركات السياحية الخاصة، ووزير الصحة "د. حاتم الجبلى"، صاحب أحد أكبر المستشفيات الخاصة، وهكذا. ومن الجدير بالذكر أن تلك الوزارة هى التى قامت بخصخصة ٦٩٪ من إجمالى رؤوس أموال شركات القطاع العام التى تم خصخصتها منذ قانون عام ١٩٩١ وحتى نهاية عهد تلك الوزارة مع قيام ثورة ٢٥ يناير. كما بدأ فى ذلك العهد بنشاط خصخصة الخدمات والمرافق مثل الكهرباء والمياه، وحتى محاولات خصخصة التعليم والصحة. وقد نجم عن تلك السياسات، من حيث آثار تخفيض قيمة العملة، وتحرير التجارة والاستثمار على أعلى المستويات، وتطبيق روشتة الصندوق فى السياسات الداخلية التقشفية بتقليص الدعم وتدهور الخدمات وغيرها من الإجراءات، آثاراً رهيبة تبدّت فى خفض مستوى معيشة الجماهير، وزيادة نسبة الاستقطاب المجتمعى بزيادة الأغنياء غِنىً وزيادة الفقراء فقراً، وبالتالى التصاعد التدريجى للسخط وللحركة الاحتجاجية السياسية والجماهيرية التى أصبحت نمطاً ثابتاً للحياة السياسية اليومية، حيث شهدت البلاد ثلاثة آلاف إضراب واحتجاج جماهيرى فى العامين السابقين على ثورة يناير ٢٠١١، بحيث كان التطور الطبيعى لهذه التغيرات هو انفجار تلك الثورة المجيدة.

٤- عكست المرحلة الرابعة، مرحلة ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، ارتباك النظام فى مواجهة الثورة، وشبه توقُّف لتلك السياسات الخاصة بالخصخصة، والتراجع (المؤقت) عن السير قُدماً فى مجال لبرلة (تحرير) الاقتصاد، مع بعض الزيادات فى الأجور والمعاشات، وتجميد الموافقة على قانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ الخاص بالمعاشات (وهو حلقة فى اتجاه خصخصة مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وتحويل النظام التأمينى التكافلى الاجتماعى إلى نظام إدخار فردى). استمرت

تلك المرحلة طوال أربع سنوات من أول يناير عام ٢٠١١ وحتى آخر سنة ٢٠١٤.

٥- نأتى إلى المرحلة الخامسة والأخيرة، منذ عام ٢٠١٥ وحتى الآن. قرر الغرب منذ أوائل عام ٢٠١٥ تغيير تكتيكه تجاه النظام المصرى لأسباب سياسية، وإنهاء حصاره الاقتصادى، وبالاستفادة من أزمته الاقتصادية من أجل إعادته إلى أبعاد أعمق فى تبعيته للاقتصاد الرأسمالى العالمى، واستغلاله واستنزافه بنزح المزيد من الفائض منه، خصوصا وقد وجد أن النظام قد بدأ يوغل بعيداً عنه نسبياً فى علاقاته الاقتصادية والسياسية بالقوى البازغة الجديدة مثل روسيا والصين، على حساب علاقاته بالسوق الغربية.

وتلقت مؤسسات التمويل الدولية، وبالذات "البنك الدولى" و"صندوق النقد الدولى"، الضوء الأخضر لاستئناف العلاقات الاقتصادية مع مصر. استجابت مصر بحماسة وأقترضت عدة مليارات من القروض لمشروعات من البنك الدولى فى الشهرين الأولين من عام ٢٠١٥، ومهَّدَ هذا للاتفاق مع المؤسسات الدولية على عقد "المؤتمر الاقتصادى" فى مصر فى مارس ٢٠١٥.

بناء على تفاهمات مع "البنك الدولى" أقدمت مصر على التحضير للمؤتمر الاقتصادى عن طريق ما يُسمى بـ "تهيئة البيئة التشريعية" المواتية للاستثمار الأجنبى. قامت مصر بإصدار ثلاثة مراسيم رئاسية بقوانين حملت أرقام (١٦، ١٧، ١٨) لسنة ٢٠١٥ عشية المؤتمر، فى ١٢ مارس عام ٢٠١٥، تخص "قانون الخدمة المدنية" بخصخصة هيكل وظائف الدولة تدريجياً (وجرت عليه تعديلات بعد ذلك)، وتعديلات "قانون الاستثمار" لـ "التيسير" على المستثمرين المصريين والأجانب، وتعديل بعض أحكام "قانون الإجراءات الجنائية"، لكى يُبيح التصالح فى قضايا الفساد و العمولات الأجنبية، منعاً لتكرار ما حدث من أحكام قضائية بمحاسبة المسئولين عن الفساد الذى شاب عمليات خصخصة مؤسسة "عمر أفندى" وغيرها من الشركات، والحُكم بعودتها للحكومة.

كان المؤتمر الاقتصادى مؤشراً هاماً على استئناف النظام بنشاط برنامج "حسنى مبارك" المُغرق فى سياسات النيوليبرالية الاقتصادية، برنامج مؤسسات التمويل الدولية.

وكان من ضمن الحصاد المُرّ للمباحثات مع مؤسسات التمويل الدولية تخفيض قيمة الجنيه المصرى بنسبة ١٤% فى مارس عام ٢٠١٦. إلا أن الحصاد الأضخم كان فى توقيع قرض كارثى بقيمة ١٢ مليار دولار على مدار ثلاث سنوات مع "صندوق النقد الدولى"، فى نوفمبر ٢٠١٦. كانت مقدمة توقيع الاتفاق مع الصندوق فى نوفمبر ٢٠١٦ هى تعويم الجنيه تعويماً كاملاً بعد سنوات من التعويم المحكوم.

وقد أدى هذا الإجراء إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى عام ٢٠١٦ (مارس ونوفمبر) بحوالى ٦٠% من قيمته أوائل عام ٢٠١٦ على غرار ما أوضحنا من قبل، وما نتج عن هذا من انفجار فى الأسعار خصوصا مع اعتماد بلادنا على الواردات فى توفير القسم الرئيسى من غذائها، ومن مستلزمات إنتاجها الصناعى. وتم الاتفاق على تُسَلَّم قيمة القرض على دُفعات نصف سنوية، فى أعقاب حضور بعثة من الصندوق لمتابعة التزام الحكومة بتنفيذ الشروط المُتفق عليها.

كان من نتائج التعويم، بالإضافة إلى رفع سعر الوقود والكهرباء والمياه، وتطبيق مرحلة جديدة من ضريبة المبيعات، أن قفز التضخم فى يوليو ٢٠١٧ إلى ٣٤%. كما فرض الاتفاق خصخصة مشروعات حكومية بنسبة ملموسة من الناتج المحلى الإجمالى، وتشتمل على أجزاء من قطاعى البترول والخدمات المالية. واللافت أن هذا القرض لم يكن قرضاً مفتوحاً، يوفر لمصر رصيد من العملة الصعبة يمكنها استخدامه فى لتدبير احتياجاتها الاستيرادية، بالذات من السلع الاستراتيجية بما فيها السلع الغذائية الأساسية، فهو يفرض على الحكومة توجيه معظم موارد الحكومة من العملة الصعبة، بالذات الآتية من القروض، لسداد أعباء خدمة الديون، كما يفرض على الحكومة الاحتفاظ بها فى بنوك أجنبية وليس فى فروع أجنبية لبنوك مصرية، وهو بهذا يضمن مستقبلاً سداد ديون مصر القديمة والجديدة حتى لو أتى هذا على حساب احتياجات الشعب.

لهذا فهذا فإن الإنجاز الذى تفخر به الحكومة من ارتفاع الاحتياطى النقدى لمصر فى إبريل ٢٠١٨ إلى ٤٤ مليار دولار، يخدم بالأساس مؤسسات التمويل الدولية، فهذا الاحتياطى مخصص بمعظمه لسداد أقساط الديون وفوائدها.

الحصاد المر لنتائج السياسات الاقتصادية المتخذة منذ الانفتاح عام ١٩٧٤

تدهور الإنتاج، وتراجع الاكتفاء الذاتى الزراعى والصناعى، ومفاقمة التبعية

كما أوضحنا سابقا فإن التبعية للسوق الرأسمالية العالمية وتعميقها المتزايد هو السبب الرئيسى فى التخلف وغياب التنمية. وكان الشكل الكلاسيكى الأول للتبعية هى محورة إنتاج البلدان التابعة فى مادة أولية تحتاجها الدول المتقدمة وتشتريها بمقابل بخس، كما تجد مجالاً خالياً لتسويق منتجاتها الصناعية فى غياب أى منافسة. وفى محاولة النمو بعد ثورة ١٩١٩ وإنشاء "بنك مصر" أخذت مصر فى الدخول فى صناعات استهلاكية أساسا (منسوجات وسلع غذائية).

ومثّلت التجربة الناصرية أكثر محاولات الاستقلال النسبى فى تاريخ مصر، وارتبطت بالطبع بالمعركة السياسية ضد الاستعمار العالمى بزعامة أمريكا وتابعته إسرائيل. قامت مصر الناصرية بتطوير نفس مجالات الصناعات القديمة، وأضافت لها عدداً من الصناعات الإنتاجية الثقيلة وعلى رأسها مُجَمّع الحديد والصلب بحلوان ومُجَمّع الألومنيوم، مع صناعة الأسمنت وغيرها من المواد، التى أتاحت درجة من الاستقلال النسبى لمصر فى إشباع العديد من احتياجاتها. إلا أن مثل ذلك النوع من النمو لا يستطيع الاستقلال عن السوق الرأسمالية العالمية، التى ظل يرتبط بها فى توفير الآلات وقطع الغيار، وأيضا السلع الوسيطة التى يحتاج إنتاجها إلى تكنولوجيا متقدمة لا يمتلكها، فحتى صبغات النسيج، كان يتم استيرادها، لأنها تحتاج إلى نوع من الصناعات الحديثة المتقدمة الخاصة بتصنيع البتروكيماويات.

بالطبع يبدو واضحا أيضا أثر التبعية التكنولوجية فى مجالات كثيرة مثل تلك التى أوردناها، ومثل استخراج البترول، وغيرها. ولكن كانت هناك محاولات هامة لدرجة من التحرر الجزئى من التبعية التكنولوجية عن طريق

الجامعات ومراكز الأبحاث التى عملت على إحداث تطورات مهمة فى الإنتاج، كان أبرزها تطور صناعة الدواء، وتطوير أصناف زراعية جديدة فى القمح وغيره من المحاصيل أعلى إنتاجية وأكثر تحملا للظروف غير الملائمة، مع تطوير الإرشاد الزراعى. هذا بالطبع غير الدور الهائل الذى لعبه مشروع إنشاء السد العالى، أكبر مشروع إنشائى فى القرن العشرين عالمياً، وتوفيره إمكانية تطوير الزراعة وزيادة المساحة الزراعية، وبالتالى انعكس أثر كل تلك السياسات الزراعية فى مجال زيادة الاكتفاء الذاتى الغذائى. ليس هذا مقام تفصيل مشاكل مرحلة النمو الناصرية نظرا لتركيزنا هنا كما أوضحنا على تطوير وتعميق التبعية منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤.

وكما هو واضح، فقد ارتبطت سياسات التبعية المتزايدة منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى بإعادة هيكلة شاملة وتدريجية للهيكل الإنتاجى المصرى لتعميق تبعيته للسوق الرأسمالية العالمية على حساب إشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير. بدا هذا مثلا فى تعديل السياسة الزراعية مع دور بارز لبعثات هيئة المعونة الأمريكية داخل وزارة الزراعة المصرية (مثل معظم الوزارات) بتوجيه الإنتاج الزراعى وفقا لسياسة "يوسف والى"، وزير الزراعة الأسبق، التى عُرفت بسياسة الكنتالوب والخيار، وادعائه أن تصدير إنتاج عشرين ألف فدان فراولة يكفى لاستيراد احتياجات مصر من القمح! هذا غير سياسات إلغاء الدورة الزراعية (إلغاء تخطيط الإنتاج لصالح الاحتياجات المحلية) وتركه لقوى السوق. أدت تلك السياسة إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح وفق آخر إحصائيات متاحة إلى ٤٩٪، وهو الغذاء الرئيسى للمصريين، ونسبة إنتاج الذرة الشامية إلى ٥٦٪، والفول إلى ٣١٪، والعدس ٢٪!، كما تستورد مصر ٩٧ ٪ من الزيت الخام، ونحو ثُلث حاجتها من السكر.

أما فى الصناعة فقد أدى تطبيق هذه السياسات إلى تدهور أرقى قطاعات الصناعات الإنتاجية والثقيلة، والتى كانت تسهم فى تحقيق نسبة من الاستقلال والاعتماد على الذات فى صناعة الآلات والصناعات الثقيلة والصناعات المتقدمة تكنولوجيا. من أبرز الأمثلة على ذلك مُجَمَّع الحديد

والصلب الذى تقلصت عمالته لأقل من الثُلث، وتم إغلاق وحدة إنتاج الصلب به، وانخفضت قدراته الإنتاجية إلى ١١٪ من طاقته، ويجرى الحديث عن تقسيم المصنع وعن خصخصته، رغم الإدعاء، طوال سنين عديدة مضت، بوجود خطط ومناقصات لاستعادة طاقته الإنتاجية لم يتم تفعيل أى منها.

ورأينا محاولات متكررة شبيهة لخصخصة مُجَمَع الألومينيوم بنجع حمَادى (قنا). وهناك ملاحظة هامة مفادها أن أول شركة تم خصخصتها - بهدف يوقف تفكك آلاتها ووقف إنتاجها - هى شركة "شركة المراجل البخارية"، وهى صناعة استراتيجية ثقيلة ذات أبعاد تؤثر على الأمن القومى، وتم رفض تنفيذ الحكم القضائى بإلغاء خصخصتها، ويتم حالياً استيراد ١٠٠٪ من احتياجاتنا من المراجل البخارية التى تدخل فى الصناعات الغذائية ومحطات توليد الكهرباء والطاقة الذرية، وغيرها، بمليارات الدولارات سنويا!

كما حدث مثل هذا التدهور فى صناعات الأدوية، حيث انخفض إنتاجها بالنسبة للاحتياجات الملحة بدرجة مريعة، وتراجعت نسبة إنتاج شركات القطاع العام، التى كانت تقدم دواءً فعَالاً ورخيص الثمن يغطى حاجة أغلبية المواطنين، من نحو ٨٠٪ فى منتصف السبعينيات، إلى ما دون ٢٠٪ فى منتصف السبعينيات، إلى أقل من ٥٪ الآن، وتحولت صناعة الدواء إلى قطاع تجميع عن طريق استيراد المواد الخام من الخارج والاكتفاء بتعبئتها، وإلغاء تصنيع أصناف هامة مثل المضادات الحيوية، وغير ذلك من أمثلة.

أما الصناعات التى شهدت ازدهاراً فى عهد الانفتاح فهى الصناعات التى تلفظها الدول الصناعية المتقدمة لأنها صناعات ملوثة للبيئة، مثل صناعة الأسمنت والأسمدة والسيراميك وغيرها. فضلاً عن عدد من الصناعات الاستهلاكية وعلى رأسها صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، واشتملت اتفاقات تحديث آلات شركات غزل المحلة مثلا على إمدادها بأنوال لا تصلح إلا لنسج الأقطان الأمريكية المستوردة قصيرة التيلة، بينما يتم تصدير القطن المصرى الجيد، طويل التيلة، كـ "خام" للمصنعين الغربيين!

كما تم التقاعس عن دعم القطاعات المحتاجة للدعم منها سواء فى القطاع العام أو الخاص، وجرى إغلاق آلاف المصانع، (قدّرها رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية، عام ٢٠١٤، بسبعة آلاف مصنع، مابين متعثر ومتوقف).

ولعل النظرة لتصنيف الناتج المحلى الإجمالى ترينا القطاعات النشطة والقطاعات الضعيفة فى الاقتصاد: فنصف الناتج القومى الإجمالى يأتى من الخدمات، والنصف الآخر مُقسّم تقريباً بنسبٍ متقاربة بين الزراعة والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، (١٦٪، ١٧٪، ١٩٪ لكل منها على التوالى).

والأنشطة الرئيسية فى قطاع الخدمات هى السياحة والاستثمار العقارى والمضاربة على الأراضى (سواء من جهة الدولة أو القطاع الخاص)، والتجارة والاستيراد والتصدير، والأنشطة الكمبرادورية كالوكالات للشركات الأجنبية وتسويق منتجاتها، والخدمات المالية، وقطاع الاتصالات وغيرها. بينما يتقلص الإنتاج القومى الزراعى والصناعى، ويُعاد هيكلة الصناعات، كما رأينا، وفقاً لاحتياجات السوق الرأسمالية العالمية، وليس تلبية احتياجات السوق الداخلية وأغلبية السكان.

الانقسام الاجتماعى والتفاوت الطبقى

ويدرك مَن يتابع عواصف الإعلانات، المرئية والمسموعة، فى شاشات التلفزيون وعلى جوانب الطرق، أن مصر قد انقسمت بالفعل إلى قسمين متضادين، فهذه الإعلانات التى تُحاصر ملايين الفقراء بسيل من الصور البرّاقة، التى تخلب الألباب، وتثير المخيلة، عن "المعازل السكنية"، "الكمباوندات" البازخة، لصفوة الطبقة الحاكمة، والتى تُستنفذ القدرات المادية المحدودة للبلاد، فى بناء منتجعات باذخة، وناطحات سحاب شاهقة، ومدنٍ جديدة لن يُسمح بولوجها إلا لنخبة النخبة، تحوى "أكبر" المطارات، وأعلى الأبراج، وأفخم الكنائس والمساجد ودور الأوبرا، ... إلخ، وأحياء متميزة على غرار "الحى اللاتينى" بباريس، ومولات فاخرة تنتقل إليها عبر بحيرات صناعية (رغم تفاقم

أزمة المياه!)، فى حين يعيش الملايين، على الضفة الأخرى، حياة لا تنتمى للآدمية بصلة، فى حزام العشوائيات المُحيط بالمدن، وتتفاقم مشكلة العنوسة وإحجام الشباب عن الزواج، بسبب العجز عن توفير مأوى متواضع، أو تأمين مقومات الحد الأدنى الإنسانى للحياة. وبهذا تتأكد حقيقة الانشطار الطبقى الحاد، والذى يصعب، إن لم يستحيل، رأبه، بين "مصر العشة" و"مصر القصر"، والقائم فى مصر الآن.

كانت مصر قبل عام ١٩٥٢ يطلق عليها بلد الألف مئذنة، وفى الخمسينات والستينات كان يطلق عليها بلد الألف مدخنة، فى إشارة إلى الحركة الضخمة فى إنشاء المصانع الجديدة، ومنها، كمثال مدينة صناعية كاملة هى مدينة حلوان التى تسود فيها الصناعات المعدنية الثقيلة والمتطورة، فضلاً عن القلاع القديمة، قلاع الغزل والنسيج فى شبرا الخيمة والمحلة. أما الآن فيمكن أن توصف مصربأنها بلد الألف "مول"، و"كومبوند"، و"منتجع"، وفروع لأحدث محلات الحلويات والكافيهات العالمية؟! وتطرح هذه الظواهر أسئلة بالغة الدلالة: كم مصنع كان يمكن بناؤها برؤوس الأموال التى أُنفقت على مظاهر الاستهلاك الترفى السفيه هذه؟ وكم فرصة عمل كان يمكن توفيرها للعاطلين من المواطنين بدلاً عنها؟ وكم من عائد لضرائب المتهربين من كبار رجال المال والأعمال كان يمكن توجيهها للتعليم والصحة؟ غير أن هذا الأمر ليس مجرد صدفة، بل يعود إلى ظاهرتين فى منتهى الأهمية: الأولى هى أن الرأسمالية فى مرحلة البناء الأولى تسود فيها أخلاق التراكم واستغلال الفائض الاجتماعى فى توسيع الاستثمار بالذات الزراعى والصناعى، أى فى التنمية. أما الرأسمالية فى مرحلة هبوطها الراهنة، فتسود فيها أخلاق السفه الاستهلاكى الترفى. ويشير هذا إلى أهمية الظاهرة الثانية: ألا وهى أن نمط التبعية للغرب يتضمن تبعية نمط الاستهلاك السفيه للنخب الغنية المحلية، وسعيها لتقليد السلوك الترفى الموجود فى الغرب، دون أن تستند إلى توافر مثيل للبنية الإنتاجية الاقتصادية التى تشكل جوهر الاقتصاد الغربى. لهذا نرى انتشار اقتناء الأثرياء للفيلات والقصور التى يبلغ ثمنها عشرات الملايين، ولليخوت الخاصة التى تخصص لها مراسٍ عديدة فى معظم القرى السياحية

الكبيرة، والسيارات الفاخرة التى يفوق مستوى انتشارها فى مصر انتشارها فى العديد من دول الغرب.

ومع هذا، فمما له دلالة واضحة، أنه فى ظل هذه الأوضاع، لا يجد سدنة النظام حرجاً من زيادة معاشات ومرتبات الوزراء والمسؤلين، فيما يرفضون زيادة معاشات الفقراء بنسبة طفيفة لمعادلة جانب من التآكل المستمر لقدراتهم على مواجهة غول الأسعار، فى حين تعصف المشكلات بالملايين من الشباب، وتزداد الجرائم الاجتماعية التى لم يكن للمجتمع عهد بها، وتتعدد مظاهرها، وتتخذ أبعاداً غير مسبوقة، بسبب الفقر، والانحطاط الاجتماعى، واليأس من المستقبل، وضياع الأمل، وانقطاع التواصل، وغياب المشاركة، والعجز عن التواؤم مع طوفان التحولات العشوائية المتسارع بلا منطق أو غاية إلا مصلحة القلّة الغنية، وتداعيات الأزمة الاقتصادية الخانقة، دون محاولة حقيقية لدراستها وتقديم حلول ناجعة لها!

وكما هو متوقع، فقد كانت الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، هى أكثر عناصر المجتمع تضرراً من الآثار السلبية لسياسات الحكم الاقتصادية، فقد ازدادت هذه الطبقات فقراً على فقر بعد تقليص الدعم العينى، والرفع المتتالي لأسعار البنزين والكهرباء والمياه والغاز والبوتاجاز ... إلخ، ثم أتى «تعويم الجنيه» لكى يوجه ضربةً قاضيةً إلى آخر ماتبقى من قدرة لديها، وألقى بملايين جديدة إلى مستنقع الأفقار والمعاناة.

فحسب آخر الإحصاءات الرسمية لـ «الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء»، عام ٢٠١٦، فقد بلغت مُعدلات الفقر إلى ٢٧,٨٪ من إجمالى عدد السُكان فى ٢٠١٥، مقارنةً بـ ١٦,٧٪ فى العام ٢٠٠٠، ما يعني؛ أن ٢٥ مليون مصرى كانوا يعيشون تحت خط الفقر، فى تلك السنة، حيث لم يتجاوز دخل الفرد فى هذه الشريحة ماقيمته ٤٨٢ جنيها شهرياً.

وتحت هذا المستوى المتدنى، يقبع، كما تُشير الإحصاءات، نحو ٥,٣٪ من السكان تحت خط الفقر المُدقع، مقارنةً بـ ٤,٤٪ فى عام ٢٠١٢، بما يُقارب

٤,٧ مليون مواطن مصري، متوسط دخل الفرد فى هذه الفئة نحو ٣٢٢ جنيها شهرياً، وربما يكون الواقع أسوأ حتى من هذه الحقائق المروعة! ويُقدِّرُ بعض الاقتصاديين المستقلين أن نسبة الفقر فى مصر قد تضاعفت بعد تطبيق سياسات الاتفاق مع صندوق الدولى أواخر عام ٢٠١٦.

وتُقدم الحكومة على تنفيذ بعض الإجراءات الشكلية، للتخفيف قليلاً من وطأة الضغوط الاقتصادية وللتحكم فى الأزمات الاجتماعية خشية انفجارها، وفق ما تسميه مؤسسات التمويل الدولية بسياسات "شبكات الأمان الاجتماعى"، عبر برنامج مثل "تكافل وكرامة" (بلغ الإنفاق من خلاله، حسب بيانات كتاب "مصر: التحدى والإنجاز"، الصادر فى سبتمبر ٢٠١٨ عن مجلس الوزراء، مبلغ ١٨,٤ مليار جنيه لعدد ٢,٣ مليون أسرة)، وبرنامج قرض "مستورة" لما يقرب من ست آلاف حالة (بإجمالى ٨٦,٦ مليون جنيه، نفس المصدر)، وهى إجراءات لاتعدو أن تكون مجرد علاج جزئى محدود الأثر، يُعالج جانباً من مظاهر المشكلة، ويتجاهل السبب الرئيسى، وهو غياب التنمية الإنتاجية، إضافةً إلى غياب العدالة فى توزيع الثروة الوطنية، وفى تحمل الأعباء العاصفة لموجات التقشف، والعجز عن التحكم فى النتائج المريعة للتضخم والارتفاع الجنونى، غير المُبرر، والمستمر فى الأسعار.

وعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد السنوي في مصر، قد ارتفع من ١٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٠٠ دولار في ٢٠١٥، إلا أن معدل الفقر ارتفع من ١٦,٧٪ إلى ٢٧,٨٪ خلال نفس الفترة، بسبب غياب السياسات الضريبية والتوزيعية العادلة، وأيضاً لأن معدل النمو لم يكن مدفوعا بقطاعات إنتاجية وتصديرية قادرة على فرص عمل جديدة حقيقية، (معدل البطالة خلال عام ٢٠١٦ بلغ ١٢,٥٪ مقابل ١٢,٨٪ خلال عام ٢٠١٥)، حسب الإحصاءات الرسمية وحسب تعريفها لمفهوم البطالة، ولاشك أن وضع هذه الشرائح الفقيرة قد ازدادت بؤساً على بؤس فى أعقاب تعويم الجنيه، في نوفمبر ٢٠١٦.

وإضافةً إلى ماتقدم، فقد تصاعدت وتيرة وثقل سياسات الاعتصار والإفقار،

التى استمرت تترى، من خلال سلسلة متتابعة من إجراءات رفع أسعار كل أنواع الخدمات وجميع أشكال الطاقة، والتنصُل من الدور الاجتماعى للدولة بتخفيض كافة مصارف الإنفاق الاجتماعى، وتقليص الأنشطة الإنتاجية فى المجالين: الزراعى والصناعى، والتركيز على مصادر الدخل ذات الطابع الريعى كما أوضحنا مثل: إيرادات القناة (بلغت فى السنة المالية ٢٠١٧ـ ٢٠١٨ ٥,٥٨٥ مليار دولار، حسب بيانات موقع هيئة قناة السويس)، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج (نحو ٢٦,٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨، حسب تقديرات البنك المركزى)، و هى التحويلات الناجمة عن فتح المجال لتصدير قوة العمل بعد عجز التنمية عن توفير فرص العمل لها، واستنزاف أفضل القوى العاملة وأعلاها خبرة وأكثرها كفاءة سواءً من العمالة الماهرة أو من المهنيين من مهندسين وأطباء وغيرهم، وكذلك صادرات السلع البترولية، ومضاربات البورصة، ومردود السياحة، وهى كلها أنشطة هشة، شديدة التأثر بالمخاطر والتقلبات العامة والدولية، على نحو الضرر الجسيم الذى لحق بمجال السياحة، بعد حادث سقوط طائرة "إيرباص" الروسية، فى أكتوبر ٢٠١٥.

البطالة وقوة العمل:

حسب الأرقام الرسمية لـ " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، (٢٠١٧/٨/١٥)، أفادت نتائج بحث القوى العاملة للربع الثانى (إبريل - يونيه) ٢٠١٧، أن مُعدّل البطالة بلغ ١١,٩٨٪ من إجمالي قوة العمل، (عاملون ومتعطلون) البالغة نحو ٢٩ مليون فرد. بينما كان ١٢,٠٪ فى الربع الأول من عام ٢٠١٧، وبلغ ١٢,٥٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

وتعكس نتائج الأرقام الرسمية، بهذا الصدد، وضع المرأة فى المجتمع المصرى، والذى لازال متراجعاً، حيث يُقدَّر معدل البطالة بين الذكور بنحو ثلث مثيله بالنسبة للإناث (٨,٢٢٪ مقابل ٢٤,٦٨٪)، ومما له دلالة أن النسبة العظمى من المتعطلين، (٩١,٩٪)، هم من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة،

والجامعية وما فوقها (٤٠٪)! ونضيف تحفظا هنا على أرقام الحكومة التى يبدو أنها تقلل كثيرا من القيَم الحقيقية، على النحو الذى انتقدها منهجياً عدد من أبرز الخبراء الاقتصاديين المستقلين.

ويضاف إلى ماتقدم، ضعف مستوى تأهيل العمالة المصرية، على كل مستوياتها، وعجزها، فى العديد من القطاعات، رغم الإمكانات الكامنة الكبيرة، عن منافسة العمالة المُنَظَّمة، والمؤهلة، والمتقدمة من الدول الأخرى، ويؤكد ذلك المكانة المتدنية للغاية فى مؤشر التنافسية العالمية الخاص بكفاءة سوق العمل (١٣٤ من ١٣٧)!

ورغم أن البيانات الرسمية للجهاز تُحدد أن نسبة المتعطلين فى مصر، بلغت عام ٢٠١٧ مانسبته ١١,٩٨٪، (٣,٤٩٦ مليون متعطل)، إلا أن مؤشرات موضوعية عديدة، ومنها الآليات المُستخدمة لتحديد أعداد العاملين، أو غير المتعطلين، ترفع من النسبة فى الواقع، وحتى فى ظل هذه الأرقام، تبدو نسبة البطالة كبيرة، وذات تأثيرات سلبية شديدة، خاصةً وأن الأغلبية العظمى من العاطلين عن العمل، هم من الأجيال الشابّة، كما أن نسبة كبيرة من الأعمال المُتعاطاه هى أعمال مؤقتة واستثنائية، وبلا أية ضمانات سواء ضد الطرد والتسريح الفجائيين، أو للحفاظ على حقوق العاملين وضمانات عملهم.

والأهم أن أعداداً كبيرة من العاملين، الذين استُنقذوا من شبح البطالة، يعملون فى مشاريع إنشائية تابعة للدولة، (طرق - كبارى - أنفاق – المدن والعاصمة الجديدة ... إلخ)، أو للقطاع الخاص (كمبواندات – مدن سياحية – مساكن ومُجمعات ترفيهية ..إلخ)، وهى فى أغلبها أعمال غير دائمة، تنتهى بانتهاء المشروع، مايعنى تعرضهم لإمكانية العودة إلى جيش البطالة حال إنجاز هذه الأنشطة العقارية والمدنية.

السياسات المالية والضريبية وتدليل الأغنياء:

ينطلق حزبنا من الالتزام بالمادة ٢٧ من الدستور التى تنص على أن: النظام الاقتصادى «يلتزم إجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون».

وعبر الممارسات اليومية تُبدى الحكومة عجزها عن حل المشكلات الرئيسية التى أثقلت كاهل المجتمع والمواطن، بل زادتها تعقيداً، فى ظل الانتهاج المُعلن للسياسات الاقتصادية ذات الطابع "النيو ليبرالى" المتوحش، الذى يأبى التدخل، بأى صورة من الصور، للسيطرة على غلواء الاستغلال الرأسمالى العنيف لملايين المواطنين، من الطبقات محدودة الدخل والطبقة الوسطى، أو لمواجهة تغول وفوضى "السوق"، والارتفاعات المستمرة لأسعار السلع الأساسية، ولعل غياب تحديد حد أدنى للأجور فى القطاع الخاص من أوضح الأمثلة!

ووجه آخر من أوجه انحياز السلطة، الاجتماعى، السافر، للطبقات الغنية فى المجتمع، يتبدى فى استمرارها فى فرض سياسات "الجباية" التى لا تألو جهداً فى سحق المواطن، وبالذات عبر أشكال عشوائية للضرائب، التى تترفق بالطبقة الغنية أيما رفق، وتحرص على تجنب تحميلها ولو بالنذر اليسير من كلفة "الإصلاح" الاقتصادى المزعوم، مثلما حدث رفضها المبدئى(!)، لمقترح فرض ضرائب تصاعدية على الدخل كما يحدث فى أعتى النظم الرأسمالية، والتى قد تصل إلى 60% وأكثر، والإعفاءات الضريبية بنسبة ٥٠٪، التى تُقَدم للمستثمرين فى المجتمعات الصناعيَة الجديدة وفقاً لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، وكذلك إهدار ثروة البلاد العقارية بالسماح للأجانب بتملك الأرض، واستعادة نصف مادفعوه من ثمنها، وتقاعسها عن استيفاء حق المجتمع عبر ضريبة على أرباح البورصة لا تتجاوز ١٠٪ من مئات المليارات المنزوحة من اللحم الحى للشعب المصرى، كل عام، والتى ينوء تحت ثقلها المواطن العادى بالأساس، (إجمالى الإيرادات الضريبية المستهدفة (فى موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩)،

تُقدَر بـ ٧٧٠,٢٨٠ مليار جنيه، مقابل ٦٢٤,١٩٨ مليار متوقعة فى موازنة ٢٠١٧-٢٠١٨، وإجمالى ضريبة القيمة المضافة (فى موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩) تبلغ ٣٢٠,١٤٨ مليار جنيه، مقابل ٢٥٥,٠٣٩ مليار متوقعة فى موازنة ٢٠١٧-٢٠١٨)!

إن السياسات الضريبية تلعب دوراً هاماً فى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء وعلى حساب الفقراء ومحدودى الدخل، على عكس المتوقع، والحادث فى الدول الأخرى. ولنا أن نذكر أن أعلى شريحة للضريبة الموحدة على الأغنياء بلغت ٣٨٪ على الشركات حتى عام ٢٠٠٥، و٤٢٪ على الأفراد، وهذا ليس بمبالغة بالنسبة لمختلف دول العالم حيث تبلغ ٤٠٪ فى كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا، و٣٧٪ فى أمريكا كضريبة فيدرالية يضاف إليها بين ٧ و٨٪ ضريبة ولايات، أى حوالى ٤٥٪، بينما تصل فى الدول الإسكندينافية إلى ما يفوق ٥٠٪. كان قرار الطبقة الحاكمة أيام "يوسف بطرس غالى" تخفيض الضريبة على الأغنياء إلى النصف، وتخفيض الشريحة القصوى إلى ٢٠٪، ولم تزد بعد الثورة إلا إلى ٢٢,٥٪ حالياً. بينما تتفاقم الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على الفقراء مثل ضريبة المبيعات التى وصلت إلى ١٤٪ حالياً، غير الضرائب على البترول ومشتقاته، وعلى الكهرباء والمياه التى تجاوزت أسعارها كل منطق، وهو مادفع لانتشار حركات للامتناع عن دفع فواتير المياه والكهرباء فى بعض المناطق السكنية! ويتم توجيه حصيلة الضرائب المُحصلة بما يصب فى صالح الأغنياء: الإسكان الفاخر، وطرق السيارات إلى المناطق السياحية، فيما يُضن بها على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، التى يدور الإنفاق عليها حول نصف الحد الأدنى الذى قرره الدستور (رُبع النسب العالمية!) مسبباً تدهور الخدمات الشعبية، والمزيد من إفقار الفقراء.

استفحال الفساد:

ومن جهة أخرى، فحسب تقرير «مؤسسة الفساد والشفافية»، تراجع مركز مصر فى عام ٢٠١٨، من المركز ١٠٨ إلى المركز ١١٧ من ضمن ١٨٠ دولة، بمعدل شفافية قدرة ٣٢٪.

أصبح معلوماً بالضرورة، أن الفساد البنيوى، "الكبير"، (وزراء، ومحافظين، ومسؤلين كبار، سابقين وحاليين)، و"الصغير" (قطاع ملحوظ من موظفى الجهاز البيروقراطى المترهل)، ينخر فى أحشاء جهاز الدولة، ويُقوض استقرار المجتمع، ويستنزف جانباً هائلاً من قدراتهما، ويبدد جهوداً ضخمة تذهب أدراج الرياح، بلا طائل، خاصةً مع التعديل التشريعى الذى صدر بالقرار الجمهورى رقم ١٦ لسنة ٢٠١٥، مُقنناً للتصالح فى قضايا الفساد. ورغم كل العمليات ذات الطابع الدعائى، التى يجرى فيها توجيه ضربة لبؤرة فساد هنا أو هناك، من حين لآخر، ورغم إعلان الحُكم، بين الحين والآخر، عن ضبط مسؤول كبير هنا وآخر هناك، للإيحاء بأنها لا تتردد فى مواجهة هذه الظاهرة المستفحلة، فهى تدور حول المشكلة، ولم تمس العصب الحى لها، الذى يرتع آمناً، لأنه يعرف محدودية وشكلانية مايُزعم أنه "حرب دائمة ضد الفساد"، وتوقفه عند مطاردة بعض الفاسدين، دون توفر إرادة القضاء على ظاهرة الفساد ذاتها! قد رأينا، بالذات منذ إنشاء لجنة السياسات وحكومتها، حكومة رجال الأعمال برئاسة "أحمد نظيف"، زواج الاستبداد والفساد، وزواج رأس المال بالسلطة السياسية، وتستُّر الكثير من المسئولين على الفضائح السياسية، رغم تقديم بعض أكباش الفداء المحدودة، بين الحين والحين، فى محاولة لتجميل الوجه، والتظاهر بمحاربة الفساد، فى استثناءات لا تفعل شيئاً سوى أن تؤكد قاعدة وصول الفساد إلى قمم الجهاز الإدارى للدولة.

تفاقم الدين العام :

ويضاف إلى خطورة ماتقدم، أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً غير مسبوق فى الاقتراض المحلى والخارجى، لتعويض عجز الموازنة العامة للدولة، ويشير مؤشر الدين العام المصري إلى أنه تضاعف ٥ مرات في آخر ٥ أعوام، وحسب الإحصاءات الرسمية فقد بلغ الدين العام المحلى ٣,٦٩٥ مليار جنيه، وبما يمثل نحو ١٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، الذى بلغ نحو ٣,٥ تريليون جنيه، خلال العام المالى ٢٠١٧ – ٢٠١٨.

وعلى صعيد آخر، فإن إجمالى الدين الخارجى لمصر، بلغ، فى نهاية شهر يونيو الماضى، نحو ٩٢ مليار دولار، حسب بيانات "البنك المركزى المصرى"، (المصرى اليوم، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨)، وتتكلف الدولة فوائد باهظة لقاء خدمة هذا الدين المتزايد باضطراد، وقد ارتفعت هذه الفوائد ١٠٠٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة وحسب، وتوقّع مشروع الموازنة العامة للدولة، للعام المالى ٢٠١٨ – ٢٠١٩ أن ترتفع فوائد الدين العام الخارجى، خلال العام المالى القادم، بنسبة ١٥,٤٪، لتصل إلى ٣١,٤ مليار جنيه، مقابل ٢٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالى الحالى، وقَدَّر البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة، للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، أن تؤدى أى زيادة فى أسعار الفائدة خلال العام المالى القادم بنسبة ١٪ إلى ارتفاع فوائد الاقتراض بما يتراوح بين ٤ إلى ٥ مليارات جنيه، وحذَّرَ البيان من أن حتى هذا المنفذ لتمويل العجز فى موازنة الدولة، على خطورته وارتفاع كلفته، ربما لا يكون مُتاحاً، بسبب «السياسة النقدية التقشفية للادارة الأمريكية، التى قد تؤدى إلى تضييق أوضاع التمويل الخارجى، فى الوقت الذى تتجه فيه مصر لاصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز فى الموازنة العامة ولتنويع مصادر التمويل، مما يمثل خطر ارتفاع تكلفة الاقتراض عن المتوقع فى موازنة العام المالى القادم».

وفى كل الحالات فإن إجمالى الفوائد المتوقع سدادها، خلال العام المالى

القادم، ستصل إلى نحو ٥٤١,٣ مليار جنيه، مقابل ٤٣٧,٩ مليار جنيه متوقعة بنهاية العام المالى الحالى، بزيادة قدرها ٢٣,٧٧٪.

ويبدو الوضع وكأن الاقتصاد المصرى قد دخل فى دائرةٍ مغلقةٍ: «عجزٌ، فاقتراض من أجل تغطيته، فزيادة لفائدة الدين، فمزيد من الضغط على النفقات، ثم مزيدٌ من العجز، فمزيد من الاقراض»، .. وهلمجرّاً. والمَخرج الوحيد الذى يطرحه "صندوق النقد الدولى" هو ما مضمونه مبادلة الديون ببيع الأصول الإنتاجية والخدمية، الأمر الذى قد يهدد بدفع اقتصاد الدولة للإفلاس، على نحو ماحدث فى دول عديدة، كاليونان، مُؤخراً.

وتستهدف الدولة، فى محاولتها لخفض عجز الموازنة العامة للدولة، بنسب وحدود سنوية، على زيادة موارد الدولة، وكفاءة تحصيل مستحقاتها من الضرائب والجمارك والرسوم المقررة، ومكافحة التهرب الضريبى والجمركى، وطرح الشركات فى البورصة، ورفع الناتج المحلى الإجمالى، لخفض نسبة الدين قياساً له، ويُلاحظ أن كل هذه الإجراءات لا تخرج عن المزيدِ من إجراءات "الخصخصة" و"الجباية"، وبزيادة الضغط على المواطنين، دون التطرق إلى انتهاج سُبل أكثر إيجابية وفعاليّة بديلة، كالاجتهاد من أجل زيادة حجم الإنتاج، وإعادة تشغيل المصانع المُعطّلة، وضغط النفقات الباهظة لجهاز الحُكم، والحد من استيراد كل مايمكن تصنيعه فى بلادنا، وغيرها من الوسائل.

وهم التعويل على الاستثمارات الأجنبية :

ومع أن الحكومة تُعول على جذب الاستثمارات من الخارج، التى قدمت لها، كل أشكال التنازلات والمغريات، دون جدوى حتى الآن، لتفعيل سياساتها الاقتصادية، والخروج من النفق، فالمؤكد أن استفحال أوضاع الفساد، وبيرقراطية الجهاز التنفيذى، وتضارب القوانين، إلى جانب أسباب أخرى عديدة، تعوق خلق بيئة مشجعة لقدوم أى استثمارات ذات بال لمصر، ويكفى مقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية للعام المالى ٢٠١٧ – ٢٠١٨، (والبالغ ٧,٥ مليار دولار

لاغير، رغم الخضوع الكامل لشروط الرأسمال الأجنبى، منذ بداية سياسة "الانفتاح الاقتصادى"، عام ١٩٧٤، وحتى الآن)، وبين أرباح أى شركة عادية فى أمريكا أو أوروبا أو الصين، لكى نعرف مسؤلية السياسات الاقتصادية العقيمة، وفقر الخيال، وتسلط البيروقراطية وغياب القدرة، عن تبديد كل كل هذه السنوات، وتكبيد المواطنين كل هذه المعاناة، فى انتظار رؤوس أموال وهميّة لن تأتى، لكى تساعد السلطة على تحسين الأوضاع، وتحقيق الوعود، ولو بقدر ضئيل ملموس!

لقد أتت الاستثمارات من الاقتصاد الرأسمالى العالمى وهى تعرف جيداً ما تريده من مصر، مثل دول العالم الأخرى. إنها بالطبع لا تريد لتلك الدول التابعة أن تحقق اكتفاءها الذاتى الغذائى والحصول على حريتها فى إنتاج لقمة عيشها، لسبب بسيط وهو وجود فائض فى إنتاج الحبوب فى السوق الرأسمالى العالمى يحتاج للتصريف! كذلك الإنتاج الصناعى الذى بلغ حد التخمة فى السوق الرأسمالى العالمى، ويحتاج إلى التصريف فى أسواقنا. أما رؤوس الأموال التى قَدِمت فمنها نوع من رؤوس الأموال الساخنة التى تأتى لتضارب فى البورصة وتهرب عند أى بوادر أزمة اقتصادية، دون أن تتحمل أية التزامات أو ضرائب، لا هى ولا رؤوس الأموال المحلية، على أرباحها الهائلة من عمليات البورصة. وقد رأينا كيف أن محاولة الحكومة المتواضعة لفرض ضريبة بالغة التدنى على أرباح وتحويلات البورصة، قد ووجهت بتحدٍ شرس من رجال الأعمال، سُرعان ما أجبرها على سحب قرارها، والتراجع المهين عن تنفيذه!

والنوع الثانى من رؤوس الأموال يأتى للاستثمار، سواء بشكل مستقل أو بمشاركة المستثمرين المصريين، فى نمط الصناعة المتروك للدول النامية كدولنا، مثل الصناعات الملوثة للبيئة. وقد رأينا شراء احتكارات الأسمنت العالمية لمعظم شركات الأسمنت المصرية وتصدير إنتاجها للدول المتقدمة التى تحظر فيها مثل تلك الصناعات، كما وتُقدم على بيعه فى السوق المحلية بالسعر العالمى، مما يقع عبؤه على كاهل المستخدم المصرى، برفع الأسعار فى

الوقت الذى تتدنى فيه الدخول كثيراً عن الدخول العالمية، الأمر الذى يضاعف من نتائج سياسات الإفقار.

وفى المقابل، فإن قلة محدودة من الاستثمارات الأجنبية هى التى تأتى ببعض الفائدة لنا وللغرب معاً، مثل الاستثمار فى البحث عن البترول والمعادن، وبعض الصناعات القليلة المتقدمة كما رأينا فى الاستثمار الصينى المصرى المشترك مثلا فى تصنيع الألياف الضوئية (Fiber-Optic) فى مصر، أو فى استغلال الرمال السوداء المصرية. وبالطبع فإنَّ السوق المفتوحة بدون قيود، لا تحاول تعظيم تلك الاستفادة بربط السماح للاستثمارات الأجنبية بنقل التكنولوجيا لمصر، وقصرها على مجالات يفتقدها الاقتصاد الوطنى سواء لضخامة الاستثمارات المطلوبة لها، أولاحتياجاتها لتكنولوجيا متقدمة لا نملكها، مثل التنقيب عن الغاز الطبيعى تحت مياه البحر.

إن إنضمامنا لـ "منظمة التجارة العالمية"، فرض علينا فرضاً الانصياع لمفاهيم وشروط والتزامات وقواعد «حرية التجارة والاستثمار» فى كل السلع والخدمات، وهو ما كانت محصلته تعظيم التخلف، ونهب الفائض المصرى لصالح الخارج ولشركائه المحليين، بدلا من إحداث تنمية حقيقية، تعود بالنفع على الوطن والمواطنين!

أزمة الطبقة الوسطى:

تمثل الطبقة الوسطى "زمانة الميزان"، فى المجتمع المنقسم إلى طبقات اجتماعية متمايزة، ويعكس التحسن فى أوضاع هذه الطبقة، تحسن أحوال سائر طبقات المجتمع، كما يعكس تدهور أوضاعها، أزمة المجتمع ككل.

ورغم إشكاليات تحديد مكونات ومقومات هذه الطبقة، التى تقع بين

الطبقتين: العليا والدنيا، وتتكون من تَجَمُّع اجتماعى واقتصادى، ومن ثم سياسى وثقافى، عريض، فهى، بشكلٍ عام، تضم شريحة من مُلاك الأراضى الزراعية الذين يباشرون استغلالها (٣ – ٥ أفدنة)، وأصحاب المشروعات الرأسمالية الريفية الصغيرة الذين يُستغَلون (أصحاب مزارع الدواجن، ومربى المواشى، وتجار الريف، وأصحاب سيارات نقل الإنتاج الزراعى، ومؤجرى الآلات الزراعية...إلخ)، والحرفيين، وتجار التجزئة، ومتوسطى وصغار المقاولين، ... إلخ، إلا أن أهميتها الاستثنائية، فى بلد كمصر، تراكت بفعل نفوذ وتأثير الشرائح والفئات الأكثر تعلماً وهيمنة ثقافية: أساتذة الجامعات، والباحثين العلميين، والقضاة، والصحفيين، والفنانين، والعاملين بالإعلام والإنتاج الفكرى، وكذلك متوسطى الموظفين الحكوميين، بمختلف مشاربهم، ومتوسطى وصغار أصحاب المهن الحرة: الأطباء، والمهندسين، والقانونيين، ..إلخ، وهى الفئات الاجتماعية التى خرج منها الزعماء والقادة والمفكرين والمبدعين، الذين بسطوا هيمنهم على إدارة البلاد طوال القرن الماضى.

وفى مصر، تعرضت مكانة الطبقة الوسطى إلى هِزة شاملة، وتراجع متواصل، منذ انتهاج سياسة "الانفتاح الاقتصادى" عام ١٩٧٤، وهذا التراجع لم يكن خصيصة مميزة لهذه الطبقة وحدها، وإنما عَبَّرَ عن أزمة بنيوية فى هيكل المجتمع والطبقة الرأسمالية الحاكمة، والنظام المهيمن.

وإذا كانت أقسام محدودة، من الشريحة العليا من هذه الطبقة، قد استطاعت الالتحاق بالطبقة الرأسمالية العليا، فإن الشريحتين الأخريتين: الوسطى والدنيا، قد شهدتا تردٍ حادٍ وغير مسبوق، فى الوضع والإمكانات والمكانة، بفعل التطورات الاقتصادية المتتالية، وبالذات تلك الإجراءات التى صاحبت تنفيذ شروط "البنك الدولى"، وأبرزها تخفيض قيمة الجنيه المصرى، الأمر الذى انعكس سلبياً، وبشدّة، على أقسام هذه الطبقة ذات المرتبات

والدخول الثابتة، كما أثر تأثيراً كبيراً عليها امتناع الجهاز الحكومى عن توظيف كوادر جديدة، واتجاهه لتيسير سبل تقاعد قطاع متزايد من كوادره البيروقراطية.

وحسب تقديرات بنك "كريدى سويس"، المختص بتقدير الثروات، شهدت مصر أكبر تراجع للطبقة الوسطى على مستوى العالم، منذ بداية الألفية وحتى عام ٢٠١٧، ويبدو أنها معرضة لمزيد من التدمير، جراء السياسات التقشفية التى تبنتها الحكومة فى إطار برنامج "الإصلاح الاقتصادى"، بعد أن تقلصت نسبة الطبقة الوسطى فى مصر، لأكثر من ٤٨٪، لينخفض عددها من ٥,٧ مليون شخص بالغ فى عام ٢٠٠٠، إلى ٢,٩ مليون فى ٢٠١٥، يمثلون الآن ٥٪ فقط من إجمالى البالغين.

وبالتأكيد أدى تعويم الجنيه وخطة الإصلاح الاقتصادى المتفق عليها، إلى المزيد من تآكل تلك الطبقة، وتنذر بالمزيد.

ولأهمية هذه الطبقة، ودورها المؤثر فى صياغة أفكار وتوجهات المجتمع، فإن استمرار تدهور أوضاعها، على النحو الذى نعاينه وأشرنا إليه، يُهدد بمزيد من تدهور أحوال المجتمع كله، ومن تراجع قدراته الفكرية والإبداعية التى شكّلت الثقافة المصرية خلال القرن المنصرم، وكانت عماد قواه الإبداعية الناعمة.

أزمة المياه ومصيدة «الفقر المائى»:

قُـدِّرت حصـة المواطـن المصـرى مـن الميـاه، (يونيـو ٢٠١٨)، حسـب بيانـات المسئولين الحكوميين، بأقل من ٦٠٠ متر مكعب سنوياً، والمفترض إلا تقل عن ١٠٠٠ مـتر، وتبلغ حاجـة مصر إلى ٢٢ مليون فدان، مـن الأرض الزراعية، لتلبية مطالـب النمـو السـكانى الكبير، يحتاج ريها لحـوالى ١٣٠ مليـار متر مكعب مـن الميـاه، طبقاً لعدد السـكان، الذيـن تجاوز عددهـم مائة مليـون نفس (أى أن الحاجـة الضروريـة تصـل إلى أكثـر مـن ضعـف حصـة مصـر مـن ميـاه النيل، والمُقَـدَّرة بـ ٥٥ مليار مـتر مكعب).

وكان نصيـب المواطـن المصـرى مـن الميـاه، فـى عـام ١٩٥٩، يبلـغ ألفـى مـتراً مكعبـاً، انخفـض فـى عـام ١٩٨٥ إلى ١١٣٨ متراً مكعبـاً، واسـتمر الانخفاض حتـى بلـغ ٥٥٥ متراً فى بدايات عـام ٢٠١٨، أى أن مصر»دخلت بعمق فى مرحلة الفقر المائى»، وهذا النصيب مسـتمرّ فى النقصان، بسـبب مُعدل النمو السـكانى الذى ارتفع من ٢,٠٤٪ فى الفترة (١٩٩٦ـ ٢٠٠٦)، إلى ٢,٥٦٪ خلال الفترة (٢٠٠٦ـ ٢٠١٧)، ومن هنا يبدو التحدى الكبير الذى يمثله "سـد النهضة" لمسـتقبل مصر وشعبها.

وقـد حَـذَّرَ تقريـر أخـير لمنظمتـى "الأغذيـة والزراعـة"، (الفـاو)، و"التعـاون الاقتصـادى والتنمية"، مـن أن «المياه والنزاعات تشـكلان التهديد الأكبر الذى يؤثر على مسـتقبل الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيـا»، ونبّه التقريـر إلى مخاطر الآثار المتوقعة «بسـبب تغيرات المناخ، وكذا الاسـتخدام المفرط للمياه السـطحية والجوفية، متوقعاً أن تواصل منطقة الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا، التى تُعتبر مـن أكـبر مسـتوردى المـواد الغذائيـة فـى العـالم، اعتمادها علـى الاسـتيراد، مع تسـجيل ارتفـاع كـبير لهذه الـواردات خلال السـنوات المقبلة» !.

الحل البديل الذى يقدمة حزبنا للأزمة الاقتصادية

ورغم اعترافنا بأن الاقتصاد المصرى يمر بأزمة شديدة، إلا أننا نطرح برنامجاً بديلاً فى مواجهتها يقوم على المحاور التالية:

- انتهاج سياسات تنموية تكفل، من خلال عملية تاريخية، نفى واقع التخلف، بما يعنيه من تشويه للهيكل الإنتاجى ونزح الفائض للخارج، وتوجيه الإنتاج إلى سد الاحتياجات المطلوبة منه من قبل السوق الرأسمالية العالمية. والتزام سياسة تنموية تقوم على التوجّه نحو الداخل، نحو إشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير، وتكامل الهيكل الإنتاجى واستقلاله.

- أولوية البدء بإصلاح السياسات الإنتاجية، والتركيز على الإنتاج الصناعى والزراعى بدلاً من التركيز على السياسات النقديّة والماليّة، لفشل تلك السياسات فى معالجة أسباب المشكلة. يجب أن تتوجه السياسات الزراعية تدريجيا لتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى كما فعلت الكثير من الدول النامية وليس فقط الدول المتقدمة. كما يجب تطوير الصناعة المحليّة الخفيفة والثقيلة وتطوير التكنولوجيا.

- يقتضى ذلك التركيز على معاظمة دور الدولة فى التصنيع، فمعظم التجارب التنموية بما فيها تجربتنا فى مصر استندت إلى قطاع عام قوى قادر على النهوض بالصناعة، وبالذات الصناعة الثقيلة والصناعات المتقدمة تكنولوجيا.

- التركيز على التنمية البشرية بالذات، بالاهتمام الفائق بالتعليم والصحة، والالتزام بالنسب الدستورية للإنفاق عليهما، والاهتمام بتوفير

الاحتياجات الأساسية للمواطن التى أقرّها الدستور، مثل حق الغذاء والسكن وغيرها.

• ولابد من دراسة وتجاوز الخبرة السلبية للسياسات المدمرة لـ "الانفتاح الاقتصادى" التى اتبعتها مصر منذ عام ١٩٧٤، إذ إن سياسة فتح الأسواق بلا ضابط أمام السلع، لاستيراد كل شيئ من الإبرة للسيارة، قد قوَّض جوانب كثيرة من منظومة الإنتاج المحلى، وأعاد هيكلة المتبقى منها لكى يتوافق مع احتياجات السوق العالمية فى القطاعات الملوثة للبيئة (حديد التسليح، الأسمنت، السيراميك، الأسمدة...) ورفع الأسعار بشدة.

• كما أن سياسات تحويل كل الأسعار فى الداخل إلى الأسعار العالمية، فى الوقت الذى لا تمثل فيه الأجور المحلية إلا نسبة ضئيلة من الأجور العالمية، قد قادت إلى تدهور مستوى معيشة الشعب وتضاعف الفقر، وتزايد الاستقطاب المجتمعى بزيادة الأغنياء غِنىً وزيادة الفقراء فقراً.

• كما أن تصفية الدور الاجتماعى للدولة، و"تحرير" الاستثمار المصرى والعربى والأجنبى، بزعم أنه القاطرة التى ستقود التنمية قد أثبت فشله، كما ثبت فساد تغليب الطابع العقارى والريعى المُضارب أو الاستهلاكى السفيه على الاستثمارات القائمة، فهو الذى أدى إلى تراجع مؤشرات التنمية عشرات الخطوات إلى الخلف

• فى مجال السياسات النقديّة لابد من عودة الجنيه المصرى لكى يكون هو السيد، ووسيلة المعاملات الوحيدة فى السوق الداخلى، بما يعنيه هذا من الرقابة على الصرف ومركزة موارد العملة الأجنبية وتحديد أولويات إنفاقها. يتكامل معها بالطبع الرقابة على التجارة الخارجية، وتحديد أولويات الواردات، بحيث تكون الاحتياجات الإنتاجية والاحتياجات

الاستهلاكية الأساسية للجماهير هى المحدد الرئيسى لنوعها وكمياتها، وليس حافز الربح المطلق لأى مستثمر.

- وفى السياسات المالية لابد من تحميل عبء الأزمة الاقتصادية على الطبقات القادرة وليس على الطبقات الفقيرة، وذلك عن طريق الضرائب التصاعدية، فالحد الأقصى للشرائح الضريبية فى مصر كان ٣٨٪ على الشركات و٤٢٪ على الأفراد حتى عام ٢٠٠٥ حينما خفضه يوسف بطرس غالى وسياسات لجنة السياسات إلى ٢٠٪. ولم يزد فى مرحلة الثورة إلا إلى ٢٢,٥٪ بينما يبلغ ٤٠٪ فى كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا، ويزيد فى الدول الاسكندينافية إلى نحو ٦٠٪. ومن المنطقى أن نرفع الصوت مطالبين بإعادة «الضريبة على الدخل»، إلى الحد الأقصى الذى كان موجوداً فى مصر حتى سنة ٢٠٠٥.

- كما نناضل من أجل هيكل أجور عادل لا يزيد فيه نسبة الحد الأدنى للأجور إلى الحد الأقصى عن ١ : ١٥، علما بأنه فى اليابان ١ : ٩ وفى أمريكا ١ : ١٤. فى قانون الخدمة المدنية تبلغ النسبة بين الحد الأدنى للأقصى للأجور ١ : ٥٠! بل وتوجد ١١ فئة مستثناه.

وقد قدَّرت المحكمة، عام ٢٠٠٨، على أساس دراسة موثقة، أن ١٢٠٠ جنيه، كحد أدنى للأجور، يلزم لتوفير الضرورات فى مستوى حياة فى الثمانينات! بينما قدَّرت «سكرتارية العمل والأجور» بـ «الاتحاد العام لعمال مصر»، بعد ذلك بعشر سنوات، عام ٢٠١٨، أن الحد الأدنى الواجب توفره للأجور يجب أن يبلغ ٣٥٠٠ جنيه شهرياً.

- ويكفى فى هذا الصدد توضيح أن نسبة عوائد العمل فى مصر تساوى، فى مختلف تقديرات الخبراء، بين ٢٠٪ و٣١٪ من إجمالى الدخل، فى حين تتراوح عوائد الملكية من أرباح وفوائد وريع بين ٦٩٪ و٨٩٪. بينما

كانت تلك النسبة فى الثمانينات فى مصر ٤٩٪ لعوائد العمل مقابل ٥١٪ لعوائد الملكية! بينما تصل نسبة الأجور فى الدول المتقدمة إلى ٦٠٪. حدد قانون الخدمة الاجتماعية الحد الأدنى للأجور فى القطاع الحكومى فقط، والذى لا يعمل به سوى ٢١٪ من العاملين. بينما لا يوجد حتى الآن حد أدنى للأجور فى القطاع الخاص المنظم الذى يعمل به حوالى ٣٢٪ من قوة العمل، ناهيك عن الوضع المذرى للعاملين فى القطاع الخاص غير المنظم، والذى يعمل به أغلبية العاملين (٤٦٪ منهم). وفى وضع غير مسبوق فى تاريخ مصر، عام ٢٠١٢، كان إجمالى بند الأجور فى الموازنة العامة للدولة ١٣٦ مليار جنية تقسم بين أجور منتسبى الإدارة العليا، والبالغين حوالى عشرين ألفاً من الأشخاص، يبلغ نصيبهم ٥٤ مليار جنيه، بينما يبلغ أجور ٥,٩ مليون عامل فى الدولة ٨٤ مليار جنيه! أى أن ثُلث فى المائة من العاملين فى الحكومة، يحصلون سنويا على نحو ٤٠٪ من مخصصات الأجور، بينما يحصل أكثر من ٩٩٪ من العاملين على ٦٠٪ من مخصصات الأجور فى الموازنة العامة للدولة!

- ومن هذا المنطلق، فنحن نطالب بحق الشعب فى التعليم والعلاج، كخِدمات يتم تقديمها من حيث الأساس بالتكلفة من قِبل الحكومة والجهات الأهليّة غير الربحيّة، على أن يكون الالتجاء إلى الجهات الربحيّة أمراً اختيارياً لمن يرغب من المواطنين، إننا نرفض خصخصة الخدمات وتحويلها إلى سلع لا يملك الوصول لها القسم الأساسي من شعبنا، ونطالب بالالتزام بنسبة الإنفاق الدستورية على التعليم والصحة.

خاتمة واستنتاجات

من المنظور الاستراتيجى، فإن حلول معضلات النظام الرأسمالى التابع، المأزوم، لا يمكن أن تجد لها حلاً، إلا فى ظل مجتمع اشتراكى علمى، مستقل الإرادة، يسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية للملايين الغفيرة من أبناء الشعب، بكافة طبقاته العاملة والبنَّاءة ، مجتمعٌ قائم على دعائم العلم والمعرفة، وعلى فتح آفاق الوعى على معطيات العقل المنفتح الخلاّق، رافض للطوبويات والخرافة، وقادر على تفعيل كل الطاقات الإيجابية للمجتمع، وإدراجها ضمن مشروع كبير، ومستدام، للبناء الاجتماعى والسياسى والثقافى المتناغم، وبالاعتماد على الطاقات الهائلة، الكامنة فى الشعوب، ومستفيداً من المنجز الحضارى الإنسانى، ومن كافة الخبرات المتراكمة لمصر وللدول الأخرى، الناجحة منها والفاشلة، ومن نتائج التطور التقنى العالمى الجديد، بمرونة، وبعيداً عن «الدوجما» والجمود، الذى أدى إلى انهيار بعض التجارب الكبيرة السابقة.

إن البديل الوحيد المتاح أمام شعبنا، والشعوب التى تعيش ظروفاً مشابهة، هو النضال المتواصل، والصعب، والصلب، من أجل مقاومة منظومة التبعية، والحد منها، وتطوير الانتاج الزراعى والصناعى من أجل إشباع متزايد لاحتياجات الجماهير، واعتبار الطاقات البشرية هى الاستثمار الحقيقى عن طريق التعليم، والصحة، والإنفاق السخى على العلم والتعليم، والتمكّن من تحصيل القدرات العلمية والتكنولوجية، اللازمة لتطوير استخدام مواردنا الهائلة، وتسخيرها بشكل متزايد لمصلحة جماهير شعبنا.

ويتضمن هذا بالحتم، نضالاً طويل النَفَس ضد فكر ومنهجية التبعية للغرب، وبالضرورة ضد كل الطبقات المتحالفة معه بالداخل، وهو شرطٌ لازم لتطوير حياة الشعب وتقدمه، ولصنع مقومات الاستقلال الذاتى الزراعى والصناعى، وامتلاك هيكل إنتاجى متكامل يضم الصناعات الثقيلة والخفيفة والتكنولوجيا العالية، ولتوفير مقومات تحرير شعبنا النهائى من

كل أشكال النهب، سواء من الغرب، أو من كل تابعية وأصحاب المصلحة المشتركة معه بالداخل.

ويستلزم النجاح فى هذه المسيرة، النضال من أجل إعادة السيادة النقدية لعملتنا الوطنية، ورفض حيازة العملة الأجنبية خارج البنوك، وتحديد أولويات الاحتياجات الإنتاجية والضرورات الاستهلاكية لأغلبية الشعب، ووضع الحدود على نمط الاستهلاك الترفى المُسِف الذى يُقلِّدُ فيه أغنياء وطننا مسلكيات أغنى أغنياء العالم، على حساب إفقار شعبنا. وبالطبع يقتضى كل ذلك نضالاً لا يعرف الكلل من أجل توفير حياة ديمقراطية، لا تقتصر على مجرد الانتخابات البرلمانية، ولكنها تفتح أمام الجماهير أوسع أشكال حريات التعبير والتنظيم: حق الاجتماع، والتظاهر والإضراب السلميين كما ينص دستورنا، كما يفتح الباب أمام الحرية الحقيقية للمنظمات الحزبية والنقابية والجماهيرية من مختلف الأنواع، كأدوات لتحقيق تلك الأهداف.

إن هذا هو الطريق الذى يربط بين تكتيكاتنا للحد من التبعية للمراكز الإمبريالية العالميَة، ومن الاستغلال الداخلى والخارجى، بالاستناد إلى سياسات البناء بالاعتماد على الذات، وباعتباره السبيل الأوحد لتحقيق الهدف الاستراتيجى لحزبنا: بناء نظام اشتراكى عادل، وإقرار استراتيجية وطنية بديلة، ونظام للعدالة الاجتماعية، وديمقراطية شعبية أصيلة، تحقق مطالب شعبنا الجوهرية، وتتقدم به إلى مراقى الازدهار والتقدم.

ثانيا

مشروع البرنامج النضالى/ المطلبى فى المجالات المختلفة

مفهوم الديموقراطية، والنضال من أجل الحريات

مقدمة:

وإذا كان الأمر على ما أشرنا إليه آنفاً، فالسؤال الذى يطرح نفسه بقوة: أين يكمن الخطأ؟ ولماذا رغم الفقر والإجحاف يستمر الوضع على ماهو عليه من تدنٍ وتردٍ، دون أن تعلو أصوات الجموع بالرفض والتمرد؟!.؟!.

لا يكمن أدنى خطأ فى هذه السياسات، من وجهة نظر السلطات الحاكمة، أو الطبقة الرأسمالية المهيمنة، المندمجة- عضوياً – فى المنظومة الرأسمالية التابعة، بل على العكس تماماً، فهى تراها المسار الوحيد الذى لابديل له، الذى يتم عبره «إنقاذ أحوال الاقتصاد المتدهور»، و«انتشال المجتمع من أزماته»، التى مبدؤها، من وجهة نظرها، (الخراب) الذى ترتب على أحداث ٢٥ يناير!، متجاهلةً حقيقة أن الأزمة المستحكمة للاقتصاد والمجتمع، والتى ورطتنا فى مستنقع التخلف والبؤس الذى يغرق فيه عشرات الملايين من مواطنى البلاد، إنما تعود، بالأساس، إلى تطبيق نفس السياسات الفاشلة، للأربعة عقود ونصف العقد، التى مرّت على بداية انتهاج سياسة "الانفتاح الاقتصادى" بكل ماتضمنته من فساد ورعونة وتسرُع وتواطؤ، أدت فى النهاية إلى تدمير المقومات الأساسية للمجتمع، التى كان يمكن البناء عليها وتطويرها.

لايعنى هذا، بأى حال، الدفاع عن أخطاء وسوءات، بل خطايا وجرائم، البيروقراطية المصرية فى العهد الأسبق، والتى كانت حاضنة للقوى المضادة، ومن رحمها تم الانقلاب على النظام الناصرى، وتبديد الشق الإيجابى فى تجربته: الانحياز للطبقات الفقيرة فى المجتمع، ومحاولة بناء صناعة وطنية،

والارتباط بحركة التحرر العربى العالمى، ومعاداة الاستعمار والصهيونية، مع الحفاظ على أهم سلبياتها، والممثلة فى منظومة الاستبداد السياسى، والانفراد بالقرار، والعداء للحركة الجماهيرية المستقلة، والقبضة الأمنية الغاشمة، الأمر الذى سَهَّلَ تمرير كل السياسات التى رُفضت خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، حتى وصل الأمر إلى ماهو عليه.

أين يكمن الخطأ إذن؟!.

يكمن الخطأ، بوضوح، فى أننا فى مصر، وبتأثير المعاناة الشديدة، لمدة عقود طويلة، من غياب الديمقراطية، انعكس هذا الأمر على مستوى نضج وتطور كل من القوى السياسية والحركات الجماهيرية المعارضة، وعلى إمكانية تنظيم كليهما فى منظمات جماهيرية واسعة، وحرَة، ومرتبطة عضوياً بالناس، ومُعبرة بعمق عن مصالحها وحاجاتها، كالأحزاب، والنقابات المهنية والعمالية، والروابط الفلاحيَة، والاتحادات الطلابية، ومختلف أنواع المنظمات الجماهيرية الشبيهة.

لقد مَثَّلت ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو خطوة ضخمة على طريق نهوض المعارضة الشعبية، سواء فى صورة تبلور أحزاب تقدميَة، أو فى صورة تصاعد مستوى تنظيم الحركة الجماهيرية، ويكفى للتدليل ذلك تكوين المئات من النقابات المستقلة.

إلا أن هذا التطور الكبير فى هذا المدى الزمنى القصير، لا ينفى وجوب اعترافنا بمحدودية تلك التنظيمات الجماهيرية، وضعف انغراس جذورها فى التربة المصرية، ووهن علاقتها العضوية بالقاعدة الشعبية، ومحدودية الصلات بين الحركة السياسية المنظمة- المحدودة هى أيضا - وبين الحركات الجماهيرية.

ومما له دلالة مهمة التأمل فى مغزى التطور الذى طرأ على الحركة الجماهيرية فيما بين الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير وما بعدها. لقد كانت الحركة المطلبية قبل ثورة يناير حريصة على البعد عن الحركات السياسية

المعارضة مثل «كفاية» والأحزاب حتى التقدمية منها. كما كان توجه معظمها نحو الحكومة بمطالبها، وليس لبناء القوى الجماهيرية الواسعة من أجل الضغط عليها. وكان هذا، بالطبع، يعكس مستوى محدودية نضج الحركة، ووعيها السياسى المتدنى.

ولقد ساهم مشاركة الملايين من جماهير الطبقات الشعبية فى الثورة، فى إحداث عدداً من التطورات المهمة فى الحركة الجماهيرية: فعلى المستوى العملى تطورت أساليبها إلى أساليب أكثر قدرة وفعالية على المعارضة للنظام والضغط عليه. كما سقطت الأسوار العالية التى كانت تفصل بين الحركة السياسية والحركات الجماهيرية، ولو فى حدود معينة.

إن تطور مستقبل كل من الحركة السياسية الحزبية، والحركة الجماهيرية النقابية والمطلبية، والالتحام بينهما، هو «عملية»، (Process)، تحدث فى التاريخ، وتستوفى مداها الزمنى الموضوعى، مهما كانت، نوايا القوى السياسية أو تمنياتها. ويتخذ هذا الاندماج بين الحركة السياسية والحركة الجماهيرية أشكالا مختلفة، ويستغرق زمنا لازماً، وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة مرحلة زمنية طويلة.

مهماتنا الأساسية:

وإذا كان المثل الواضح الذى ضربناه يوضح كيف ازداد مستوى وعى ونضج وتسييس الجماهير بعد الثورتين، فإنه يعكس أيضا محدودية تطور هذا الوعى، سواء فى إدراك الحركات السياسية اليسارية والتقدمية لواجباتها، أو فى إقامة الحركات الجماهيرية لعلاقات بالحركة السياسية، والاطمئنان للتعاون معها، ناهيك عن قيام الجماهير بفرز تلك الحركات، وتحديد أصدقاءها وأعداءها، ومستوى قرب كل من القوى السياسية، من أهداف تلك الحركة.

ومن هنا، وفى ظل الأوضاع التى أشرنا إليها، فإن مهمتنا الرئيسية الآن، تتلخص فى بذل الجهد من أجل تعديل ميزان القوى بين الطرفين: الشعب والطبقة الرأسمالية التابعة الحاكمة، تدريجياً، والعمل من أجل استعادة

زخم الحياة السياسية، واسترداد مساحات الحرية التى انتُزعت بتضحيات جسيمة على مدى العقود الماضية، وتسييس الوعى الشعبى العام السائد فى الحالة الراهنة، الغاضب، والرافض بشدة لسياسات النظام الاقتصادية، التى تُحَمِّلُه أعباءً لاطاقة له بها، تثقل كاهله، ويئن تحت وطأتها، دون أن يتجسد هذا الموقف فى صورة مقاومة منظمة ومؤثرة ملموسة، وتوعيته بأن الخروج من الأزمات الهيكلية الطاحنة، العميقة، التى تُحيط به من كل جانب، وأن بناء مجتمع «العدل» و«الحرية» الذى ينشده، لن يكون إلا بالاعتماد على نفسه، وتفعيل قدراته الذاتية، والتحرر من وهم انتظار «المُخلِّص» الذى يملك حلاً سحرياً لمشكلاته الطاحنة المُزمنة، من هذا الاتجاه أو ذاك. من الخارج أو من الداخل!

إن مهمتنا المُلِحَّة الآن، واستفادةً من خبرة العقد الماضى المتراكمة، تتلخص فى التركيز على بناء القواعد الشعبية اللازمة لمرحلة نضال سياسى قادمة، تستهدف ترقية الوضع التنظيمى للجماهير، وتأطير عملها فى أطر محددة: أحزاب، ونقابات مستقلة، وروابط، واتحادات، وتجمعات جماهيرية، وجمعيات تعاونية، ... إلخ، والدفع باتجاه استعادة زخمها الحركى تدريجياً، لكى تكون رقماً محسوباً فى مجريات الصراع الطبقى والاجتماعى.

إن واجبنا الأول: هو بناء الحركة الشعبية المنظمة والقوية. إن واجبنا الأساسى الآن هو تكثيف الجهد من أجل بناء الحركة الشعبية، المنظمة، والقوية، والقادرة على الدفاع عن مصالحها، وليس الدعوة إلى النزول العشوائى، للشارع، على غرار «المبادرات» التى تُطرح من حين لآخر، والتى لا تبنى فى الواقع، وإنما تقود حتماً إلى الصدام المؤكد مع النظام، بما يعقبه من تكثيف لإجراءات القمع وإحكام السيطرة، وتوفير مبررات متجددة للاستبداد السياسى، دون مردود إيجابى يقود إلى الأمام، كما تصب هذه النتائج المُتَوَقَّعة لصالح جماعات الإرهاب التى تسعى لاقتناص الفرصة للعودة إلى المشهد، وتكرار عملية اغتصاب أى نشاط شعبى، أى دون أن ينعكس ذلك فى إحداث أى تغيير حقيقى، يساهم فى تعديل موازين القوى.

يجب أن يملك حزبنا الشجاعة، لأن ينتقد بوضوح مساهمة سلوكيات قطاعات من الشباب وأحزاب وتجمعات (المعارضة)، بموقفها ذى الطبيعة «الليبرالية» سياسياً، والمضمون "النيو ليبرالى" اقتصادياً، المتعاطف مع جماعة «الإخوان»، والذى يقدم لها المبررات والذرائع، والمائع تجاه جرائم الجماعات الإرهابية، تحت شعار مقاومة "العسكر"، والذى تحركه نظرة «إرادوية» تتجاهل الظروف الموضوعية الراهنة، العامة والذاتية، وتتصور واهمةً، إمكانية استعادة وقائع الأمس، وتكرار الماضى بحذافيره، دون بذل جهدٍ يُذكر للارتباط بالناس، واقناعهم بعدالة المطالب المطروحة، وتنظيم قدراتهم وصفوفهم للدفاع عن مصالحهم واستعادة حقوقهم المهدرة، الأمر الذى يمنح السلطة الفرصة لتمرير مخططاتها القمعية دون مقاومة مؤثرة، ويُسَهِّل للنظام مهمة عزلهم عن الجماهير، والانفراد بهم دون مقاومة تُذكر، حتى وصلنا إلى الوضع القائم، الذى شهدَ ضموراً غير مسبوق فى جميع أوجه الحركة السياسية الشعبية، وعلى كل المستويات، وانقلاباً فى وضع ميزان القوى بين الجماهير وأعدائها، لصالح الطرف الأخير.

تأسيس شبكة الجماعات القاعدية للدفاع عن المصالح الجماهيرية

إن المدخل الأساسى لتحقيق هذا الهدف ينبغى أن يكون من خلال التبنى الواضح لمشكلات ومطالب الجماهير، والالتحام بها وبواقعها، وتقدُّم صفوفها فى الدفاع عن قضاياها المباشرة ومصالحها المُلحة، التى لا حصر لها، والتى تتعرض للعسف بفعل السياسات القائمة، من خلال بناء شبكة واسعة ممتدة بطول وعرض البلاد، من الجماعات القاعدية الصغيرة، تجمع أطيافاً من المواطنين، يجتمعون فى آليات بسيطة، ومتنوعة، للدفاع عن مصالحهم المهدرة، ولتوفير الخدمات (ذات الطابع الملموس) لإعضائها: مثل فصول محوالأمية، ومجموعات تقوية التلاميذ المجانية (كبديل للدروس الخصوصية التى تكسر ظهر المواطن)، والعيادات التطوعية المتحركة، وجمعيات مواجهة الغلاء، وحماية حقوق المستهلكين، والجمعيات التعاونية التى توفر السلع بأسعار مناسبة،

ولجان الدفاع القانونى المكونة من محامين متطوعين، لمواجهة العسف البيروقراطى والشرطى بالمواطنين، والمبادرات التطوعية لنظافة وتجميل الشوارع والأحياء، وأنشطة تشغيل الشباب ومكافحة البطالة، ... إلخ. صحيح أن ذلك لا يُعتبر حلاً ناجعاً لجميع مشكلات المجتمع، لكنه السبيل الطبيعى للارتباط بالناس، ومعرفة همومهم، والمساعدة على حل مشاكلهم، الأمر الذى يُكسب الكوادر الحزبية وعياً نافذاً بدور وأهمية العمل الجماعى، ويدفعها ويدفع الجماهير، لتطوير وعيها السياسى باتجاه أهمية بناء أحزاب ثورية حقيقية، مرتبطة بها وبمصالحها.

ولابد، فى هذا السياق، من إيلاء العمل وسط الشباب أهمية خاصة، لحركيته وفاعليته، وينبغى أن نجيد استخدام آليات التواصل المناسبة لظروفهم وزمنهم، وبالذات أدوات التواصل الاجتماعى على «الإنترنت» كـ«الفيس بوك»، و«الانستجرام»، و«التويتر»، وغيرها من الأشكال الشبيهة، التى يبرع الشباب فى استخدامها، لحفزه على تجاوز حالة الإحباط والعزلة الحالية، والمشاركة الفعالة فى بناء جسور حقيقية مع الشعب ومشكلاته، مع التأكيد المستمر، على أن هذه الأدوات مجرد وسائل للتواصل، لاتُغنى إطلاقاً عن خبرات العمل المباشر، مع الشباب، ووسط الناس، كأداة لابديل عنها للارتباط بالجماهير، واكتساب ثقتها، واستخلاص التجارب والمهارات السياسية والاجتماعية، القيادية، الضرورية.!.

ولكل هذا فنحن نتحرك فى مجال الديمقراطية وفق البرنامج التالى:

١. يناضل حزبنا من أجل بناء مجتمع حر، مدنى علمانى لا يؤمن بالخلط بين الدين والسياسة، ويعترف بكرامة الإنسان، وحقه فى الاختيار، وحرمة جسده وإرادته، وحرية اعتقاده وتفكيره، بالفعل، وعلى أرض الواقع، لا كنصوص دستورية جامدة لا تُطبق. وتمثل الديمقراطية التى نبتغيها أداة لتطوير فكر وثقافة ووعى المجتمع، وتوثيق مستوى العلاقات الإيجابية بين مختلف مكوناته. وفى هذا السياق، فقد احتوى دستور ٢٠١٤ على مجموعة قيَمة من المكاسب والمبادئ، لكنها ظلت حبراً على ورق، لرفض الطبقة الرأسمالية المهيمنة تنفيذها، حتى لاتنتقص من مكاسبها وسلطتها من جهة، ولضعف الحركة الشعبية واليسارية، وعدم قدرتهما على فرض تنفيذها بالقوة السياسية على أرض الواقع، من جهةٍ ثانية.

٢. نحن نؤمن بديموقراطية حقيقية، أعمق من الديموقراطية الشكلية التى عرفتها مجتمعاتنا، والتى لا تعدو تمثيلاً نيابياً ظاهرياً، محصوراً فى فكرة "تداول السلطة"، يلعب فيه المال السياسى (الذى يوجد بوفرة بين أيدى الطبقة الرأسمالية، والتيارات التكفيرية التى مُولت على امتداد عقود طويلة من أنظمة النفط والحركات الوهابية)، وكذلك القرب من مراكز الحكم، والانتماءات العشائرية والقبلية، الدور الأساسى فى توجيه التصويت، وسط جموع شعب فقير، يعانى من تشوه الوعى، وغياب التنظيم، ونسبة أُمية فعليّة عاليّة للغاية، وأميّة ثقافيّة طاغية، وسط قطاع واسع من (المتعلمين).

٣. ونحن وإن كنا نعترف بأهمية الحريات الليبرالية فى تطوير الحركة الديموقراطية لجماهير الطبقات الكادحة، إلا أننا نختلف جذرياً مع توجهات الليبرالية، فى طبعتها الجديدة،(New Liberalism)، فى العدوان المستمر على حقوق الطبقات الفقيرة، ومحدودة الدخل، والطبقة الوسطى، والفئات المنتجة من البرجوازية المحلية، وتحويلها البلاد كافة إلى مرتعٍ لمصالحها، وضغوطها التى لا تتوقف لمنع الدولة

من أداء دورها الاجتماعى، وللعصف بالضمانات والحقوق الاجتماعية، وتدميرها للاقتصادات المحلية، (بربطها بالديون والمساعدات والمشورات الاقتصادية)، وكذلك فى طغيانها المستمر على الحقوق السياسية للعمال والقوى الاجتماعية الشعبية...إلخ.

٤. الديمقراطية من وجهة نظر حزبنا، أداة لترقية وضع الطبقات العاملة والمنتجة والمبدعة، فى المجتمع، والدفاع عن مصالحها، وتحريرها من القيود والفاقة، وحصولها على كافة حريات التعبير والتنظيم، النقابى والسياسى، (أحزاب، نقابات عمالية، نقابات مهنية، روابط، جمعيات تعاونية، اتحادات فلاحية وطلابية، اتحادات العاطلين والباعة الجائلين، ..إلخ)، بلا تدُخل أو وصاية، وبمجرد الإخطار، لتبنى وتعمر. وهى لهذا تنبنى على تفعيل المشاركة الشعبية، والمجتمعية، على كافة الأصعدة، وهى لاتتوقف على التمثيل السياسى وحسب، وإنما تمتد لإدارة كل شؤون المجتمعات.

٥. يُدرك حزبنا الرباط الوثيق بين تحقيق الديمقراطية التى نريدها، وتحرير الإرادة الوطنية من قيود التبعية، وهى السياسة التى يتبدى فيها العدوان على حرية الاختيار الوطنى (الاقتصادى والسياسى)، لصيقاً بالعدوان على حقوق الطبقات محدودة الدخل، وعلى حريات المواطن، والطبقات الكادحة، والمُنتجة فى البلاد، وليس من باب الصدفة أن الإمبريالية الأمريكية هى رأس النظام "النيوليبرالى" العالمى، الذى يوجه مدفعيته الثقيلة لتدمير حقوق المليارات من مواطنى شعوب العالم الفقير، وهى فى ذات الوقت المُمارس والداعم الرئيسى لنظم القهر والاستبداد، وللجماعات الإرهابية والتكفيرية، وللعدو العنصرى الصهيونى.

٦. ومن هنا فإن نيل الحقوق الديمقراطية، لا يمكن أن يكون هبة من الطبقة الرأسمالية التابعة، التى تحقق لها الممارسات الاستبدادية مهمة الهيمنة على الحياة السياسية، والسيطرة على القرار الاقتصادى،

وتوجيه فائض القيمة إلى مايحقق مصالحها ومصالح المركز الرأسمالى.

إن الديمقراطية، كما نراها وندعو إليها، هى رحلة كفاح مضنية، عامرة بالمقاومة والتضحية، لانتزاع الإرادة الشعبية من براثن الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، للطبقة الرأسمالية التابعة المُسيطرة، ويقتضى تحقيقها بناء تحالفات وطنية وديمقراطية واسعة، من كل القوى والأحزاب التى تدرك التبعات السلبيّة المتراكمة لسياسات التبعية، ومخاطر تراجع الإنتاج الوطنى، وربط المصالح الاقتصادية، وبالتالى السياسيّة، بإرادة المركز الرأسمالى.

٧. يرتبط تحقيق الديمقراطية الفعلية فى بلدنا، بتفكيك أطر المركزية الصارمة، والحد من مظاهر هيمنة "الدولة العميقة" على اتخاذ القرار، حتى فى أبسط صوره، وإحلال نظام بديل، مرن وفعّال، بتعميق الحكم المحلى وانتخاب العُمد، ورؤساء القرى والمدن، بالاقتراع المباشر، مع تحقيق رقابة المجالس الشعبية المحليّة على جميع موارد ومصروفات المحافظة، وبما يحافظ على الرابطة الوطنية مع المركز، ويعطى المحافظات هامش من حرية الحركة للعمل والإنتاج، ولحل مشكلات الفقر والتخلف المُزمنة، إذ لا يُعقل ونحن فى القرن الحادى والعشرين، أن تظل كل القرارات المهمة، وأحياناً المصيرية، التى تؤثر على حياة أكثر من أربعة أخماس المصريين، وتُحدد مصير ومصالح مواطنى ٢٧ محافظة من محافظات الجمهورية، رهينة بإرادة وأولويات المركز، ووقفاً على مشيئة العاصمة، (القديمة أو الجديدة!)، وهو ما يَشُلُّ قدرة هذه المحافظات على التقدم والتطور.

٨. تحتل قضية "حقوق الإنسان" مركزاً محورياً فى قضية الديموقراطية، وهى قضية حق تم استلابها من المركز الرأسمالى، عبر تمويل سخى للـ (NGO's)، حَوّلها من محورٍ للنضال الديمقراطى، إلى "سبوبة" للتكسب، ولـ"رشوة" قطاع مهم من النخب الديمقراطية و"اليسارية"،

وتحولت قضايا النضال الوطنى والديمقراطى، والنضال من أجل حقوق الإنسان، بالمعنى الكلى الشامل، إلى فيض من فسيفساء القضايا الجزئية: (المرأة، الختان، الأطفال، المثلية، ...)، مما أهدر طاقات كبيرة، أثّرت بالسلب، على مجمل النضال العام من أجل تغيير عميق للمجتمع. كما أن ربط هذه القضية بالمركز الرأسمالى، شوّه صورة القائمين عليها، وسَهَّل للطبقات الرأسمالية التابعة، وصمهم بـ"التبعية!"، ومنحها سلاحاً ماضياً لذبح حقوق الإنسان ذاتها، ثم أن اقتصار هذه الجمعيات، بحكم شروط تأسيسها وتمويلها، على الجانب الخدمى، جعلها عاجزة عن مساندة قضايا التحرر الإنسانى الكبرى، مثل القضية الفلسطينية، التى تمتنع هذه الجمعيات عن الخوض فيما يجرى على ساحتها من انتهاكات غير إنسانية، بسبب مراعاة "مزاج" الممول، وميوله المتعاطفة مع الجانب الإسرائيلى.

٩. يناضل "الحزب الاشتراكى المصرى"، من أجل تحرير إرادة الشعب المصرى من ترسانة القمع والنصوص والقوانين، التى تكبل حركته، وتحيطها بالقيود والمخاطر، والموروث قسماً منها، منذ عهد الاحتلال البريطانى الذى رحل عن مصر عام ١٩٥٦، ولم يتخلف "ترزية القوانين"، فى كافة العهود، عن إضافة كل مايُضاعف سلطات الحكم الاستبدادى، ويُقلص هامش الحرية للطبقات الشعبية، وينتهك الحريات العامة والخاصة، مثل: قوانين إنشاء الأحزاب والجمعيات، وقوانين "الاشتباه" والتجمهر والتجمع والإضراب والاعتصام، التى تُجرِّم هذه الأنشطة المعتمدة.

ثم صدرت، بعد ٣٠ يونيو، عدة قوانين وتشريعات عقابيه تتسم بالقسوه وتعكس الطبيعه الاستبداديه للنظام ، ومنها القانون ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ (قانون التظاهر)، الذى صدر فى عهد المستشار "عدلى منصور"، والقرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤، الذى أصدره رئيس الجمهورية، باعتبار المنشآت المدنية التى يحرسها الجيش منشآت عسكرية، وهو ما طُبّق على عمال الترسانة

البحرية بالإسكندرية، الذين حوكموا عسكرياً لمطالبتهم بحقوقهم المشروعة.

١٠. فى الدول (الديمقراطية)، وتعتبرها أنشطة تخريبية، لا أدوات للدفاع عن الحقوق والتعبير السلمى عن الرأى، ومن هذه القوانين: قوانين إنشاء الأحزاب والجمعيات والنقابات، وقوانين مكافحة الإرهاب، وقوانين الأحكام العسكرية، ومحاكم أمن الدولة، وقانون "تنظيم حق التظاهر"، وقانون ممارسة الحقوق السياسية، وآخرها قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وغيرها من القوانين، التى قُصد منها إدامة هيمنة الطبقة الرأسمالية التابعة، المطلقة، على مقاليد السلطة السياسية والاقتصادية فى البلاد، دون منافس أو معترض!.

١١. يدافع "الحزب الاشتراكى المصرى" عن الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، وعن تحررها من تَغَوُّل السلطة التنفيذية، وينادى بتطهير صفوفها من العناصر الضعيفة والمشبوهة.

١٢. يرفض الحزب كل محاولات المساس بمواد الدستور المستفتى عليه فى يناير ٢٠١٤، بأغلبية شعبية ساحقة، لا باعتباره "قدس الأقداس" الذى لايأتيه الباطل، ولكن لأسباب عديدة منها:

أولاً: لم يتم تفعيل الأغلبية العظمى من مواده، واختبار صلاحيتها من عدمه، حتى يمكن التأكد من المواد التى تحتاج لتغيير.

ثانياً: القوى وجماعات المصالح، التى تقف خلف هذه الدعوة بقوَة، هى ذاتها التى نهبت ثروة المجتمع، ووقفت ضد تمتعه بحقوقه الديمقراطية، وعملت على شيطنة ثورة ٢٥ يناير، وأهالت عليها التراب.

ثالثاً: المواد المطلوب تغييرها من هذه الاتجاهات، هى التى تُزيد من تغول السلطة التنفيذية، وتُعمَق الاستبداد السياسى، و تدعو لإطلاق أو زيادة مدة الرئاسة، ومنح الرئيس صلاحيات أوسع!

١٣. يناضل الحزب من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية، بإلغاء حالة الطوارئ، وكافة المحاكم الاستثنائية، وتفعيل مبادئ "سيادة القانون"، التى ظلت مجرد شعار، ووضع ممارسات كافة الأجهزة فى إطار، وتحت سلطان القانون، وضمان حقوق ممارسة الحياة السياسية السلمية، وحماية المجال العام من العسف السلطوى والإدارى، وتجريم التعذيب وانتهاك حقوق المحبوسين، فى أقسام البوليس والسجون، ... إلخ.

١٤. يناضل "الحزب الاشتراكى المصرى" من أجل إلغاء التشريعات المُقيِّدة لحرية تداول المعلومات، ومن أجل ضمان حرية الصحافة الورقية والإليكترونية، وحرية الإعلام، وللحد من سيطرة "الأجهزة" على المجال الإعلامى، وتأميمه لصالح الطبقة المهيمنة، وينادى بتوفير الشروط الضرورية لضمان تعبيره الأمين عن قضايا المجتمع والوطن، ولإذكائه روح الانتماء للوطن، والسعى لتقدمه.

١٥. يرفض "الحزب الاشتراكى المصرى" الدعوة للعصف بالحياة السياسية، الشديدة الهشاشة، تحت مزاعم "ضخامة عدد الأحزاب" فى مصر، لأنها تنطلق من ذات الاتجاهات التى تريد العصف بالدستور، وتسعى لـ "تأميم" المجال العام، وتفريغ الحياة السياسية من أى صوت معارض، حتى يتاح لها حرية النهب والهيمنة.

ويرى أن علاج أمراض الأحزاب السياسية يكون بإتاحة حرية الحركة لها، ورفع القيود التى تُكَبِّلُ قدرتها على التواصل مع المجتمع، وتمنع اتصالها بالقاعدة الجماهيرية، بل وتُجَرِّمُ ذلك، وبتوفير المزيد من فرص التفاعل مع الجماهير، والتى لها الكلمة الفصل فى النهاية، في تحديد من مَن مِن هذه الأحزاب يستحق الحياة، ومَن لا يملك مقومات البقاء.

ويتبنى "الحزب" حق تكوين الأحزاب السياسية والنقابات والروابط

والجمعيات والاتحادات، بالإخطار، مادامت لاتتبنى أفكاراً عنصرية، أو تدعو للتكفير والإرهاب، أو تؤمن بالتمييز على أساس الجنس، أو اللون، أو العرق، أو الدين.

١٦. وفى هذا السياق، فإن "الحزب" يقاوم الدعاوى التى تُطلقها ذات القوى المشبوهة، االمُشار إليها، والتى تُلح على تعديل بنود الدستور، عن طريق تشكيل "حزب للرئيس"، لأنه سيضم القوى والعناصر الانتهازية، وصاحبة المصلحة فى استخدام اسمه وسلطاته، وسيكون على حساب الحياة السياسية الضعيفة، التى سيجرى تصفيتها لمصلحة "حزب الرئيس" الأوحد.

١٧. يقف "الحزب" بكل قوة، مع حرية البحث العلمى، وحرية الإبداع الفنى والفكرى (سينما، مسرح، فنون تشكيلية، موسيقى، نحت، غناء، كتابة ...إلخ)، مادامت تقف مع تعزيز قيَم الحريَة، والعدل، والعدالة، والمساواة، والمواطنة، وتقاوم التمييز.

١٨. يناضل حزبنا من أجل ضمان حرية العقيدة الدينية لكل المعتقدات، ولكفالة ممارسة الشعائر الدينية، دون تمييز أو خوف، ودون تدَخل من الجهات الإدارية، شرط ألا تدعو للأرهاب والتكفير، أو تتناقض مع مبادئ المجتمع.

١٩. يؤمن "الحزب الاشتراكى المصرى" بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء، فى الحقوق والواجبات، ويقف ضد كل مايدعو إلى تحقير المرأة، أو الحط من قدراتها، أو حصار تحركاتها، كجزءٍ فعَال ومنتجٍ وأساسى فى المجتمع.

قضايا العمل والعمال

كان اختيار الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى بما تتضمنه من انحياز لسياسات ما سُمِّىَ بـ «تحرير» الاقتصاد أو «الليبرالية الاقتصادية»، ومنح كل التسهيلات للمستثمرين المصريين والعرب والأجانب، وتعميق تبعيّة مصر لرأس المال الأجنبى، وتقليص المزايا الاجتماعية والحقوق العماليّة، أثر خطير على وضع الطبقة العاملة وكل العاملين بأجر.

لهذا كانت انتفاضة يناير ١٩٧٧، ضد موجة رفع الأسعار الناتجة عن تطبيق السياسات الليبرالية المُملاه من «صندوق النقد الدولى»، رداً طبيعياً على دور تلك السياسات فى تدهور وضع الطبقة العاملة. وإذا كان فتح الأبواب لتصدير العمالة المصريّة للعمل فى الخليج والعراق وليبيا، قد مثَّلَ حلاً مؤقتاً أثر على تصاعد وتيرة المعارضة العمالية، فقد كان لما ترتب على غزو الكويت وعودة العاملين من العراق عام ١٩٩٠، وتصاعد السخط الداخلى بسبب الغلاء، أثراً إيجابياً على تصاعد النضال العمالى والجماهيرى، بالذات بعد تعميق التبعية بالاتفاق مع «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى»، عام ١٩٩١، فيما عُرف بـ «برنامج التثبيت والإصلاح الاقتصادى»، حيث نتج عنه تحويل «القطاع العام» إلى «قطاع الأعمال العام»، حتى يسمح الوضع بخصخصته وبيعه، وهو ما استدعى التخلص من العمالة وفرض المعاش المبكر عليها، مما أثَّرَ على تصاعد الهبّات النضالية العمالية.

وحمل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فى ظل حُكم لجنة السياسات و«جمال مبارك»، منذ عام ٢٠٠٢ ووزارة رجال الأعمال برئاسة «أحمد نظيف»، المزيد من السياسات الليبرالية الاقتصادية والتبعية للغرب، لكى يشهد تصاعد النضالات العماليّة والجماهيريّة، وبحيث أصبحت ملمحاً هاماً للحياة السياسية اليومية. وكان للتصاعد الشديد فى وتيرة النضال العمالى، وبروز التجمعات العمالية والتنظيمات الجماعية شبه النقابية، أثره الحاسم فى بلورة مطالب الطبقة العاملة، وفى التمهيد للثورة على نظام مبارك. لهذا شهدت الأعوام الثلاث الأخيرة من عهده ثلاثة آلاف إضراب واحتجاج عمالى وجماهيرى.

وجاء حكم القضاء الذى أقرَ بأن يكون الحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيهاً، فى القضية التى رفعها العمال عام ٢٠١٠، لكى يكون رافعة هامة للنضال العمالى من أجل الأجور، كما جاءت شعارات الثورة فى «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية» لكى توضح الطابع الشعبى والعمالى البارز لتلك المطالب التى بلورتها النضالات العمالية والشعبية.

ورغم تجميد سياسات الليبرالية الاقتصادية وتحقيق بعض المكاسب على صعيد الأجور وتحقيق بعض الحريات المنتزعة بحكم الأمر الواقع، بالذات فى مجال حرية التنظيم النقابى فى السنوات الأولى التالية للثورة، إلا أن استئناف السياسات النيوليبرالية، و«المؤتمر الاقتصادى» فى مارس ٢٠١٥، والعودة للاتفاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، وتخفيض قيمة الجنيه فى مارس ٢٠١٦، ثم الاتفاق الكارثى مع «صندوق النقد الدولى»، وتعويم الجنيه أواخر عام ٢٠١٦، وزيادة قيمة ضريبة المبيعات، ورفع أسعار الطاقة، وتخفيض الدعم، قد فجَرَ موجة عاصفة من الغلاء الفاحش، غير المحكوم، وضاعف من شقاء الطبقات العاملة ومحدودى الدخل، فضلاً عن استعادة أركان الهجمة النيوليبرالية على حرية التنظيم النقابى، وتقليص نسبة الأجور والدعم والخدمات الاجتماعية، فى هجمة شرسة على أوضاع العمال.

ينص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، على أن (لكل شخص حق العمل والحق فى شروط عمل عادلة ومرضية مع حمايته من البطالة، والحق فى مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية). وتنص مواد الدستور المصرى على نفس الحقوق السابق ذكرها فالمادة (١٣) تلزم الدولة بالعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفى العملية الانتاجية، وحماية العمال من مخاطر العمل، وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، مع حظر فصلهم تعسفيا. وتؤكد المادة (٢٧) من الدستور على وجوب أن «يلتزم النظام الاقتصادى اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وتقليل الفوارق بين الدخول، والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقا للقانون».

لكل هذا نطالب بما يلى:

١. ضمان حق العمل المناسب لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه، مع التأهيل الضرورى اللازم للتوافق مع تطورات واحتياجات سوق العمل.

٢. الالتزام بتقدير "سكرتارية الأجور" فى "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"، للحد الأدنى الأدنى للأجور، المتوائم مع ارتفاعات الأسعار، وانهيار القيمة الشرائيّة للعملة الوطنية، بعد "التعويم"، والمُقدَّر بـ ٣٥٠٠ جنيه شهرياً، وهو الحد الذى يجعل مستوى معيشة المواطن يعود إلى وضعه أوائل الثمانينات لا أكثر، ووضع ضمانات عدم التحايل على تنفيذ مثل هذه التوصية.

٣. ربط الأجر بالأسعار، والإبقاء على الدعم العينى، بصفته ضرورة قصوى للملايين من فقراء المجتمع ومحدودى الدخل.

٤. تفعيل دور "المجلس القومى للإجور"، والمُجمَّد منذ عام ٢٠٠٣، بزعم عدم اكتمال النصاب القانونى!

٥. تثبيت العمالة المؤقتة، وضمان حق الاستقرار الوظيفى بإلغاء التوظيف المؤقت فى الأعمال الدائمة، ورفض تنفيذ توصيات مؤسسات التمويل الدولية فيما يخص تقليص عدد العاملين الحكوميين للثُلث على الأقل، فهناك عجز فى كل الوظائف الفنيّة فى الدولة (أطباء، مهندسين، مهندسين زراعيين، بيطريين، ممرضات، عمالة فنيّة، ...الخ) مع وجود فائض فى الوظائف الإدارية، ولا تُحل هذه المعضلة إلا ببرنامج شامل لإعادة التأهيل حسب الاحتياجات الفعلية فى كل قطاع، وتسوية الأوضاع الماليّة للعمالة عند التعيين بما يحفظ حقوقهم.

٦. وضع حد أقصى للأجور لايزيد عن ١٥ ضعف الحد الأدنى، للحد من التفاوتات الطبقية والاجتماعية الخطيرة فى المجتمع، ومن استنزاف المقدرات المحدودة للمؤسسات والهيئات والمصانع والشركات، فى

مرتبات وحوافز ومكافآت الفئات العليا من موظفى الدولة، ولتوفير ميزانية كافية لرفع الحد الأدنى للأجور. كما يجب تضييق الفجوة الكبيرة بين الأجور الدنيا والعليا، وتوجيه الوفر لتدعيم خطط الإنتاج وحل مشكلات الصناعة ورفع مستوى الخدمات.

٧. إلغاء الإنفاق غير الضرورى للإدارة، ووقف المصروفات الباذخة فى تأسيس المكاتب وشراء السيارات الفارهة للإدارات العليا، فى الشركات والمصانع، مثل إعلانات التهانى، ومخصصات المهرجانات والحفلات... إلخ. إن مُجرد ضمان النسبة بين الحد الأدنى والأقصى للدخول مع وقف التبذير والإسراف، كفيلان وحدهما بتحسين جذرى فى أحوال العاملين، وتعبئة فائض للتنمية التى تُوفر المزيد من فرص العمل.

٨. الانتظام فى صرف العلاوات السنوية للعاملين فى القطاع الخاص، والمُقرة بموجب المادة رقم ٣٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، (قانون العمل الموحد)، لمساعدتهم على مجابهة تحديات الحياة، وهذا غير مقابل بدل التضخم نتيجة ربط الأجور بالأسعار ومراعاة نسب التضخم. كما يجب توحيد هيكل الأجور فى القطاع الحكومى والعام والخاص من ناحية نسبة العلاوة السنوية من المرتب، غير الزيادة المُكافِئة لنسبة التضخم، لمنع تزايد مُعدلات تدهور أوضاع الطبقات العاملة بأجر.

٩. حماية حقوق عمالة القطاع الخاص، وتوفير الضمانات اللازمة لكفالة تأمين مستقبلهم، وسريان قرار تحديد الحد الأدنى للأجور عليهم، والتأمين على الأجور الحقيقية، مع إقرار نفس نسبة زيادة الأجور السنوية، غير زيادة الأجر بمقدار مُعَدَّل التضخم، أى ربط الأجور بالأسعار لمنع تدهور وضع الطبقات العاملة المعيشى.

١٠. ألا يزيد الأجر المتغير عن ٢٠-٣٠٪ من المرتب، وأن يكون الأجر الأساسى المناسب للحياة الكريمة هو الأساس لحساب الدخل الثابت للعاملين، وأساس لاحتساب المعاشات، وضمان معيشة المرضى الذين تخفض نسبة حوافزهم بعد مدة معينة من المرض المزمن.

١١. السعى لتوفير فرص العمل للمواطنين عن طريق خطة تنموية متكاملة، وتطوير قطاع عام قوى، والحفاظ على المتبقى منه ورفض تصفيته والسعى لتطويره، والسعى لتشغيل المصانع المُعطّلة لتوفير فرص عمل جديدة، كافية لاستيعاب البطالة القائمة بالإضافة إلى الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا.

١٢. الرقابة الفعّالة، والشعبية، على الأسعار والأسواق، وتفعيل "قوانين منع الاحتكار"، للجم الارتفاع الجنونى وغير المُبرر للأسعار، لتخفيف العبء على كاهل الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.

١٣. الوظائف المدنية حق للمواطنين جميعاً دون تمييز أو محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وليست امتيازاً عليه، وتكفل الدولة حقوق العاملين وتضمن حمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب.

١٤. لا يجوز أن يخضع التعيين فى الوظائف المدنية أو تقلُدها لغير معيار الكفاءة، ولا يجوز فصل الموظف بغير الطريق التأديبى إلا إذا كان الفصل عقوبة تبعيّة فى جريمة جنائية.

١٥. تلتزم الوزارات ومصالحها ، والأجهزة الحكومية ، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة مبادئ الشفافية والحوكمة، ومحاربة الفساد، وبالآداء المهنى والإدارى والاقتصادى الرشيد، وتخضع لأدوات الرقابة المجتمعية، وتلتزم بتحقيق تكافؤ الفرص بين الموطنين جميعاً، وتقديم خدماتها لهم.

١٦. يجب ضمان أن يكون الترقى لكل الدرجات بالاعتماد على أسس موضوعية شفّافة ومعلنة، وإلغاء التوسع فى مبدأ الاختيار فى الوظائف الذى يُستغل لتعيين وترقية المعارف والتابعين، وليس الأكفأ فى العمل، مع ضمان حق العاملين فى التظلُم من التقييم فى حضور ممثلين عن النقابة المنتمى إليها.

وفى مجال المرأة العاملة نطالب بالآتى:

- **تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء بشكل عام والقطاع النسوى العامل فى المجتمع المصرى بشكل أكثر تحديداً، من خلال دعم وتمكين المرأة بكافة القطاعات.**

- **مواجهة ثقافة التيارات الرجعية التى ترى أن المرأة العاملة مكانها المنزل، بحملات التوعية الدائمة.**

- **العمل على تمكين النساء بالمساواة فيما يخص حقوق العمل، خاصةً الأجر، والحق فى العمل اللائق.**

- **إلزام المؤسسات التى تحتوى على ٥٠ عاملة فأكثر، بتوفير دور حضانة لأطفالهن مما يمكنهن من أداء أعمالهن، وإلزام المؤسسات الصغيرة المتقاربة بعمل مثل تلك الدور بشكل مشترك فى مكان متوسط بينها.**

- **العمل من أجل تغيير البنية التشريعية التى تعوق ممارسة المرأة لدورها بشكل عام**

- **تفعيل ما هو قائم من قوانين لا تجد طريقها الى التطبيق فى أرض الواقع، حيث لم تعد فكرة المساواة القانونية هى الهدف النهائى لحل مشاكل المرأة العاملة المصرية.**

- **تمكين ودعم النساء العاملات من آليات العمل النقابى، وتأهيلهن لاعتلاء مناصب قيادية داخل نقاباتهن.**

- **رفض أي شكل من أشكال التمييز إزاء المرأة وإدانته ومكافحته.**

حقوق المُسنين وأصحاب المعاشات

ينطلق برنامج حزبنا فى موضوع المعاشات من المادة (١٧) من الدستور التى تنص على: «تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين، والصيادين، والعمالة غير المنتظمة وفقاً للقانون. وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقرَرة للأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتُستثمر استثمارا آمنا، وتُديرها هيئة مستقلة، وفقا للقانون. وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات".

كما نضم إلى هذه الفئة حقوق المسنين حتى لو لم يكونوا من أصحاب المعاشات الذين قال الدستور عنهم فى المادة (٨٣): "تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وترفيهيا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة. وتراعى الدولة فى تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدنى على المشاركة فى رعاية المسنين. وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون".

إذن فالدولة مسئولة عن وصول أصحاب المعاشات، الذين يدفعون اشتراكات التأمينات الاجتماعية هم وأصحاب عملهم العامين والخاصين، بشكل عادل إليهم يكفل لهم حياة كريمة. كما أنها أيضا مسئولة عن الفقراء، وأغلبهم من المسنين، الذين لم يكونوا يعملون فى عمل منظم مؤمن عليهم فيه، وليس لديهم الحق فى معاش التأمينات الاجتماعية، عن إعطائهم معاشا للضمان الاجتماعى يكفل لهم أيضا الحق فى حياة كريمة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن المؤمن عليهم حاليا لا يعمل منهم فى القطاع

العام إلا أقل من ٤٪ من أفراد المجتمع، ويعمل نحو ١٧٪ منهم فى الحكومة، بينما يعمل ٣١٪ منهم فى القطاع الخاص الذى يؤمن عليهم وفق الحد الأدنى للأجر التأمينى الضئيل، وبالتالى يحصلون على معاشات بالغة الضآلة. أما حوالى نصف المجتمع الآخر فهو من العاملين فى القطاع غير المنظم وغير الخاضع للتأمينات الاجتماعية.

وهناك سبب رئيسى لضعف المعاشات هو ارتفاع نسبة الأجر المتغير الذى لا يحتسب فى التأمينات الاجتماعية إلا بنسبة ضئيلة. كما ساهم فى ضعف معاشات تأمينات العاملين بالقطاع الخاص أن الحكومة لم تقم منذ أوائل الثمانينات بتحديد الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص، ولكن هناك حد أدنى من الناحية الواقعية للأجور، أى الحد الأدنى للأجور الذى يحسب على أساسه المعاش، والذى ظل حتى وقت قريب لا يتجاوز مائة جنيه وهو ما يدفعه معظم القطاع الخاص لمعظم العاملين به (مع الحد الأدنى من زيادته السنوية). وزاد هذا الحد الأدنى بعد الثورة، ولكنها زيادة متواضعة وغير كافية، إذ إنها منذ عام ٢٠١٣ لا تتجاوز أصبح١٢٢,٥ جنيها شهريا للعامل غير الماهر، و١٥٢,٥ جنيها للعامل الماهر والمؤهل المتوسط، و١٨٢,٥ جنيها للعامل بمهارة فائقة، وزاد فقط زيادة ضئيلة منذ عام ٢٠١٦ الحد الأدنى للمرتب الذى يحسب على أساسه المعاش بالنسبة للمؤهلات العليا إلى ٥٠٠ جنيه! ورغم الرفع بنسبة ١٠٪ غالبا فى سنوات كثيرة، إلا أنها تفشل فى ملاحقة التضخم. أما معاش الضمان الاجتماعى فزاد قليلا حتى وصل إلى ٣٢٠ جنيها للفرد و٤٨٠ جنهيا للاسرة.

كما تعرضت أموال التأمينات الاجتماعية طويلا للتبديد لأن الدولة تستخدمها فى سداد عجز الموازنة وتقلل من التزاماتها بها كما حدث عندما ضمها يوسف بطرس غالى لوزارة المالية، وبدد ٢٠٠ مليار جنيه منها فى المضاربة فى البورصة!

جاءت كارثة قانون التأمينات الاجتماعية الجديد رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠، الذى يحول نظام التأمينات الاجتماعية إلى نظام ادخار فردى جزئيا، والذى تم تجميده وليس إلغاؤه بعد ثورة يناير.

لكل هذا فإننا نطالب ونناضل من أجل حقوق أصحاب المعاشات المتمثلة فى الأتى:

- إعلان حد أدنى للأجور، وألا يقل الأجر الأساسى الذى يُحتسب عليه المعاش عن ٨٠٪ من الأجر الإجمالى، لضمان دخل لائق لأصحاب المعاشات.

- وضع حد أدنى للمعاشات لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الحالى، حيث لا يعقل أن يقل معاش من خدم البلد طوال حياته عن مرتب المُعيَّن حديثا!

- تأمين زيادة المعاشات سنوياً بنسبة التضخُم المعلنة من البنك المركزى، غير الزيادات الدورية فى المعاشات.

- الشفافية فى إعلان الميزانيات التفصيلية للإيرادات والمصروفات الفعليّة، وعائد فوائد مبالغ التأمينات سنوياً، مع استقلالية هيئة التأمينات والمعاشات عن الأموال الحكومية، كونها أموالاً خاصة كما نص الدستور، ومشاركة ممثلى أصحاب المعاشات ونقاباتهم وجمعياتهم المستقلة فى إدارة أموال التأمينات والرقابة على ميزانياتها.

- رفض اقتراحات "البنك الدولى" ومؤسسات التمويل الدولية، بفرض قوانين خصخصة أموال التأمينات الاجتماعية، أو استثمارها استثماراً غير آمن فى البورصة وغيرها، وضمان استثمارها بشكلٍ آمن كما نص الدستور، بشراء سندات الخزانة المصرية، أو كودائع فى البنوك المصرية بسعر الفائدة الجارى.

- ضمان الشفافية والمشاركة الشعبية الواسعة، وضمنها مشاركة أصحاب المعاشات وجمعياتهم وروابطهم

ونقاباتهم، فى مناقشة قانون التأمينات الاجتماعية الجديد وإقراره، قبل عرضه على مجلس الشعب.

- إخضاع المعاشات لقواعد مُوَحَّدة لكل العاملين دون وجود تمييز لفئات خاصة، تتمتع بامتيازات فى معاشات مرتفعة بشكلٍ مبالغٍ فيه على أغلبية معاشات باقى المواطنين!

- تنفيذ الاستحقاق الدستورى الخاص بالتطبيق الفعلى للتأمين ضد البطالة، وضمان أن يطول كل العاطلين عن العمل والراغبين فيه، على ألا يقل عن ٥٠٪ من الحد الأدنى للأجور.

حول البرنامج الحزبى

فى مجال الفلاحين والمسألة الزراعية

أولا: فى القضية الفلاحية

يلتزم حزبنا، بالنضال من أجل تنفيذ الدولة لالتزاماتها فى مجال المسألة الفلاحيَة وحماية جمهور الفلاحين، وفقاً للمادة (٢٩) من الدستور، التى تلزمها بـ: «تنمية الريف ورفع مستوى معيشة سُكانه»، وبـ "توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسبٍ يحقق هامش ربح للفلاح"، و "بحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال".

فالزراعة المصرية تواجه تدهوراً حاداً منذ عقود، ويعانى الفلاحون من أزمة جوهرية تتمثل في اختلال عملية الإنتاج الزراعي، إلى الحد الذى أصبحت فيه عملية الإنتاج غير مُجدية اقتصادياً لكل أطراف العملية الإنتاجية الزراعية، ولاتحقق فائضاً، كما أصبح الريف بيئة طاردة لقوي العمل الزراعية وللشباب، بشكلٍ أصبح معه الريف على هذا النحو مضخة للعاطلين المتدفقين إلى أطراف المدن والأحياء العشوائية، كإضافة لذلك الكم الهائل من العاطلين وطالبي العمل في أطراف المدن الزاحفة باتجاه المدن الكبرى، كما يجب علينا مواجهة "المجاعة المائية" التى نعانيها بإجراءات حاسمة وتخطيط جيد.

إننا فى "الحزب الاشتراكى المصرى» نهتم فى المحل الأول بتنمية الزراعة المصرية التى لا تنفصل عن مصالح جمهور الفلاحين: العمال الزراعيين المعدمين، كما نهتم بالفلاحين الفقراء (الذين يمتلكون أو يحوزون بضعة قراريط إلى أقل من فدانين)، وبالفلاحين الصغار الذين يحوزون ٢- ٥ أفدنة، فهم يشكلون

حوالى ٩٠٪ من المُلاّك، والقائمين على الزراعة بأنفسهم، ويمتلكون حوالى نصف الأرض الزراعية.

ونرى أن الأسباب الرئيسية فى تدهور وضعهم المعيشى فى العقود الأخيرة هى تقليص أو إلغاء دور الجمعيات التعاونية الزراعية، وإهدار جهدها فى مجال توفير مستلزمات الإنتاج وشراء أو تسويق المحاصيل الزراعية، وهو ما أدى إلى بقاء الفلاحين تحت رحمة التُجّار، فى علاقات غير متكافئة، سواء فى مجال بيع مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات وتأجير الآلات لهم، أو فى مجال شراء المحاصيل منهم.

كما تَمَثَّلَ كذلك فى إلغاء "التمويل التعاونى" وتحويله إلى «تمويل تجارى" تتولاه "بنوك التنمية الزراعية"، كذلك فى تقليص دور وتغيير طابع عضوية "الجمعيات التعاونية الزراعية"، باستبعاد مُلاّك أقل من ٣ أفدنة وضم كِبار المُلاّك إليها. ولهذا نناضل من أجل إلغاء تعديل عام ٢٠١٤ للمادة (٨) من قانون التعاون الزراعى رقم (١٩٨٠/١٢٢)، الخاصة بفتح الباب للمستثمرين والقطاع الخاص وغيره للاستيلاء والسيطرة على الجمعيات الزراعية.

كما أضيف إلى معاناة مستأجرى الأرض تعديل نظام الإيجارات الزراعية، بالقانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢، والذى بدأ سريانه منذ عام ١٩٩٧، والذى أطلق القيمة الإيجارية لكى تتحدد بالعرض والطلب دون حد أقصى، كما لم يتضمن حداً أدنى لمدة الإيجارة الزراعية.

كما يعانى الفلاحون من المحاولات المتكررة للاستيلاء على أرضهم (سواء أراضى الإصلاح أم أراضى الحراسة أم الأراضى المؤجرة من الأوقاف) من قِبل كبار المُلاك السابقين والمحدثين، ورجال كبار فى مختلف الأجهزة التنفيذية فى الدولة، بامتناع "هيئة الإصلاح الزراعى" عن تسليم الفلاحين عقود الملكية رغم سدادهم لكل أقساطها، وكذلك بقيام "هيئة الأوقاف" ببيع الأرض المؤجَرة لهم، وبالذات لجمعيات مرتبطة بقطاعات مُتنفِذة فى الدولة كجهاز الشرطة والقضاء، ومحاولات تلك الجهات طردهم والاستيلاء على أراضيهم، رغم أن القانون لا يُعطى لوزارة الأوقاف هذا الحق.

لـكل هذا فإننا نناضل من أجل:

- حمايـة حق الفلاح فى أرضه، المملوكة له، من عدوان الفسـاد المتمثل فـى امتناع الإصلاح الزراعى عن تسـليم الفلاحين صكـوك ملكية الأرض رغم دفع ثمنها، وفساد الأوقاف المتمثل فى بيع أراضٍ لا تملكها، وفساد جمعيات تضم متنفذين من ضباط وقضاه وغيره بشـرائهم أراضٍ يعلمون أنها ليسـت ملك بائعها المتمثـل فـى وزراة الأوقاف التى تقـوم ببيع الأراضى.

- نطالـب باسـترداد الجمعيـات الزراعيـة لـكل الأمـوال التـى سـطا عليها «بنـك التنميـة والائتمـان الزراعـى»، لأنها بالأصل أمـوال الفلاحـين، والتى يعيد البنـك إقراضها لهـم بفوائد باهظة، ويُعاقبون بالحبس والحجز على الأرض وبيعها عند التعثـر في الوفاء بها.

- الحمايـة مـن إخضـاع الفلاحـين لأسـعار السـوق الدوليـة لـدى شـراء مسـتلزمات الإنتاج، من بذورٍ، وتقاوٍ، وأسمدةٍ، ومبيداتٍ، وآلاتٍ زراعية، وأمصالٍ، رغـم قوتهم الاقتصادية المحدودة، ودعم وصول تلك المسـتلزمات للفلاحين الذين يزرعون أرضهم بشـكل مباشـر وليس للمُلّاك.

- وينـادى حزبنـا بإنشـاء جمعيـات الفلاحـين التعاونيـة الديمقراطيـة، والتـى لا تضـم فى عضويتها كبـار الملاك ولا كبـار التجار والمسـتثمرين، وقيام الحكومـة بتوفير الطاقة اللازمة لتشـغيل الآلات الزراعية للفلاحين بتكلفة إنتاجها وليس بما يُسمَى بـ «السعر العالمى"، وتوفير مختلف احتياجات الفلاحين بالسـعر الذى يضمن لهم ربحاً ويضمن للشـعب المصرى غذاءً بأسـعار مناسبة، مع حظـر تصدير ما يحتاجه السـوق المحلى مـن المنتجات الزراعيّة.

- حمايـة الفـلاح الفقير والصغير من سـطوة تُجّـار المسـتلزمات الزراعية، وتجار شـراء المحاصيل، وبنوك التسـليف التجارى، والحرص علـى دعم الجمعيات التعاونيـة الزراعيـة الديمقراطيـة لكى توفر مسـتلزمات الإنتـاج بالأجل لحين

الحصاد، كما يوفر تمويل الزراعة الفلاحية تمويلاً تعاونياً بفائدة غير تجارية، ويوفر تسويقاً عادلاً للإنتاج الكلى دون إخضاع كل فلاح لسطوة كبار التُجَار الذين يشترون محصوله بأبخس الأثمان، وأحيانا قبل أن يتم نضجه، استغلالاً لحاجة الفلاح للنقود لتمويل عملية الإنتاج الزراعى.

- أحقية المستأجر الحائز الفعلى والقائم بالزراعة فى صرف مستلزمات الإنتاج من الجمعيات الزراعيّة بنفسه، وعدم صرفها للمالك المؤجر للأرض، الذى يبيعها فى السوق السوداء.

- حماية الفلاح المستأجر للأرض، من خلال تعديل "قانون العلاقة بين المالك والمستأجر" رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢، بحيث يضمن حقوقاً أكثر إنصافاً من الناتج الزراعى للمستأجر الذى يعمل فعلياً فى الإنتاج، سواء بتحديد حد أدنى لمدة العلاقة الإيجارية بسبع سنوات، ضماناً لاستقرار وضع الفلاح ودعما لدوره فى الحفاظ على، وتحسين وتطوير، جودة الأرض، وكذلك بتحديد حد أقصى للقيمة الإيجاريّة فى كل محافظة حسب جودة التربة، ضماناً لتقسيم أكثر إنصافاً لناتج العملية الزراعية، تُنصف المنتج الفعلى القائم بالزراعة، بدلاً من الوضع الحالى الذى لا يتلقّى فيه المستأجر إلا ما يكاد يساوى أجره كعامل زراعى، مع ذهاب معظم العائد للمالك، الذى يتقاضاه كإيجارٍ مُغالى فيه للغاية.

- رفض الحجز على الأرض الزراعية وبيعها وفاءً للديون، ورفض سجن الفلاحين بسبب ديون ناتجة عن زراعة الأراضى، وعدم الحجز على المحصول إلا فى حالة الضرورة القصوى، على أن يكون بديل الإجراءات العقابيّة الأخرى هو التيسير على المنتجين المباشرين بدلاً من سياسات إذلالهم، فى الوقت الذى نرى فيه كل البنوك تتصالح مع المدينين بالمليارات ومئات الملايين من كبار الرأسماليين، بإسقاط ديونهم، أو التغاضى عن فوائدها، ومنحهم تيسيرات فى السداد يُحرم منها صغار الفلاحين.

- ويدعو حزبنا إلى الاهتمام بالعمال الزراعيين وحمايتهم من استغلال مقاولى الأنفار لهم، وتشجيعهم على تشكيل نقاباتهم لكى تتعاقد ديمقراطيا على تشغيلهم، ولكى تلعب دوراً فى التأمين الاجتماعى الحقيقى لهم بحفز الدولة وأصحاب العمل على دفع تأميناتهم الاجتماعية، وكذا توفير التأمين الصحى، حمايةً لهم من غوائل البطالة والشيخوخة والعجز والوفاة، ورفض ما يُسمَى بالشهادات التجارية للتأمين المحدود ضد الوفاة المُبكِرة فقط، والتى تتربح منها الشركات القائمة بالتأمين، بديلاً عن دورهيئات التأمين الاجتماعى غير الربحية، والقائمة على التكافل الاجتماعى.

- كما نؤكد على أن الصناعة قاطرة الاقتصاد القومى، وتصنيع الريف ومنتجاته الزراعية يُنميه، ويمتص فوائض العمالة به، ويفتح الباب واسعا أمام تطويره ووقف الهجرة منه إلى المدن، ويمنع جماعات التطرف والإرهاب من استغلال أوضاعه لتجنيد الأتباع.

ثانيا: فى مسألة السياسة الزراعية:

يتمسك حزبنا، فى المسألة الزراعية والدور القومى للزراعة فى المجتمع، بالالتزامات التى وردت فى نصوص المادة (٢٩) من الدستور ٢٠١٤، والتى تنص على أن: "الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف، ورفع معيشة سُكّانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى وتشجيع الصناعات التى تقوم عليهما" .... "كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المُستَصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين". ومن هنا، فإن حزبنا يعتبر أن واجبنا الدفاع عن تطوير دور الزراعة المصرية حتى تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى لبلادنا، باعتباره أحد أهم مقومات استقلالنا، كما فعلت من قبل دول كثيرة.

وانطلاقا مما تقدّم، يتبنى حزبنا السياسات التالية:

أولاً : الحلول العاجلة

١. ربط الزراعة بأهداف الإنتاج الزراعي كقطاع استراتيجي اقتصادي يهدف إلى توفير احتياجاتنا من الغذاء، من جهة، ومن جهة أخرى خلق فرص أوليّة لتصنيع الريف،

وهذا يقتضي ضرورة العمل على تخطيط الدورة الزراعية على أساس علمي، يضع في الاعتبار الأول ضبط التصنيف المحصولي الموسمي على أساس من دراسة إحتياجات السوق المحلي، من المواد الغذائية للمواطنين، والعلف الحيواني، وحاجات التصنيع الزراعي، ومقتضيات تصنيع الخامات الأولية كالألياف والزيوت والمكونات الطبية وما إلى غير ذلك. ثم يأتى بعد ذلك واقع التعاقدات التي يُمكن إبرامها مع الأسواق الدولية، على أن يتم وضع التصنيف المحصولي في التنوعات الجغرافية.

٢. تحديث آليات تسويق المحاصيل، على أساس أن تُصبح الدولة هي الضامن الرئيسي لتصريف وتسويق ناتج عملية الإنتاج الزراعي.

٣. أن يتولى "بنك التنمية والائتمان الزراعي" توفير التمويل اللازم للتعاونيات، بحيث تتمكن من دفع ٨٠ ٪ من أثمان المحاصيل للمزارعين ومنتجي الحاصلات الزراعية، على أن تقوم التعاونيات بعد ذلك بصرف باقي الثمن عند التسويق النهائي، وأن تتحمل هي مصروفات خدمة التسويق وفوائد التمويل، من واقع مايتحقق لها من هامش ربح ناتج عن أعمال التسويق وماتقدمه من خدمات مجتمعية عبر منافذها.

٤. تشديد الرقابة على أسواق البذور والتقاوي والمبيدات والمُخصّبات، من قبل لجان مشتركة من البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ووزارة

التمويـن، بحيث يتم ضمـان جودة وصلاحية البذور والتقاوي والمبيدات، وتوافقهـا مـع الاشـتراطات الصحيّـة والبيئيـة، وتسـليمها مباشـرة إلى الفلاحـين عـبر التعاونيـات الزراعية.

٥. تطويـر مراكـز البحـوث الزراعيـة، وزيـادة مُخصَّصاتهـا الماليـة، لكـى تـؤدى دورهـا الحقيقي في تطويـر وتحديث الزراعـة المصرية، من خلال اسـتنباطها لأنـواع عالية الجـودة وكثيفة الإنتـاج من التقـاوي والبذور. كمـا يجـب تشـجيع الباحثـين الأفـراد الذين توصلـوا إلى إنتاج سـلالات نباتيـة أعلـى إنتاجـاً مـن الحاليـة وتوفر فى اسـتهلاك مياه الـرى، وكذا الفلاحـين الـروّاد الذيـن توصلـوا إلى طـرق زراعـة جديـدة وبسـيطة توفـر ٥٠٪ ـ ٦٠٪ مـن ميـاه الـرى، بـدلا من التضييـق عليهـم وحصارهم، والعمـل على نشـر ذلك وتعميمه على أوسـع نطـاق، كـما يجب تحديث بحـوث قيـاس وتحسـين التربـة الزراعيـة وتجديـد عناصرهـا الضرورية المُسـتهلكة، عـبر تخليـق المُخصّبـات والمُكمـلات الغذائيـة للتربة.

٦. مراجعـة منظومـة دعـم الإنتـاج الزراعـي، وقصر القـروض التـى يقدمها "بنـك التنميـة والائتمان الزراعي" لأنشـطة الإنتاج الزراعـي، على خدمة المسـاحات الزراعيـة في حـدود ١٥ فدان فأقـل، على أن يُبقِـي هذا الدعم على نسـبة الـ ٥٪ فوائد، دونما أيـة إضافات أو مصروفـات إداريـة أخرى تغطـي القرض حتى تمام السـداد.

وأن تُعَـدَّل السياسـات التمويلية لتمويل الإنتاج الزراعي، بحيث يتوفر شـرط وحيـد للإقـراض كضمان هـو محضر معاينـة لتزريع المحصـول مُعتمداً من الإدارة الزراعيـة باسـم القائـم بالزراعـة فعلاً، أيـاً كان: مالكاً أم مُسـتأجراً بالتعاقـد الإيجـاري، أم قائمـاً بالزراعـة بطريقـة المزارعـة، علـى ألا يشـترط تقديـم أي ضمـان آخر، أو أية مسـتندات أخرى، بخلاف البطاقة الشـخصية ومحضر معاينـة التزريع.

ويُقـاس علـى ذلـك طريقـة الحصـول علـى مسـتلزمات الإنتـاج المُدَعَّمـة من الجمعيـات التعاونيـة، وكـذا الحصـول علـى الخدمـات الزراعيـة المختلفة،

اكتفاءً بهذا المحضر المُعتمد وإثبات الشخصية لاغير، لضمان عدم تسرب الدعم إلى كبار مُلاّك الأراضي الزراعية.

٧. تقديم دعم الطاقة لمصانع الأسمدة الآزوتية مشروطاً بالاحتساب على مايتم تسليمه فقط بالطن من الأسمدة المُسلَّمة للجمعيات الزراعية التي تتولى تسليمها بسعر تحفيزي للقائمين فعلاً بالزراعة، وفقاً للمحضر السابق ذكره، وبحد أقصى مايلزم لزراعة ١٥ فدان للفرد بالنسبة للموسم المحصولي، على أن يُحدد سعر السماد اعتمادا على تكلفة الإنتاج مُضافاً إليه هامش ربح مقبول،وليس ما يُدعى بـ "السعرالعالمى".

٨. تدعيم إنشاء مشاريع صناعات التعبئة والحفظ وبعض الصناعات الغذائية الملائمة بيئياً، بالقرب من المناطق الزراعية وذلك لتشجيع الزراعات التعاقدية.

٩. توسيع مشاريع الثروة الحيوانية، وفي مقدمتها "مشروع تربية البتلو"، بآليات وهياكل تمويلية وتحفيزية جديدة، تعتمد على أولوية شباب القرى المصرية، وصِغار مُربي الثروة الحيوانية، وعلى أساس تسليم الرؤوس واستلامها بعد انتهاء مدة التسمين كأوزان من اللحوم مع إجراء التأمين عليها ضد النفوق، وتدريب المربين عبر إدارات الطب البيطري المحليّة، وأن يتولى "الصندوق الإجتماعي" بالإشتراك مع "صندوق الثروة الحيوانية" عملية تمويل المشروع، على أن تستلم الدولة ناتج المشروع من اللحوم عبر مجازر القوات المسلحة ووزارة الزراعة لطرحها عبر منافذ التوزيع.

١٠. إصدار تشريعات رادعة تضمن عدم الاعتداء على الأراضي الزراعية، خصوصا وقد فقدنا الكثير من الأرض الزراعية لصالح تحويلها لأراضى مبانى فى فترة الفوضى الإدارية التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١. فقد تم رصد ١,٨ مليون حالة تعدٍ على الأراضى الزراعية، فى الفترة منذ ٢٠١١ وحتى مارس ٢٠١٨، بإجمالى نحو ٨٢٥٠٠ فدان حسب إحصاءات وزارة الزراعة.

ولابد أن تمتلك سلطات الدولة المختصة القدرة على التحرك فوراً لإزالة آثار التعدي وعلى نفقة المتعدي، وأن تتضمن التشريعات الجديدة كذلك المعاقبة الجنائية للموظفين المختصين (موظفي حماية الأراضي- مديري الإدارات الزراعية)، كلٌ حسب موقعه الوظيفي اللصيق بحالة التواطؤ أو الإهمال أو التقصير الذي يؤدي إلى تحقق التبوير أو البناء حال حدوث ذلك.

١١. رفض وصاية هيئات التمويل الدولية على صياغة السياسة الزراعية المصرية على غرار ما حدث فى المؤتمر الدولى الذى عُقد فى وزارة الزراعة المصرية فى فبراير ١٩٩٢، وأوقف أى دور للدولة فى الزراعة المصرية سواء فى التخطيط أو التنفيذ، وأنهى الدورة الزراعية فضلاً عن إيقاف تعيين المهندسين الزراعيين كمرشدين زراعيين منذ عام ١٩٨٤، فهو لم يكن يهدف إلا إلى إعادة هيكلة الزراعة المصرية، لكى تتكيف مع احتياجات السوق الدولية، وليس للتوافق مع احتياجات السوق المصرية، كما كان يهدف إلى تعظيم مصلحة المستثمرين المصريين والأجانب على حساب صغار المنتجين المصريين. لقد أطلق هذا المؤتمر يد الشركات متعددة الجنسية، التى تعمل فى مجال إنتاج وتجارة مستلزمات الزراعة (بذور ، أسمدة ، مبيدات ، أعلاف ..إلخ) فى السوق المحلية؛ علاوة على القطاع الخاص والاستثمارى الذى لعب دوراً بارزاً فى تجارة تلك المستلزمات و المحاصيل التى ينتجها الفلاحون، ومنح هؤلاء جميعا غطاءً قانونياً.

١٢. ويدعو حزبنا إلى صياغة سياسة زراعية وطنية يقوم بها الخبراء الوطنيون المصريون، بشكل ديمقراطى، وبمشاركة كل العلماء المصريين فى الجامعات ومراكز الأبحاث المصرية والاقتصاديون الوطنيون، والعمل على تخطيط الإنتاج الزراعى بحساب المصلحة القومية فى المحل الأول، وتوجيه الإنتاج إلى اشباع احتياجات السوق المحلى وليس إلى الاقتصاد التصديرى الذى لا يهدف إلا إلى تلبية احتياجات السوق الدولية على حساب الاحتياجات المحلية فى الأمن الغذائى، وتوفير الخامات الأوليّة الضرورية للصناعة، بالذات فى

صناعات المنسوجات والسكر والمواد الطبية.

١٣. لابد، فى ظل أزمة الفقر المائى التى نعانيها، من وضع خطة متكاملة لإنهاء نظام الرى بالغمر والتوسع تدريجياً فى تعميم نظام الرى بالتنقيط، سواء لإمكانية زيادة المساحة المنزرعة أو لعلاج مشاكل الصرف وارتفاع منسوب المياه الجوفية، أو لإمكانية الاستفادة من التطورات العلمية مثل إضافة مواد التسميد لمياه الرى، وغيرها.

١٤. يجب، خلال المجاعة المائية التى نواجهها، أن تقوم الدولة بحظر استخدام المياه فى حمّامات السباحة الخاصة، وفى ملاعب الجولف، ووقف إنشاء الجديد منها ومنع استخدام الموجود، والاكتفاء بممارسة رياضات مثل السباحة فى حمامات السباحة العامة وبالنوادى.

١٥. لابديل عن وضع خطة تنمية متكاملة جوهرها إدارة موارد الدولة، بالذات غير المُستَغَلّة، وعلى رأسها الصحارى، بإنشاء عمق صحراوى لمحافظات الوادى، وتخطيط التوسع الإسكانى فى الصحراء، ودعم وتنمية إنشاء تجمعات تنمويّة صحراويّة زراعيّة وصناعيّة وتعدينيّة، من أجل التنمية، والحفاظ على مساحة الأرض الزراعيّة القديمة الخصبة.

١٦. إقرار أولوية توزيع الأراضى المستصلحة على الفلاحين، بالذات لمن طُردوا من أرضهم المستأجرة بعد قوانين الإيجارات الجديدة، أو بالتهجير مثل أهالى النوبة، مع منحها بشروط مُيَسَّرة، وكذلك توزيعها على شباب الخريجين من كليات الزراعة.

١٧. وفيما يتعلق بالموقف من الزراعة الرأسمالية الكبيرة، فيدعو حزبنا إلى إعادة تجريم تجاوز الحد الأقصى للملكية الزراعية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى، فى الأراضى الصحراوية والمستصلحة. فالأرض الزراعية ذات وظيفة اجتماعية بصرف النظر عن الشكل القانونى لملكيتها على نطاق المجتمع.

برنامج الحزب فى التعليم والأمية، والبحث العلمى

ينطلق «الحزب الاشتراكى المصرى»، فى قضايا التعليم، من الالتزام بالمادة (١٩) من الدستور التى تنص على أن «التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائلة وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها. وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية وفقا للقانون".

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن «الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء»: «مصر فى أرقام»، (أواخر مارس ٢٠١٨)، حول أوضاع التلاميذ والمدارس، للعام ٢٠١٦ـ ٢٠١٧، إلى أن إجمالى عدد التلاميذ على مستوى الجمهورية بلغ ٢٠ مليوناً و٦٤٢ ألف تلميذ، منهم ١٨ مليوناً و٦٠٨ ألف تلميذ بالمدارس الحكومية، ومليونان و٣٢ ألف تلميذ بالمدارس الخاصة، يدرسون جميعاً فى ٥٢ ألف و٦٦٤ مدرسة، منها ، ٤٥ ألفاً و٢٧٩ مدرسة حكومية، و٧ آلاف و٣٥٨ مدرسة خاصة. إلا أن تعداد تلك المدارس يعكس انطباعا خاطئاً: حيث يتم احتساب المدرسة ذات الفترتين مدرستين، وكذا تُحتسب مدرسة الحضانة والابتدائى مدرستين، وبالطبع هناك ما يتم احتسابه ثلاث وأربع مدارس!

ولكن العدد الفعلى لمبانى المدارس، حسب موقع «هيئة الأبنية التعليمية»، يقل قليلاً عن ٢٦ ألف مدرسة فقط!

وتشير الأرقام إلى أن إجمالى عدد الفصول بلغ ٤١٩ ألفاً و٩٠٠ فصلاً، بالمدارس الحكومية ، و٦٢ ألفاً و٧٠٠ فصلاً بالمدارس الخاصة، (محتسبة بنفس الطريقة الخاطئة المشروحة أعلاه). أما كثافة التلاميذ فى الفصل، فتبلغ فى المتوسط ٤٤ تلميذاً، بالمدارس الحكومية، بينما تبلغ ٣٢ تلميذاً فى المدارس الخاصة.

وتشمل منظومة التعليم كلاً من التعليم الفنى والأزهرى، حيث يبلغ عدد

المدارس الفنيّة نحو ألفى مدرسة، أما التعليم الأزهرى فيتم عبر ٩٥٦٩ معهد أزهري، ينتظم فيها ٢,٠٨٦,٠٠٦ تلميذاً وتلميذة.

ولنترك موضوع « معايير الجودة العالمية « جانباً الآن، ولنناقش نسبة الـ ٧٪، التى أقرّها الدستور(فى المواد (١٩)، و(٢١)، و(٢٣) تباعاً)، للصرف على التعليم ماقبل الجامعى والجامعى والبحث العلمى، رغم تواضعها، قياساً إلى ماخصّصته كل الدول الناهضة والمتقدمة لهذه المجالات، والتى تصل فى كل التجارب الناجحة فى الدول الآسيوية والأفريقية، إلى مايقرب من ربع موازنة الدولة بالكامل!

فحسب «البيان المالى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩»، الذى أصدرته وزارة المالية فى منتصف شهر مايو ٢٠١٨، قُدِّرَ الناتج المحلّى الإجمالى لمصر بـ ٥,٢ تريليون جنيه، وهذا يعنى أن الدولة مُلزمة بتدبير ماقيمته ٣٦٤ مليار جنيه مصرى للصرف على التطوير العملى الشامل للعملية التعليمية البائسة وللعمل البحثى العلمى المُتَخَبِّط، ولانتشالها من الموقع غير اللائق الذى تحتله فى مؤخرة الترتيب العالمى، غير أن الحكومة لم توفر سوى ١٧٢ ملياراً، أى أقل من نصف الاستحقاق، يذهب» ٨٠٪ منها إلى بند الأجور، ولا يتبقى سوى ٢٠٪ للتعليم»، كما ذكر «د.جمال شيحة» رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس النواب، فماذا نفعل بهذا المبلغ الهزيل، وماذا يُجدى فى أوضاع تعليمنا المتدهور؟!

إنَّ الناتج الطبيعى للإهمال المتراكم فى سنوات نصف القرن الماضى، وللضن على التعليم والبحث العلمى، بما يستحقانه من اهتمام وإنفاق، هو هذا التردى الشامل فى أوضاع التعليم المصرى، ليس قياساً بالنسبة إلى المستويات العالمية الرفيعة، وإنما حتى بالنسبة للدول العربية والأفريقية، ودول آسيا و«الشرق الأوسط»، التى كنا حتى عقدى الستينيات والسبعينيات، أكثر تقدماً منها بمراحل.

وبالنظر إلى ماتقدّم ، فإن نسبة كبيرة من المبانى التعليمية متهالكة،

وتفتقد إلى اللوازم الضرورية لعملية تعليمية متكاملة: المعامل والتجهيزات، والورش، والملاعب، والمكتبات، وقاعات الرسم والموسيقى والهوايات، ..إلخ، بل أن بعضها يفتقد إلى الأساسيات المادية كالمقاعد و«التختات»، ودورات المياه اللائقة، وبعضها بلا نوافذ!

والأهم هو الافتقاد إلى استراتيجية شاملة للتعليم فى مصر، توضح مستهدفاته وفلسفته، والخطط المستقبلية لتطوير أوضاعه، بحيث لا ترتبط بالمسؤول وتذهب – كما اعتدنا - بذهابه، كذلك فهى بحاجة للمديرين الأكفاء، والمدرسين المتميزين، والمؤهلين تأهيلاً مناسباً، والمناهج الدراسية المتسقة مع التعليم المعاصر، البعيد عن التلقين والحفظ، والتى تساعد على التفكير المنطقى، وتؤسس للرؤية العلمى، والقدرة على التمييز والاختيار، فضلاً عن ترسيخ الانتماء الوطنى والقومى، وإرساء مفاهيم المواطنة، والإيمان بالعدل والقيَم الإنسانية.

ونرى هنا وجوب الالتزام بأن التعليم حق لجميع أفراد الشعب، وواجب إلزامى على الحكومة فى علاقته الوثيقة بخطة التنمية، ونشدد على أهمية توفير تعليم جيد لجميع المواطنين على قدم المساواة، ونرى أن هذا يتناقض جذرياً مع خطة الحكومة الحالية، كما برز بالذات فى اتفاقها الأخير مع "البنك الدولى" فيما سُمِّىَ "خطة تطوير التعليم»، ومع تصريحات المسؤلين فى الحكومة والبرلمان، وتصريحات وزير التربية والتعليم ذاته، «د. طارق شوقى»، التى هاجم فيها «مجانيَة التعليم»، ودعا للتحول عنها، فى موقف يصطدم بالنص الدستورى السابق بيانه.

والمؤكد أن لا الحكومة ولا "البنك الدولى" يهدفان إلى توفير الإنفاق الكافى على التعليم للجميع بحجة السياسات التقشفية وتقليص الدعم وميزانية الخدمات، لهذا يتم التركيز على التمييز بين المواطنين فى جودة التعليم، حسب القدرات المادية للطالب وليس حسب كفاءاته وإمكانياته، عن طريق توفير تعليم متميز، لقلة قليلة تُعدُ لكى تتولى بعد ذلك المناصب الإدارية والقيادية فى الدولة، بينما يقتصر تعليم "عامة الشعب" المُهمَل على

محو أميّة البعض، ومستوى محدود من التعليم كافٍ لشغل الوظائف العادية، دون إمكانية الترقى للوظائف القيادية أو تحسين وضعهم الطبقى.

إننا نرفض سياسة الحكومة فى مجاراة المدارس الخاصة، ومنافستها فى توفير التعليم الأكثر جودة للقلة القادرة مع إهمال التعليم العام، فهذا ضد مبدأ المساواة الدستورية بين المواطنين وحقهم جميعاً فى تلقى تعليم جيد. لقد بدأت الحكومة منذ سياسة الانفتاح فى خصخصة التعليم، ومنافسة القطاع الخاص بإنشاء المدارس التجريبية، ثم التجريبية المُحَسَّنة، ثم المتميزة، ثم مدارس النيل، ثم المدارس اليابانية، وكل هذا يؤكد تركيز الحكومة على توفير تعليم أكثر جودة للقلة القادرة مع إهمال تعليم مجموع الشعب.

إن أزمة هيكل التعليم الحالى متعددة، وتتلخص فى ستة مشاكل رئيسية: التمويل، ووضع المُدَرِّس، والمحتوى التعليمى القيَمى، والمناهج، والإدارة، والامتحانات وطرق التقييم.

كما تواجه العملية التعليمية فى مصر تحدياً كبيراً متمثلاً فى ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم.

وعلى العكس من المأمول من أى عملية تعليمية رشيدة، فإن نظام التعليم العشوائى، يُزيد من الانقسام الاجتماعى، واتساع الشقّة بين الطبقات، ويدفع إلى اغتراب قطاعات عريضة من الشباب، والذين سيؤول إليهم مهمة قيادة الدولة فى المستقبل، حيث يتوزعون بين تعليم (مدنى)، وآخر دينى، وبين حكومى وخاص، وبين عادى ومميز، وبين عربى وأجنبى، وتكاد لاتوجد دولة متقدمة، غربية أو شرقية، إلا ولها جامعة خاصة فى بلادنا، فضلاً عن المدارس وحتى دور الحضانة للأطفال الصغار!

لهذا لابد وأن ترتبط سياسة التطوير الحقيقى الذى يطالب به حزبنا بتعزيز دور المدرسة وتحسين وضع المُعلِّم، وزيادة الفصول، وتوفير مدرسة «اليوم الكامل» لكى تستعيد المدرسة دورها باعتبارها الحاضنة الاجتماعية للقيم، والمؤثر الحاسم فى تنشئة التلميذ بعد الأسرة. ولابد وأن تشتمل المدرسة،

ليس على وسائل التعليم وحسب، وإنما على توفير المكتبات، وقاعات النشاط الفنى، والمعامل التقنيّة، وتوفير وسائل الرياضة، وسُبل التعليم من خلال زيارة المتاحف والمعالم الثقافية والفنية والترفيهية، بحيث يتحول التعليم إلى مُهمة محبَبة للطالب، وحتى تلعب المدرسة دورها المأمول فى تعزيز التربية والثقافة.

ولابد من مراعاة الأهمية الحاسمة للمحتوى التعليمى القيَمى والتربوى. فدور المدرسة الأول هو تنمية الانتماء الوطنى، وغرس القيم التربوية السليمة، وتعزيز الشعور بالكرامة الشخصية، والبعد عن أسلوب التلقين فى التعليم، وتعزيز التفكير الحر، وتقدير الإبداع.

الأمية والتسرب من التعليم

تبعاً لبيانات «الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء»، فقد انخفضت نسبة الأميّة فى مصر من ٣٩,٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٩,٧٪ عام ٢٠٠٦، ثم إلى ٢٥,٨٪ عام ٢٠١٧. (بدءًا من ١٠ سنوات فأكثر)، وهو ماعنى انخفاض عدد الأميين فى مصر من ١٧,٦ مليون فرد عام ١٩٩٦، إلى ١٧ مليون فرد عام ٢٠٠٦، بنسبة انخفاض قدرها ٣,٦٪ خلال تلك الفترة، ثم ارتفع العدد منذ عام ٢٠٠٦ حتى وصل إلى ١٨,٤ مليون فرد عام ٢٠١٧، بنسبة زيادة قدرها ٨,٣٪، وتستحوذ الإناث على النسبة الأكبر من إجمالى الأميين فى مصر(١٠,٦ مليون نسمة من الإناث مقابل ٧,٤ مليون من الذكور) ، بينما بلغ عدد غير الملتحقين بالتعليم إلى ٢٨,٨ مليون مواطن!

ومن حيث الوضع العُمرى، يتجه معدل الأميّة للتزايد مع ارتفاع العمر، حيث ارتفع إلى ٢٨٪ للفئة العمرية «٣٥ ـ ٣٩ عاماً»، ثم إلى ٣٨,٨٪ للفئة «٤٥ ـ ٤٩ عاماً»، كما يتزايد مُعَدَّل الأمية إلى ٤٦,٩٪ للفئة العمرية «٥٠ ـ ٥٤ عاماً»، وإلى أكثر من ٥٠٪ للفئات العمرية ٥٥ سنة فأكثر.

ومن الناحية الجغرافية، فإن نسبة الأميّة بالريف تُعادل حوالى ١,٨ مرة نسبتها فى الحضر، وتتركز الأمّيّة فى المحافظات الأكثر فقراً واكتظاظاً، وفى الصعيد أكثر من وجه بحرى، حيث بلغت أعلى نسبة لمعدّلات الأمّيّة فى محافظة المنيا خلال عام ٢٠١٧ (٣٧,٢٪)، تلاها بنى سويف (٣٥,٩٪)، وأسيوط (٣٤,٦٪)، وسوهاج (٣٣,٦٪)، ويُلاحظ أن المحافظات الأكثر ارتفاعاً فى نسبة الأمّيّة، هى المحافظات الأكثر تطرّفاً دينياً، مثل المنيا التى تشهد دائماً اعتداءات على الكنائس والأقباط المصريين!

ووفقا لما أظهرته نتائج تعداد مصر ٢٠١٧، فقد بلغت نسبة المتسربين من التعليم ٧,٣٪ من إجمالى عدد سكان مصر بدءًا من عمر ٤ سنوات فأكثر، وهو ما يُبدد جهوداً كثيرة، وأموالاً طائلة، ويُزيد من عدد الأميين، ويُضعف من قدرة الدولة ومستوى وكفاءة مواطنيها.

ولايبدو أن هذه القضية الخطيرة تنال ما تستحقه من جهد واهتمام، من قِبل الدولة والحكومة والأجهزة والهيئات المعنيّة، بل يبدو كما لو كان الأمر مقصوداً، لأن الأمم الأكثر جهلاً أسلس قياداً، فكوبا على سبيل المثال، الدولة الأفقر، وفى ظل الحصار الإمبريالى، قضت على الأمّيّة فور انتصار الثورة، لأنها كانت تملك الإرادة لتحقيق هذا الهدف!

البحث العلمى

أصبح تقدم البحث العلمى، الآن، شرطاً لازماً لتقدم الدول ونهوض الأمم، ولتطور الصناعات، ولتلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات. ولذا تُخصص الدول ميزانيات ضخمة للبحث العلمى كل عام: «أمريكا (٤٧٣,٤ مليار دولار/٢٠١٣)، الصين (٤٠٩ مليار دولار/٢٠١٥)، الاتحاد الأوروبى (٣٣٤,٣ مليار دولار/٢٠١٤)، اليابان (١٧٠,٨ مليار دولار/٢٠١٤)، ألمانيا (١٠٦,٥ مليار دولار/٢٠١٤)، ... إلخ.

وفيما لا يصل الإنفاق على البحث العلمى فى الدول العربية مجتمعة إلا إلى نحو ٠,٣ ٪ ، من ناتجها المحلى الإجمالى، أنفقت إسرائيل قرابة ٤,١٠ ٪ من إجمالى الناتج المحلى، عام ٢٠١٤، على البحث العلمي والتطوير، (١١,٢ مليار دولار أمريكي)، وفقًا للبيانات الرسميّة.

أما فى مصر، فحسب تصريحات «أكاديمية البحث العلمى»، فإن «الإنفاق على البحث العلمى لم يكن يتجاوز ٠,٤ ٪ من الناتج القومى الإجمالى المصرى، وأن التمويل المخصص للبحث العلمى فى مصر ارتفع إلى ٢١ مليار جنيه»، ينفق مُعظمه على الأجور وأشغال الصيانة، فيما لا يتبقى للبحث العلمى، بالفعل، إلا أقل القليل.

وحتى فى ظل هذا «الارتفاع» يظل مخصص البحث العلمى أقل من نسبة الـ ١٪ التى حدّدها الدستور، والتى تُقَدّر بـ ٥٢ مليار جنيه، تزيد حتى تصل إلى المُعَدَّل العالمى، وقد أشار «تقرير لجنة التعليم» بالبرلمان، إلى عدم الوصول إلى الاستحقاق الدستوري فيما يتعلق بنسب الإنفاق على قطاعي التعليم والبحث العلمي: وأوصى «بزيادة الاعتماد للبحث العلمي ليقترب إلى نسبة الاستحقاق الدستوري وهو ١٪، لأنه الآن عُشر هذا الاستحقاق."

وفضلاً عن ضعف الإنفاق على عملية التعليم والبحث العلمى، فإن غياب مناخ الحريات الأكاديمية، والبحث العلمى، والتدخُلات البيروقراطية، تُحد من منتوج البحث العلمى فى بلادنا، وتجعله فى وضعية متأخرة، من حيث عدد الأبحاث المنشورة، والابتكارات، والاختراعات العلمية، وغيرها من المؤشرات، وتُضعف دوره الريادى المُفترض فى تطوير الصناعة المحلية، التى تعانى هى الأخرى من تعثُرات عديدة.

برنامج الحزب الاشتراكى المصرى فى الصحة

ينطلق حزبنا من الإيمان بالمبدأ الذى وضعه دستور ٢٠١٤ المصرى فى الصحة حينما نص فى المادة (١٨) منه على أن: «لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخِدمات الصحيَة العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى شامل لجميع المصريين يُغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين فى اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقا لمعدَلات دخولهم. ويُجَرَمُ الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الحكومى. وتخضع جميع الفئات الصحية والمنتجات والمواد ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتُشجِّع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلى فى خدمات الرعاية الصحية وفقا للقانون».

انطلاقا من نص هذه المادة يرفض حزبنا كل ماتضمَنه قانون التأمين الصحى الحالى رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، المُخالف للدستور، ونطالب، وسنعمل على تعديل القانون فى كل تلك البنود على النحو التالى:

- نرفض تجميع المستشفيات الحكومية فى كيانٍ، تدَّعى الحكومة أنه غير ربحى بينما هو فى حقيقته كيان ربحى، لأن هيئة التأمين الصحى الاجتماعى تشترى منه الخدمة بنفس سعر شرائها المُحَمَّل بالربح من القطاع الخاص.

إن المستشفيات الحكومية قد تم بناؤها بأموال الشعب، ولا يجب أن تتربَح

مـن مرضـه وترفع من تكلفة التأمين الصحى على الشـعب، ونطالب بأن يُحافظ هـذا الكيـان الحكومـى الموحَـد علـى طابعـه الخدمـىَ غـير الربحـىَ، ويقـدم الخدمـة بتكلفتها فقط.

• نرفض تشـكيل لجنة تسـعير شـراء الخدمات الصحيَة المشكَلة فى معظمها من خبراء التسـعير السوقيين وممثلى القطاع الخاص، نظراً لتعارض المصالح الواضح، فالبائعين هم من يحددون سـعر شراء الخدمة منهم! ونطالـب بلجنـة محايدة. كما لا يجب أن تمتد سـلطتها لشـراء الخدمـة من المستشـفيات الحكومية والجامعيـة، التى يجب أن تُقدم الخدمة بسـعر التكلفة، ويقتصر الشـراء على المستشـفيات الخاصة فى تعاقدات نزيهة.

• نرفـض تخلـص الحكومة من عـبء الإنفـاق على التأمـين الصحى للطـلاب، ونقله على أوليـاء الأمور، فالتأمين الصحـى الاجتماعى يجب عليه أن يتحمل تكلفة علاج الأطفال حتى سن الثامنة عشرة، ليس فقـط لأن هذا من حقوق الأطفال، ولكـن لأنهم عماد التنمية وركيزة الدفـاع عن الوطن، ولذا يجب أن يتسـلحوا بأفضل وضع صحى ممكـن.

• نرفـض عـدم العدالة فـى توزيع الأعبـاء بين أرباب الأعمـال، الطرف القوى، وبين العاملين، وهم الطرف الأضعف، حيث لا يتحمل رب العمل سـوى ٤٪ قيمـة التأمين الصحـى وتأمين إصابات العمـل، بينما يتحمل العاملون ١٪ اشتراكاً و٣٪ اشتراكاً للزوجة، غير ١٪ عن كل ابن من الأبنـاء. يجـب العودة لقاعـدة القانون القديم، الذى تلتـزم به كل نُظم التأمـين الصحى الاجتماعى فى العالم، والقاضى بأن يتحمل ربَ العمل ٣ أضعـاف نصيب العامل وزوجته.

• نرفض أن يدفع المنتفع بجانب اشـتراكه مسـاهمات تمثل نِسـباً من سـعر الأدوية والتحاليل والأشعَات، تصل فى حدها الأقصى لها جميعاً إلى ٢٥٠٠ جنيـه شـهرياً، فهـذا يُدَمّرْ إتاحـة خدمات التأمـين للفقراء،

ويجب أن تقتصر مدفوعات المؤمَن عليهم على الاشتراكات مع إلغاء المساهمات.

• نرفض وهميّة خطة مد مظلة التأمين الصحى لكى تُغطّى كل سُكّان الجمهورية خلال خمسة عشر عاماً، ولا يطبق على ٧٥٪ من سكان الجمهورية فى المحافظات الثمانية الرئيسية إلا بعد عام ٢٠٢٨!، ونطالب بخطة واقعية لتعميم التأمين الصحى خلال ٣ـ ٥ سنوات على أكثر تقدير.

قضايا المرأة والأسرة والطفل

احتلت قضايا المرأة والطفل والأسرة فى مصر موقعاً مهماً من أجندة نشاط «الحزب الاشتراكى المصرى»، منذ تأسيسه، وقد ضم فى صفوف مؤسسيه مجموعة متميزة من المناضلات اللواتى عملن باجتهاد من أجل الدفاع عن هذه القضايا، عبر الكفاح، مع غيرهن من نساء القوى والأحزاب والهيئات الأخرى، من أجل تنفيذ ماتضمنه الدستور من حقوق، انطلاقاً من أهميتها، باعتبارها ضرورة لاستقرار الأسرة والمجتمع، ومن ثم الوطن والدولة.

وقد ساهمت الزميلات فى «أمانة المرأة» بالحزب، فى أبرز الأعمال الجبهوية، مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى، والمنظمات النسائية والنقابات، واللجان الشعبية، ومراكز الشباب وقصور الثقافة والمجلس القومى للمرأة، وشاركن من خلال البرامج التلفزيونية، ومقالات الصحف، ومراكز الإعلام والثقافة، فى العديد من الجهود التى استهدفت تعزيز مكانة المرأة المصرية، والنهوض بأحوالها، والدفاع عن حقوقها.

ولا يمكن تجاهل دور المرأة المصرية عامةً، ولا دور «أمانة المرأة» بالحزب، فى كل الأنشطة التى استهدفت مواجهة حكم الجماعات الإرهابية، وضد تشريعات الوهابيّة السلفيّة، التى حاولوا تمريرها من خلال برلمانهم، والتى

لاترى فى المرأة إلا وسيلة امتاع للرجل، وإنجاب للذريّة، مكانها المنزل، وحسب. وقد شاركت الزميلات فى «الحزب»، فى المؤتمرات، والوقفات الاحتجاجية، والندوات، والمعارض الخيرية، والأمسيات الفنية، فى القاهرة ومحافظات الوجه البحرى والقبلى، خلال فترة النضال ضد حكم الجماعات الإرهابية، حتى رحل.

كما شاركن فى تأسيس «الجبهة الوطنية لنساء مصر»، عام ٢٠١٢، التى ضمّت أمانات المرأة فى الأحزاب والمنظمات النسائية، والشخصيات العامة، وكان لها، ولازال، دوراً كبيراً فى الدفاع عن قضايا المرأة وقضايا الوطن الاقتصادية والسياسية، كما شاركت عضوات من «الحزب» فى لجان الاستماع بلجنة الخمسين وقت وضع الدستور، وشاركن، بالعمل مع عدد كبير من النساء المناضلات المصريات، والأكاديميات والحقوقيات المرموقات، فى إنجاز مشروع قانون عادل للأسرة المصرية.

وإضافةً لذلك شاركت عضوات الحزب فى تأسيس «جبهة نساء مصر وفلسطين»، والتى طرحت، من خلال المعارض والندوات والمؤتمرات التضامنية، القضايا الوطنية، ومارست أنشطة دعم القضية الفلسطينية والتصدى لمؤامرات تصفيتها .

وتناضل المرأة المصرية، نضالاً صلباً، فى سبيل تحقيق العديد من المكاسب، أهمها:

١) المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييزضدها، وإلغاء كل الإجراءات والممارسات التى تنتقص من مكانتها، وتحط من شأنها، وتهين كرامتها، ومن أجل سن القوانين والتشريعات التى تكفل ترسيخ مبدأ المساواة بينهما.

٢) وضع قانون عادل للأسرة المصرية بالمشاركة المجتمعية مع المختصين والخبراء يحافظ على الأسرة المصرية

كوحدة مكتملة، تتيح للأبناء والزوجة والزوج الحصول على حقوقهم ويحفظ كرامة وإنسانية المرأة وحماية حق الطفل فى النسب.

٣) ضمان حق المرأة فى تولى جميع المناصب العامة، السياسية والاجتماعية والقضائية والإدارية، بجميع مستوياتها، على قدم المساواة مع الرجل، وذلك وفقاً لمعايير الخبرة والكفاءة.

٤) السعى لتغيير الثقافة التقليدية، التى تحصر حضور المرأة فى أدوار اجتماعية بعينها، والمفاهيم الرجعية التى يروِّج لها دعاة التخلف والظلامية، حول تحديد وظيفة المرأة فى الخِلفة وخدمة وإمتاع الرجل، والإقرار بالمساهمة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة لعمل النساء غير المدفوع الأجر (العمل المنزلى).

٥) المساواة بين الرجل والمرأة فى الأجور، وخاصةً فى قطاع الزراعة، ومصانع القطاع الخاص.

٦) توفير الحماية القانونية للعاملات فى الزراعة، والقطاع الخاص غير المنظم، وللعاملات فى المنازل، وضمان تمتعهن بالتأمين الاجتماعى والصحى.

٧) التزام القطاع الخاص بتوفير الرعاية الاجتماعية للمرأة، خلال مراحل الحمل والولادة، وتوفير دور الحضانة المناسبة لرعاية أبناء العاملات.

٨) بما إن حوالى ثلث الأسر المصرية تعيلها النساء فإننا نطالب بتوفير الظروف التى تتيح للمرأة الخروج للعمل من ناحية المواصلات الآمنة والمناسبة، وتوافر دور حضانة

كافية ذات اليوم الكامل، شاملة أماكن العمل وفقا للقانون، والتزام الدولة بتوفير فرص عمل مع أجر عادل والضمانات الاجتماعية.

٩) استصدار التشريعات التى تكفل القضاء على العنف الأسرى تجاه النساء والفتيات وتضمن الحماية اللازمة لهن، مع توفير دور الإيواء الآمنة ومراكز التأهيل الصحى والنفسى لضحايا العنف الأسرى.

١٠) مد شبكة رعاية الأسر التى تعيش تحت خط الفقر، ومضاعفة قيمة المعاش الشهرى، وتثبيته، لكى يتناسب مع التضخم والارتفاع الهائل فى الأسعار.

الإسكان والمرافق وعلاقتهم بالتنمية

تمثل مشكلة السكن مشكلة محورية من أهم مشاكل الشعب المصرى تجد مظاهرها البارزة فى افتقاد سكان العشوائيات والقبور الذين قد يصل عددهم إلى ما يقرب من سدس الشعب المصرى للسكن الملائم، وعدم قدرة الشباب على إيجاد سكن ملائم لوضعهم المادى وغيرها. وتعتبر الحكومة مسألة الإيجارات هى آخر مجال لم تسد فيه قوانين حرية السوق والسياسات النيوليبرالية بشكل كامل، وهى لم تتلكأ فى هذا الموضوع منذ عقود إلا خشية من غضب المواطنين الذين لا تكفى دخولهم للحد الأدنى من الحياة الكريمة حتى لو كان الإيجار صفرا.

إلا أنه من الواضح أن الحكومة قد حزمت أمرها على إطلاق قوانين السوق وتحرير الإيجارات رغم وضع المواطنين، سواء فى مجال الإسكان أو فى مجال المرافق. بدأ هذا التحرير منذ إصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر لسنة ١٩٩٦ الذى أطلق العلاقة الإيجارية لقوانين السوق للعقود التى يتم تحريرها بعد هذا التاريخ، كما زاد زيادة محسوسة الإيجارات القديمة للمحلات.

كما حولت الحكومة المرافق العامة، بالذات المياه والصرف الصحى، والكهرباء، من هيئات خدمية تقدم خدماتها بسعر التكلفة إلى شركات قابضة وتابعة، فى أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٠ على التوالى، مما أدى إلى الزيادة الضخمة فى الأسعار نتيجة لتحميلها بالربح. كما ساهم تطوير المرافق من القروض وليس من عائد التنمية ومن الضرائب التصاعدية، ساهم فى تحويلها لشركات ربحية، بالذات وخصخصة المرافق أحد شروط مؤسسات التمويل الدولية، كما نرى كيف قاد الاتفاق المصرى الأخير المسمى بالإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى لعام ٢٠١٦ إلى فرض رفع إيجارات الكهرباء والوقود إلى الأسعار العالمية مما يمثل ذبحا للمواطنين الذين لا يبلغ دخلهم ولا أجورهم سوى نسبة تافهة من الدخول والأجور العالمية!

ثم تمت نقلة أخرى فى مجال خصخصة الخدمات بإصدار القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ الخاص بمشاركة القطاع الخاص فى قطاع الخدمات (بالطبع بما فيها خدمات التعليم والصحة بجانب المرافق) مع القطاع العام من خلال نظام المشاركة بين القطاع العام والخاص المعروف بـ PPP.

وتدعى الحكومة أن مجال الإسكان هو المجال الأخير الذى لا تعمل فيه قوانين السوق المفتوحة فى الإيجارات القديمة، وأن القيمة بالغة التدنى للإيجارات القديمة قد أدت إلى وجود نحو ٣ مليون شقة مغلقة محجوزة بدون استخدام بسبب أنها لا تكلف المستأجرين شيئا يذكر، وأنه فى العالم كله يشكل إيجار السكن ما يتراوح بين ربع وثلث دخل المواطن، وأن الثروة العقارية تنهار بسبب إهمال الصيانة التى لا يهتم بها الساكن بينما المالك لا يأخذ إيجارا يمكن إلزامه بالصيانة لأنه يفوق أضعاف ما يتقاضاه، وأن إعمال قوانين السوق يحل تلك المشاكل كلها.

إلا أن معظم الدول التى تأخذ بنظام السوق الحر والسياسات النيوليبرالية لا تدمر حق المواطن فى السكن الملائم، إما عن طريق إسكان تقوم الحكومة أو البلديات ببنائه وتأجيره بإيجار ملائم لدخل الفقراء أو بدفع علاوة سكن للفقراء تساعدهم على الوفاء بالإيجار العالى. وحماية حق السكن هى ما نص عليه الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ فى المادة ٧٨ حينما تقول صراحة: «تكفل الدولة للمواطنين الحق فى السكن الملائم والآمن والصحى بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية». وانطلاقا من هذا المبدأ يطالب الحزب الاشتراكى بالمطالب التالية:

- ضمان حق السكن الملائم لجميع المواطنين وخاصة الفئات الفقيرة والمحرومة، مقابل أجر يمكنهم دفعه مع الوفاء بباقى احتياجاتهم الحياتية الأساسية.

- رفض خصخصة المرافق وتحويلها إلى شركات قابضة وتابعة ربحية، واستعادتها كمرافق تقدم الخدمة بسعر التكلفة. هذا ما تنادى به جهات

عالمية عديدة مثلا فى مجال المياه باسم حق المواطنين فى المياه، وهذا ما فعلته بلدية باريس باستعادة الملكية العامة لشركة المياه لكى تكون مرفقا عاما يقدم الخدمات بالتكلفة بعد تقييم نتيجة الخصخصة بارتفاع السعر وكذلك تدور نوعية المياه.

- تعديل القانون ٣٣ لسنة ٢٠١٤ للإسكان الإجتماعى، لينص على إعادة تخطيط وتحديث قرى مصر وتسليم الوحدات الجديدة لساكنى القرى نظير إيجار شهرى يمثل نسبة من الدخل الفعلى للأسرة بما لايتجاوز ٢٠٪ من هذا الدخل.

- تعديل موارد صندوق الإسكان الإجتماعى وتخصيصات الإسكان فى ميزانية الدولة لمدة عشر سنوات لبناء وحدات الإسكان فى القرى والمدن للطبقات الأكثر فقرا نظير إيجار شهرى.

- ضمان تعميم المرافق الأساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحى لجميع المساكن

- تطوير الأماكن العشوائية، وضمان مشاركة المواطنين الديمقراطية فى الرقابة على حقوقهم.

- الحد من استنزاف مواردنا القليلة بمنع دعم الإسكان الفاخر والمتميز والمنتجعات السياحية بقوانين صارمة وتحصيل القيمة الحقيقية للخدمات التى تقدمها الدولة لهذا النوع من الإسكان ومراقبته جيدا حتى لايتجاوز المصرح له ببنائه.

- حظر الهدم والبناء بالمدن المزدحمة والأحياء السكنية المكدسة وخصوصا بالقاهرة والجيزة والمدن الكبرى لمدة خمس سنوات يعاد خلالها توزيع الفائض السكانى على المدن والقرى الجديدة.

- منح المزيد من الصلاحيات للمحليات لمراقبة وتطبيق القانون على الإسكان الإجتماعى، وتخصيص نسبة أكبر من عائد بيع الأراضى ورسوم البناء للمحليات لتحسين مستوى الخدمات المساعدة لهذه المشروعات.

الوضع الثقافى ومشكلاته:

الثقافة فى أحد تعريفاتها «هى ذاكرة الشعب. وتفريغ أمة من ثقافتها، أى ذاكرتها وأصالتها، يعنى الحكم عليها بالموت».

وتُعرِّف منظمة «اليونسكو» الثقافة، بمعناها الواسع، بأنها: «جميع السمات الروحيَة والماديَة والفكريَة والعاطفيَة، التى تُميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهى تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسَية للإنسان، ونظم القيَم والتقاليد والعادات»

وقد انتهجت «السياسات الثقافية» المعتمدة، طوال عهود طويلة ماضية، منهجاً ثابتاً يرمى إلى تجهيل الشعب بهويته الحضارية المُركَبة، وبمقومات وجوده الثقافى المتداخلة، وبتاريخه وركائزه المتوارثة، وبجماع الطبقات الفكرية والروحية والإنسانية المتراكمة فى تكوينه على مر القرون والأحقاب، منذ فجر تاريخ البشرية وحتى الآن.

لقد استهدفت هذه المحاولات، خدمة مصالح الطبقات الحاكمة، نزع ثقة المصريين بذاتهم، والتشكيك فى قدراتهم، وإحلال ثقافة بديلة، قوامها الشعور بالدونيَة، والإذعان، وتأكيد خضوعهم للنظم الاستبدادية المتتالية، سواء كانت غازية وافدة، أم محليَة مُتسَلطة، ولهيمنة ثقافة استبداديَة، سائدة وراسخة، ببعديها المتداخلين: السياسى/الاجتماعى، والميتافيزيقى/ الغيبى، تروّج لأيديولوجيات جامدة، وأفكار مُطلقة، مُغلقة، تغلغلت فى النسيج الفكرى للمجتمع، حتى كادت تنجح فى طمس كيانه المعنوى الموروث، وتبديل هويته الوطنية التاريخية، واستبدالهما بآخر مُستعار، وبهوية مصطنعة بديلة، ذات أبعاد مُفارقة لواقعنا وتاريخنا وامتزاجاتنا الحضارية، التى منحت مصر شخصيتها المميَزة، وجعلتها ملتقىَ للحضارات، وبوتقةً لصهر القيَم والأفكار والمعتقدات الإنسانية.

كما عانت الثقافة فى عهد الانفتاح من سيادة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية، وانتشرت العادات الغربية فى الاستهلاك المُسِف لآخر وأحدث صيحات الغرب ومؤسساتها من مولات ومتاجر وكافيهات وغيرها. كما عانت بلادنا من تبعية الأغنياء الثقافية لنمط الاستهلاك الترفى المُسِف، فانتشرت حيازة العديد من القصور والفيلات الفاخرة، والسيارات المتعددة الفاخرة للفرد منهم، غير اليخوت والطائرات الخاصة والمولات التى توفر لهم آخر صيحات الغرب الاستهلاكية، فى مجتمعات تنضح ببؤس الأغلبية وعدم توافر احتياجاتها الحياتية الأساسية ولا مرافقها الضرورية التعليمية والصحية وغيرها.

وقد قاومت الجماهير الأصيلة فى المجتمع المصرى، بقوة، هذا المنحى، بتمرداتها وانتفاضاتها وانفجاراتها وثوراتها، التى لم تنقطع طوال تاريخها الممتد والحديث، وفى وقائع ثورة ٢٥ يناير، والتى طرحت منظومة ثقافية حرة وشعبية تستند إلى مقاومة الظلم والشوق للحرية فى مواجهة منظومة الإذعان السائدة، وفرض ثقافتها الإنسانية المنفتحة، القائمة على احترام الإنسان، وإرادته الحره، وحقوقه، وكرامته، وسماحته، على نحو ماتبدّى خلال الـ ١٨ يوماً الخالدة. ولكن ميزان القوى القائم وقتها مكن قوى الثورة المضادة، بشقيها الدنيوى والدينى، فى إجهاض هذا التوجُه، واستعادة الزمام تدريجيا!

إن الحاجة لـ «ثقافة بديلة»، أصيلة وذات جذور حضارية، تُؤسَّس على مبدأ المواطنة والانتماء، والانفتاح الفكرى والإنساني، وتستهدف بناء عقلية موضوعية ناقدة، تخاصم الإطلاقيات والأفكار الخرافيّة والجامدة، وتؤمن بالعلم، وتعادى كل أشكال التمييز والعنف والتطرّف، وتفصل بين النزوع الروحى (الشخصى) كحقٍ لا مراء فيه، وبين فرض التوجّه العقيدى التكفيرى على الدولة والمجتمع.

ويقف حائلاً أمام تحقيق هذه الغاية الضرورية لإنهاض أى مجتمع، والمجتمع المصرى تحديداً، افتقاد إرادة التطوير الثقافى، وسطوة المؤسسات التقليديّة الرجعيّة، وتحديّها لكل محاولات التقدم إلى الأمام ومقاومتها لكل جهود التحديث، وعجز وتواطؤ مؤسسات الدولة فى مواجهتها، وتقتير

الدولة فى الإنفاق على الثقافة كأنها من أواخر الكماليات، وتغلغل الأفكار المتخلفة والمتطرفة فى نسيج المجتمع، ومكوناته الفكرية، ومؤسساته التعليمية والدينية والإعلامية والتربوية، وارتفاع نسبة الأميّة الأبجديّة والثقافيّة، وسطوة مفاهيم «العولمة» وأدواتها، وغياب الرؤيّة الاستراتيجية للدولة، ... إلخ.

ورغم أن الدستور يُقر فى المادة (٥٠) بأن: «تراث مصر الحضارى والثقافى والمادى والمعنوى، بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى: المصرية القديمة والقبطية والإسلاميّة ثروة قوميّة وإنسانيّة تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانته»، إلا أن الواقع يشهد تغول قطاع من هذه الروافد الحضارية وانزواء القطاعات الأخرى. كما ويُقر الدستور أيضا فى المادة (٦٥) بأن: «حرية الفكر والرأى مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر»، ويقر فى المادة (٦٧) بأن «حرية الإبداع الفنى والأدبى مكفولة وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب ورعاية المبدعين وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك». ورغم ذلك فإن الواقع يشهد تراجعاً واضحاً فى هاممش الحريات وحقوق التعبير عن الرأى، بعد أن استُخدمت ذريعة «الحرب ضد الإرهاب» لإسكات كل الأصوات، وفى مقدمتها المعادية ـ بفهم وموضوعيّة ـ للإرهاب والعصابات التكفيرية، وأغلقت كل المنابر الإعلاميّة أمام كل من لا يعتبره النظام من أشياعه الموثوقين، بل وطال الحبس العديدين من أصحاب وجهات النظر لمجرد التباين مع آراء السلطة!

ويظهر الإهمال الجسيم، والمُتَعمَد، لهذه القضيّة المحوريّة، من مراجعة قيمة ماخُصص للثقافة فى موازنات الدولة السنوات الماضية، فعلى سبيل المثال بلغت مخصّصاتها خلال ٢٠١٣ / ٢٠١٤، ملياراً و٤٣٩ مليوناً و٤٤٥ ألف جنيه مصرى، مثّلت نسبة ٠,٢٣٪ من إجمالى الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها نحو ٦٣٥,٠٤ مليار جنيه، لم يُنفق منها على النشاط الثقافى الفعلى سوى ٢٥٢ مليونًا و٦٥ ألف جنيه (بنسبة ١٧,٥١٪ من إجمالى مخصصات الثقافة)، والباقى اتجه لتغطية الرواتب وتعويضات العاملين والإنشاءات.

ولم تتحسن مخصصات وزارة الثقافة، في العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، إلاّ بشكلٍ طفيف، لتصل إلى نحو مليار و٤٧٥ مليون جنيه، (بنسبة ٠,٢٤٪) من الموزانة العامة للدولة، وقد اشتكى وزير الثقافة الأسبق، الدكتور «عبد الواحد النبوى»، من أن ميزانية وزارة الثقافة، والبالغة حوالى مليار ونصف المليار جنيه، والتى تُنفق على قوة عمل قوامها ٣٥ ألف موظف، هى ميزانية صغيرة توازى ميزانية أى شركة صغيرة من الشركات العالمية، ولا تكفى لمواجهة الفكر المتطرف»!

مع مناقشة بيان الموازنة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، برز أن مخصصات وزارة الثقافة قاربت المليارى جنيه (حوالي ١١٠ مليون دولار)، وذكر «حلمى النمنم»، وزير الثقافة السابق، فى حوار تلفزيونى، أنّ « نسبة الأمية (فى مصر) مرتفعة جداً، ونحتاج لبناء دور أوبرا كثيرة، وأعلى كتاب مبيعاً في مصر لا يتعدى ١٠٠٠ نسخة في العام، وأنّ ٩٢,٥٪ من ميزانية وزارة الثقافة تذهب إلى المرتبات والأجور ولا يستطيع أي فرد الاقتراب منها، وتبلغ ميزانية ما يذهب للنشاط في مصر كلها ١,٨٥ قرشاً لكل مواطن، بإجمالى حوالي ١٦٠ مليون جنيه»!

ومقارنةً بمخصصات المؤسسة الدينية: «جامعة الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء»، التى بلغت ميزانياتها مجتمعةً، حسب موازنة ٢٠١٨، ٢٣ ملياراً و٣١٥ مليوناً و٦٢٩ ألف جنيه، (فضلاً عن الهبات، والنذور، والتبرعات، والعطايا الأخرى، التى تُقدّر بالمليارات)، أى نحو عشرة أضعاف مايُخصص لثقافة المجتمع كله، يُمكن، بوضوح، إدراك التوجهات العامة للنظام الحاكم وانحيازاته المؤكدة!.

ومع تجاوز تعداد المصريين رقم المائة مليون مواطن، لم تتحسن أحوال الثقافة فى الموازنات التالية، إذ ظلت مخصصاتها البائسة على أوضاعها المتدهورة، وظلّ أكثر من ٤٥٪ من المصريين الأميين، وقطاع واسع من أهل الريف والصعيد والمناطق الطرفيّة والنائية، بعيدين كل البُعد عن التماس مع هذه القضيّة،

والقروش المعدودة التى تُنفق على ثقافة المواطن فى مصر، كل عام، لا تكفى لشراء «ساندوتش» من الفول، بينما ترتفع الأبراج الشاهقة، وتتشامخ المدن الجديدة، ويُصرف عليها مئات المليارات!.

وانطلاقاً من وعينا بالأهمية المحورية للثقافة فى بناء وعى المواطن، وتطوير مفاهيمه، وترقية مشاعره، وحمايته من التطرّف والتعصب، وتأهيله ، يُناضل «الحزب الاشتراكى المصرى» من أجل:

- احترام نصوص الدستور الخاصة بوضع الثقافة وحريات الفكر والإبداع والتعبير، وإزالة كل المعوقات الأمنيّة والتشريعيّة التى تعوق انتشار الفكر العقلانى المنفتح، والرافض للتعصب والتطرّف.

- إدارة أوسع حوار مع الجماعة الثقافية الوطنية المصرية، حول مشكلات الواقع الثقافى المصرى، ومشكلاته، وسُبل الخروج من أزماته، واقتراحات المثقفين المعنيين لعلاج حالة التردى الثقافى الراهن.

- إيلاء المناطق النائية والمحرومة والفقيرة والبعيدة عن المركز، أولوية قصوى، لتعويض حرمانها التاريخى من حقوقها الثقافيّة، ولمواجهة تأثير فكر الجماعات الإرهابية على الشباب صغار السن.

- مضاعفة نصيب الثقافة فى موازنة الدولة، وبحيث لا تقل عما يُنفق على وزارات عديدة أخرى لا يشعر المواطن بدورها، أو بما يُنفق على المؤسسات الدينية التى عشش فيها الفكر الوهابى.

- تطوير مؤسسات وزارة الثقافة، وتخليصها من البيروقراطية، وإعادة تأهيل كوادرها الثقافية، ومدّها بقيادات ثقافية جديدة مدركة لخطورة دور الثقافة، وأهميته القصوى لمستقبل البلاد، لإدارة المواقع الثقافية وخاصةً بيوت وقصور الثقافة، وتطويرها

لأداء دورها الغائب، مع توفير الإمكانات المادية الضرورية لنجاحها فى أداء هذا الدور.

- دعم كل المبادرات الشعبية والمستقلة الثقافية الجادة، أدبياً ومادياً، انطلاقاً من فهم دور الثقافة كحائط صد ضد الإرهاب والتعصب والاختراقات المضادة لمصالح الوطن.

- تبنّى «مشروع قومى» لبناء ألف قاعة سينما ومسرح ومكتبة ومتحف وصالة عرض جديدة، وترميم وتشغيل المئات المعطلة منها، المنتشرة فى كل أنحاء الجمهورية، وتزويدها بكل الطاقات والإمكانات لإتاحة الاستمتاع بالإبداع الثقافى والفنى أمام قطاعات واسعة من المجتمع، وبما يسهم فى مواجهة الأفكار التخريبية، ونشر الوعى الجمالى، وتطوير الذوق الفنى لدى عموم المواطنين.

- الاهتمام بالنشاط الفكرى والثقافى فى المدارس والجامعات والمعاهد، باعتباره أساس وقاعدة أى عملية تطوير ثقافى، وتخفيض أسعار زيارة المقاصد الثقافية، وخاصةً المتاحف والمناطق الأثرية، للتشجيع على الزيارة والتفاعل، من أجل مواجهة الفكر الردئ، والثقافة المُسفّة، المنتشرة فى وسائل الإعلام، وإغلاق المنابر الإعلاميّة التكفيريّة.

- فتح نوافذ التعبير المغلقة أمام العناصر الديمقراطية والتقدمية، والتفاعل معهم باعتبارهم قطاع وطنى مهم، وصاحب رؤية تسعى لتقدم الدولة والمجتمع.

- إطلاق حملة فكريّة شاملة، ومستدامة، ومنظمة لكشف الفكر الإرهابى ومنابعه التكفيرية، باعتبارها عملية ضرورية فى الحرب ضد الإرهاب.

- إعادة الاعتبار للثقافة والفكر والإبداع فى مصر، باعتبارها من أهم ركائز «القوة الناعمة المصريَة»، لتنشيط الدور المصرى، الثقافى والإبداعى، فى المحيط العربى، والأفريقي، والشرق أوسطى، وسائر بقاع العالم.

- توثيق الروابط الثقافية بالمثقفين العرب والأفارقة وغيرها من مناطق التماس الحضارى، والاهتمام بالعلاقات الثقافية بالمحيط الجيوسياسى لبلادنا، والاهتمام بالترجمة وتبادل الخبرات وأشكال الإبداع والتفاعل.

- نشر فكرة تأسيس الـ «مكتبة الشعبية»، المجانية، والتى تتتوزع على المدارس وفى مراكز الشباب، وفى مقار الجمعيات الأهليَة، وغيرها من المناطق، وبالذات النائية والبعيدة، لتشجيع النشء والجمهور على عادة القراءة.

- إطلاق قناة ثقافية متخصصة وجذّابه، وقناة على شبكة الإنترنت، تُعيد تقديم العروض الفنية لمسارح وفرق الوزارة، وتقدم التراث الفنى والإبداعى المصرى المتوارث، وتُعَرِّف المصريين بتراثهم الحضارى العظيم.

- الانفتاح على التطورات التقنية الجديدة، والثورة المعلوماتية فى أطوارها المتسارعة، ودراسة تأثيراتها على عملية الإبداع والثقافة، وآليات التفاعل معها.

- المساعدة، بوسائل فنية وإبداعية، فى محو الأميَة الأبجدية، والفنيَة، والجماليَة، التى تجعل قطاعاً واسعاً للغاية من المصريين محرومين من تذوق عملية الإبداع فى كل مستوياتها.

- تنظيم قوافل ثقافية وإبداعية تتجه إلى المناطق الشعبية الفقيرة والعشوائية والنائية والمناطق الريفية وأعماق الصعيد.

الشباب المصرى ومشكلاته

تُعتبر مصر، بكل المقاييس، مجتمعاً شاباً. فحسب التعداد العام لسنة ٢٠١٧، بلغ إجمالى عدد السكان فى مصر ١٠٤,٢ مليون نسمة، منهم ٩٤,٨ مليون فى الداخل، و٩,٤ مليوناً فى الخارج.

وفى مقابل نسبة كبار السن فى مصر (٦٥ عاماً فأكبر) التى بلغت ٣,٩٪ من تعداد المصريين فقط، بلغت نسبة السكان تحت ٣٤ عاماً ٦٨,٧٪، وشكّلت الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة مانسبته ٣٤,٢٪، ونسبة الشباب بين ١٥ و٢٩ سنة ٢٦,٨٪، فيما شكّلَ عدد السكان فى سن العمل (١٥ – ٦٤) مانسبته ٦١,٩٪ من إجمالى السكان. وواضعين فى الاعتبار نسبة النمو السكانى المرتفعة (٢,٥٦٪ سنوياً)، فإن استمرار هذه الحالة لن يتراجع.

ويتوزع هذا الشباب بمشكلاته: ضيق أبواب الرزق، والبطالة، وانعدام فرص تكوين أسرة، مع الارتفاع الهائل فى كل أسعار الحاجات الضرورية، والأسعار الخرافية لوحدات السكن، ... إلخ، بين سائر محافظات الجمهورية.

وقد أظهر الشباب المصرى، من الجنسين استعداداً عظيماً للانخراط فى العمل العام، والبذل والعطاء والتضحية، والاهتمام بقضايا شعبه ومستقبل وطنه، على نحو ما رأيناه فى وقائع أعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣، وماقبلها ومابعدها، غير أنه عَزَفَ ـ ظاهرياً ـ عن العمل العام، وأدار ظهره للاشتراك المباشر فى النشاط السياسة، بفعل تَحَطُّم أحلامه، بعد أن استعادت القوى المضادة سطوتها، ومارست جهداً منظماً لترويعه، ولنشر الإحباط، واليأس من التقدم والتغيير بين صفوفه.

ومع ضغوط الحياة، وضيق فرص العمل والإبداع والترقى الاجتماعى، وانغلاق أفق التطور الشخصى وفرص التحقق الذاتى، تتعاظم انعزال الغالبية العظمى من الشباب، وتنتشر بين صفوفه أمراض العزلة، والفراغ، وعدم التحقق: الغضب والاحتقان والبحث عن فرصة للسفر خارجاً، ويتجمع على المقاهى مئات الآلاف منهم يومياً، لإزجاء الوقت دون استفادة حقيقية منه ـ كقوة بناء جبّارة ـ فيما يفيد.

البيئة ونهر النيل والتحديات الإيكولوجية

لم يعد النظر فى مشكلات البيئة وتدهور أوضاعها، وتلوث المياه والهواء، وغيرها من المظاهر الإيكولوجية، والسعى الدءووب لتحسين أوضاعهما، أمراً ترفياً يمكن التغاضى أو عنه تأجيله، خاصةً وأن التقارير المحلية والعالمية، تشير إلى تدهور أوضاع البيئة فى مصر، ووصول معدلات التلوث فيها إلى درجات غير مسبوقة، نتيجةً لزيادة أعداد السيارات وضخامة حجم عوادمها الضارة، وعجز الدولة عن حل مشكلة تنظيف الشوارع، وجمع القمامة، منذ عقود، وكذلك بسبب انبعاثات المصانع، وانتشار الصناعات الملوثة للبيئة، كالأسمنت، التى نُقلت إلى بلادنا من دول العالم المتقدم، حرصاً على سلامة بيئتها، كصورة من صور الاستغلال والتبعية، ولغيرها من الأسباب.

وقد تصدرت مدينة «القاهرة» قائمة مجلة «فوربس»، (سبتمبر ٢٠١٨)، باعتبارها المدينة الأكثر تلوثاً فى العالم، كما يضرب التلوث مصادر مياه الشرب فى العديد من المحافظات والمناطق، وقد أدى الرى بمياه الصرف الصحى، والمياه الملوثة، واستخدام المبيدات الحشرية السامة، وغيرها، إلى تدهور أوضاع المنتجات الزراعية، وتنامى مخاطرها على صحة المستخدمين، إلى حد رفض استقبالها فى مناطق عديدة من العالم، من حين لآخر، وليس صدفةً ارتفاع نسب الإصابة بالأمراض الخبيثة فى مصر، فى العقود الأخيرة، (السرطان، والفشل الكلوى، وغيرهما)، على النحو المعروف الآن.

ويتبنى حزبنا سياسة شاملة للإصلاح البيئى، للوصول بالوضع المصرى إلى المعدلات العالمية المأمونة، ومنها الخطوات التالية:

١. النظر إلى قضايا البيئة باعتبارها قضايا مصيرية، تتعلق بحياة الشعب، وحاضر ومستقبل المصريين، الذين يعيشون معاً على هذه الرقعة من

الأرض، ويشتركون فى مواردها الطبيعية، وسيورثونها للأجيال القادمة، من الأبناء والأحفاد.

٢. اعتبار الحفاظ على البيئة قضية أمن قومى، واتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والعملية الكفيلة بحماية البيئة من جميع المخاطر، بما فى ذلك مخاطر التلوث بجميع صوره، ومخاطر الإهدار والتشويه.

٣. استصدار وتفعيل التشريعات اللازمة، للحد من جشع الرأسمالية المصرية التابعة، التى لا تتورع – فى سبيل جمع الأرباح - عن استقدام نفاية الصناعات الملوثة للبيئة من الغرب، بصرف النظر عن الثمن الباهظ الذى يدفعه المصريون لقاء ذلك، من صحتهم واتردى أحوال البيئة المصرية.

٤. فرض عقوبات مُشددة على المصانع والمشروعات الملوثة للبيئة، وإلزامها بتوفير المرشحات، ووسائل التنقية، وأجهزة معالجة النفايات والمخلفات الضارة الناتجة عنها، وعمل قياس دورى لمستويات التلوث، فى التربة والمياه الجوفية والجو.

٥. استصدار وتفعيل التشريعات الكفيلة بتخفيض انبعاثات الكربون، للحد من آثارها السلبية على البيئة والصحة.

٦. الحفاظ على المساحة الحالية من الأرض الزراعية، والضرب بيد من حديد، على التعديات على الأرض الزراعية، بالبناء والتلوث بمختلف أنواعه، حرصاً على التوازن البيئى، ولخطورة هذه التعديات على مستقبل البلاد.

٧. تطبيق عقوبات صارمة على إلقاء مخلفات البناء والتجديدات والصيانة، على أرصفة الطرق ومطالع الكبارى، وحل مشكلات العجز عن جمع قمامة القاهرة والمدن الكبرى، عبر منظومة وطنية فعّالة، لحماية المواطنين من الأمراض، فضلاً عن تشويهها صورة العاصمة، فى ظل الدعوة لتنشيط السياحة!.

٨. الحفاظ على بيئة البحرين المتوسط والأحمر أمام الشواطئ المصرية، والحفاظ على توازنهما البيئى، ومواجهة تعديات الأثرياء والجهات النافذة فى المجتمع، على حق جميع المصريين فى الاستمتاع بشواطئ بلدانهم، دون استحواذ من هذه الجهة أو تلك، على نحو ما نشهده فى جميع المدن الساحلية.

٩. الحفاظ على بيئة البحيرات المصرية: (بحيرة البرلس، البحيرات المُرَّة، بحيرة قارون، بحر يوسف، ...إلخ)، ووقف جميع مشاريع التجفيف، للحفاظ على التوازن البيئى بمناطقها، وتخفيض معدلات التلوث والتعدى فى هذه البحيرات، وتنمية الثروة السمكية بها، بما يوفر مصادر عيش آمنة للصيادين المصريين، ويكفل عدم اضطرارهم للتوغل فى المياه الدولية، ومن ثم تعرضهم للاعتقال والمُصادرة، كما يحدث غالباً.

١٠. إنشاء «مرصد للبيئة، على هيئة لجنة شعبية تطوعية، مكونة من المعنيين والخبراء والمهتمين، تتولى ملاحظة أوضاع البيئة ومتابعة أحوالها، والإبلاغ عن الانتهاكات البيئية.

١١. تنظيم حملات توعية مكثفة، فى المدارس والجامعات، وعبر وسائط الإعلام والميديا، وباستخدام كل الوسائل الأخرى المتاحة، للتوعية بمخاطر التلوث، وبضرورات الحفاظ على البيئة من الانتهاكات والإهمال.

١٢- التوسع فى توفير وسائل النقل العام، وتحسين خدماتها، لتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة، بما تسببه من أضرار بيئية ومشاكل مرورية.

١٣- إنشاء مدافن صحية للنفايات، والتوسع فى إنشاء مصانع معالجة المخلفات الزراعية والصناعية والمنزلية، من خلال استثمارات مصرية، وفق أحدث التقنيات العالمية، ودعم الأنشطة التعاونية فى هذا المجال.

١٤- تطوير الأوضاع المتخلفة لمنظومة صرف المخلفات الآدمية فى الريف ومناطق عديدة بالعاصمة ومدن المحافظات الأخرى.

١٥- إيلاء مسألة «العشوائيات» و«حزام الفقر»، الذى يُحيط بالقاهرة وعواصم المحافظات، ويعيش بهما مايقرب من عشرين مليون مصرى، الاهتمام الواجب، أولاً باعتباره حقاً من حقوق المواطنة، وثانياً للآثار البيئية والصحية والاجتماعية الضارة، المترتبة على ديمومة هذا الوضع الكارثة.

١٦- رفض أية ضغوط لاستخدام الصحراوات المصرية، كمدافن للنفايات الذرية، أو للبقايا الملوثة، لتخليص الدول المتقدمة من آثارها الخطرة، مهما كانت الإغراءات المُقدَّمة.

١٧- توفير نظام قومى لمعالجة النفايات الطبية لضمان التخلص منها بشكلٍ آمن.

١٨- تشكيل مجموعة خاصة لدراسة وتحليل الأخبار المتواترة عن المخاطر التى تتهدد دلتا وادى النيل، ومدنها، فى المستقبل المنظور، بسبب انفصال وذوبان جبال جليدية هائلة، تؤدى إلى ارتفاع مناسيب مياه البحار، وإغراق الشواطئ والمدن المتاخمة، واتخاذ كل الإجراءات للتحسب من هذا الاحتمال، الذى تدرسه المؤسسات العلمية فى الخارج.

أما فيما يخص نهر النيل، شريان الحياة بالنسبة للمصريين، منذ فجر التاريخ، فيتبنى حزبنا «حزمة» من الإجراءات للحفاظ عليه وعلى مياهه، منه:

١- تغليظ العقوبة على تبديد مياه الزراعة والشرب فى غسيل السيارات ورش الشوارع، وغير ذلك.

٢- تغليظ العقوبات، وتطبيقها بصرامة، على تلويث مياه النيل بمخلفات المصانع، والصرف الصحى، وما شابه، مع إخضاع وسائل النقل النهرى والبواخر النيلية للشروط البيئية المتماشية مع المعايير الدولية.

٣- دعم أساليب الرى الحديثة، الموفرة لاستهلاك المياه، (الرى بالتنقيط، الرى بالرش، ..إلخ)، وتقليل حجم الأراضى المزروعة بالغمر، والزراعات التى تحتاج لمياه كثيفة.

٤- وضع حد للاستخدام السفيه للمياه، فى البحيرات الصناعية، وملاعب الجولف، وحمامات السباحة الخاصة، وغيرها من أشكال تبديد المخزون المحدود من المياه.

٥- تطوير مشاريع تحلية المياه، ونشرها، تحسباً للظروف القادمة.

٦- التحكم فى مستوى الزيادة السكانية، للحفاظ على مستوى الفقر المائى الحالى، (أقل من نصف الحد الأدنى، نحو ٥٥٠ متراً مكعباً للفرد)، ومنع انهياره إلى درجات أكثر خطورة.

٧- حفظ حق الأجيال القادمة فى المياه، بالحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية، باعتبارها مصدراً ناضباً للمياه.

٨- تطهير مجرى النهر، والترع والمصارف، من النباتات الضارة، والمستهلكة للمياه.

٩- مراجعة دورات مياه المدارس والنوادى ومكاتب الحكومة والمساجد، وغيرها من ملتقيات التجمعات الكبيرة، وصيانة استهلاكات المياه فيها، لمنع الهدر.

١٠- تنظيم برامج للتوعية بخطورة أوضاع المياه فى البلاد، لسيدات البيوت والشباب والأطفال، واستخدام الفضائيات ووسائل الاتصال الاجتماعى، بكثافة، لخلق رأى عام متفهم ومتعاون.

١١- تحرير نهر النيل من جميع أشكال الانتهاكات والتعديات على المجرى الملاحى، أو الشواطئ بإنشاء المزارع السمكية، والأندية، والشاليهات، والمبانى، التى تؤدى إلى تآكله وتبديد قدراته.

حول المواطنة

ينص الدستور فى المادة (٥٣) على أن «المواطنون لدى القانون سواءً، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل، أو العرق أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقات أو المستوى الاجتماعى، أو الانتماء السياسى، أو الجغرافى، أو لأى سبب آخر." كما ينص على: "التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض»

ونحن فى الحزب الاشتراكى المصرى نعتقد أن هذه المادة وتفعيلها تفعيلاً جيداً حقيقيا وصارماً بشفافية ورقابة شعبية حقيقيتان تصلح أساسا متينا للمواطنة، والتى هى حركة المحكومين نحو المساواة.

ونحن نعى أيضا أنه عندما يتضمن الدستور نظما سياسية مثالية، وقائمة لحقوق يفترض أن يتمتع بها المواطنون أنه لا يكفى بديلا عما يطبق فى الواقع، فإننا ندرك أن الدستور هو أبو القوانين، وأن علينا مهاما شاقة لترجمته إلى قوانين تنفيذية، ثم لوائح، ثم تطبيقه فى الواقع.

لهذا سيسعى حزبنا بكل دأب على تطبيق أحكام الدستور والقوانين لتأكيد المواطنة أملا فى مستقبل أفضل. كما يعى حزبنا أيضا المتغيرات الجديدة فى مفهوم المواطنة فى عصر المعلومات، حيث توفر وسائل التواصل الاجتماعى على الإنترنت مجالا واسعا لحرية التعبير للمواطنين، طالما ظلت فى حدود الالتزام بالقانون المدنى العام، ونرفض محاولات تقييدها بقوانين تحد من تلك الحريات.

المحتويات

أولا: الرؤية السياسية والاقتصادية	٣
الرؤية السياسية: مقدمة	٣
مقدمات الثورة	٣
نظرة طائر إلى خلفيات الوضع قبل الثورة	٤
الثورة	٧
فماذا عن مسار قمع الثورة؟	٩
مسار الثورة بعد عزل مبارك:	١٠
مرحلة تعاون المجلس العسكرى والإخوان	١١
تصاعد الصدام بين "الإخوان" والسلطة الممثلة فى "الدولة العميقة"	١٣
مرحلة إسقاط الإخوان والشقاق بين النظام والغرب	١٦
مرحلة العودة لتعميق التبعية للغرب من باب الأزمة الاقتصادية، والاستعادة التدريجية للنظام القديم	٢٠
الإرهاب ومواجهته	٢٤
خلاصة واستنتاجات	٢٨
الوضع الدولى	٣٢
الوضع الإقليمى	٣٦
إسرائيل	٣٦
تركيا	٣٨
إيران	٤٠
المملكة العربية السعودية	٤٢
الحركات الثورية العربية عام ٢٠١١	٤٤
خلاصة واستنتاجات: مصر فى محيطها العربى والإقليمى والعالمى	٤٨
التنمية المستقلة وأزمة التبعية للسوق العالمية	٥٠
التعريف بالتنمية وهدفها	٥٠
النشأة التاريخية للتخلُّف	٥٢
سياسات مؤسسات التمويل الدولية ودورها فى تعميق التخلف	٥٤

مراحل الانفتاح الاقتصادى الخمس منذ عام ١٩٧٤ إلى الآن	٥٧
الحصاد المر لنتائج السياسات الاقتصادية المتخذة منذ الانفتاح عام ١٩٧٤	٦٢
تدهور الإنتاج، وتراجع الاكتفاء الذاتى الزراعى والصناعى، ومفاقمة التبعية	٦٢
الانقسام الاجتماعى والتفاوت الطبقى	٦٥
البطالة وقوة العمل:	٦٩
السياسات المالية والضريبية وتدليل الأغنياء:	٧١
استفحال الفساد:	٧٣
تفاقم الدين العام	٧٤
وهم التعويل على الاستثمارات الأجنبية	٧٥
أزمة الطبقة الوسطى:	٧٧
أزمة المياه ومصيدة "الفقر المائى"	٨٠
الحل البديل الذى يقدمة حزبنا للأزمة الاقتصادية.	٨١
خاتمة واستنتاجات	٨٥
ثانيا: مشروع البرنامج النضالى/ المطلبى فى المجالات المختلفة	٨٧
مفهوم الديموقراطية، والنضال من أجل الحريات	٨٧
قضايا العمل والعمال	١٠٠
حقوق المُسنين وأصحاب المعاشات	١٠٦
حول البرنامج الحزبى فى مجال الفلاحين والمسألة الزراعية	١١٠
أولا: فى القضية الفلاحية	١١٠
ثانيا: فى مسألة السياسة الزراعية	١١٤
برنامج الحزب فى التعليم والأمية، والبحث العلمى	١٢٠
برنامج الحزب الاشتراكى المصرى فى الصحة	١٢٧
قضايا المرأة والأسرة والطفل	١٢٩
الإسكان والمرافق وعلاقتهم بالتنمية	١٣٣
الوضع الثقافى ومشكلاته:	١٣٦
الشباب المصرى ومشكلاته	١٤٣
البيئة ونهر النيل والتحديات الإيكولوجية	١٤٤
حول المواطنة	١٤٩